

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (٨٥)

أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر
والمنطقة العربية

يناير ١٩٩٤

أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر
والمنطقة العربية

.....

محتويات الدراسة

- مقدمة
- الفصل الأول :
 - أهمية وأشكال التكامل الاقتصادي وآثاره .
- الفصل الثاني :
 - الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية التي واكبت انشاء السوق الأوروبية المشتركة .
- الفصل الثالث :
 - اتفاقية انشاء السوق وأهدافها وخلفياتها .
- الفصل الرابع :
 - تطور العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية بالاشارة الى مصر .

فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ وقعت حكومات فرنسا - والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج معاهدة روما وذلك لانشاء الجماعة الاقتصادية (EEC *) ثم بعد ذلك الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وكان ذلك بعد ٦ سنوات من انشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

واعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٧ نجحت هذه الدول فى دمج الجماعات الثلاث فى منظمة أوروبية واحدة تحت اسم " الجماعة الأوروبية " .

وقد نجحت هذه الجماعات فيما بينها فى انشاء اتحاد جمركى تم بمقتضاه ازالة الحواجز الجمركية ونجحت فى تكوين سياسة زراعية مشتركة بعد ذلك بسنة واحدة ، وخلال العقدين التالين - توسعت الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيدا وسياساتها تنوعا وانضمت اليها فى عام ١٩٧٣ كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ، ثم اليونان فى عام ١٩٨١ ، والبرتغال وأسبانيا ١٩٨٦ .

وينظم عمل هذه الجماعة - المجلس الأوروبي ، ومجلس الوزراء والهيئة الأوروبية ومحكمة العدل ، وبرلمانا أوروبا .

وتقوم سياستها على تكامل يشمل الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشئون الاجتماعية والثقافية .

وفى الواقع لم تكن المسيرة سهلة أو خالية من المشاكل ، سواء من خارجها نتيجة أزمات النظام الاقتصادى العالمى ، وأزمة الطاقة وسبق اليابان والولايات المتحدة - والبعض الآخر من الداخل من الجماعة نفسها - نتيجة استسلام بعض الاعضاء للارزعة الاقتصادية بالنظر الى المصالح الذاتية الضيقة .

* European Economic Community

وفى عام ١٩٨٥ قام الجهاز التنفيذى للجماعة لوضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتضمن ٣٠٠ من التعليمات تستهدف اقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، وجمعتها فى كتاب أبيض طـرح على المجلس الاوروبى والذي يضم ١٢ مـن قادة الدول والذي أقر خطة العمل فى ديسمبر ١٩٨٥ - وتم التـعهد بالتعاون على انجاز أهداف الخطة فى التخلص من كل الحواجز والحدود المادية الفنية ، والسياسات الاقتصادية التى تقـصف عائقا أمام انتقال رؤوس الاموال والاشخاص .

ورغم ما يبدو من امكانات نجاح الجماعة فى تحقيق هدفها ، فانه لى من المتصور أن يـتم ذلك دون صعوبات أو مشكلات صعبة منها :

أن الجماعة تواجه الطبيعة المتناقضة للاقتصاد الدولى المعاصر الذى يقوم على التنافس بين الوحدات الاقتصادية الكبرى (وخاصة من الولايات المتحدة ، واليابان ، وأوروبا الغربية) من جانب ومن جانب آخر فان نجاح تلك الجماعة لابد وأن يكون له انعكاسات ونتائج كبرى على النظام الاقتصادى العالمى ، وعلى هيكل توزيع القوة الدولية بحيث يقوم قطب أوروبى جديد يضاف الى الاقطاب الثلاثة (*) الولايات المتحدة ، اليابان و الصين ، وبالتالي قيام نظام متعدد القطبية بعد فترة طويلة قائمة على القطبية الثنائية - وعلى ما يترتب من نتائج سياسية وعسكرية بما فيها نهاية القرن الحالى .

وباختصار نستطيع القول بأن انشاء السوق الأوروبية الموحدة فى الواقع سوف يكون له تأثيرات بالغة الاهمية على النظام العالمى والنظم الاقليمية المتفرعة عنه ، بما فيها النظام الاقليمى العربى استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

وتحاول هذه الدراسة في جزئها (١) تتبع تلك الآثار من وجهة نظر العالم العربي وخاصة

مصر من خلال :

- علاقة العالم العربي ومصر تجاريا مع الجماعة حيث من المعروف وجود منطقة
تجارة حرة فيما بين أعضاء الجماعة مع الغاء التعريفة الجمركية فيما بينها ولن تحتفظ كل دولة
بتعريفه مستقلة تجاه العالم . الآن فقيام الوحدة يعنى توحيد تلك التعريفات المختلفة بالنسبة
للعالم الخارجى وبقى السؤال عند أى مستوى ستتحد هذه التعريفه . فالبنسبة للسلع
الزراعية اذا تحددت عند مستوى مرتفع ومن المرجح أنها ستتحدد عند مستوى مرتفع وذلك ارضاء
لدول جنوب أوروبا المنتمية للجماعة (اليونان - البرتغال - وأسبانيا وإيطاليا) ^{مستأثر} مصر
وتونس وسوريا سلبيا ويعتبر ذلك ميزة تقدم لدول جنوب أوروبا مقابل فتح أسواقها تماما
أمام دول الشمال .

وقد يكون ذلك دافعا للدول العربية لاقامة منطقة عربية موحدة ثم وحدة تجارية

عربية .

وأیضا بالنسبة لحركة رؤوس الاموال والاستثمارات سواء من الوطن العربي الى أوروبا أو من

أوروبا الى الوطن العربي .

فان قيام الوحدة الاوروبية معناه حرية انتقال رؤوس الاموال بين بلدانها ، ويتوقع كأمـر

بديهى تزايد انسيابها من الدول الاكثر ثراء فى أوروبا الى الدول الاقل ثراء كذلك انخفض

المساعدات الرسمية لدول الجماعة الى الدول النامية بصفة عامة .

(١) يعتبر هذا الجزء هو الأول من هذه الدراسة وسوف يتبعه جزء ثان انشاء الله لاستكمال

وتدقيق جميع جوانب آثار قيام الجماعة الاوروبية الموحدة على مصر والوطن العربي .

أما من حيث حركة رؤوس الأموال والاستثمارات من الوطن العربي الى أوروبا تشير دراسة أجرتها مجموعة البنوك الفرنسية العربية الى أن صافي الموجودات الخارجية لقطار مجلس التعاون الخليج في عام ١٩٨٨ تتراوح بين ٤٦٠ الى ٦٢٠ مليار دولار تحتفظ بالجزء الأكبر منها في قنوات استثمار سائلة وشبه سائلة مثل الودائع المصرفية ، أو الارصدة الذهبية والعملات الأجنبية ، والاوراق التجارية الحكومية والاستثمارات قصيرة الاجل أما الباقي فقد أجرى استخدام في استثمارات طويلة الاجل مثل صناديق الاقتراض للدول النامية أو امتلاك الأسهم والعقارات .

وإذا كانت الاسواق المالية في الجماعة الأوروبية وبالذات السوق البريطانية قادرة في الوقت الراهن على اجتذاب جانب كبير من الاستثمارات والأموال العربية فإن الوحدة الاقتصادية سوف تضيق الكثير من القدرات الى أسواق المال الأوروبية لاجتذاب رؤوس الأموال العربية سواء من دول الغائض أو من الأموال المهربة للخارج خلال الوسائل غير المشروعة التي ستتم من قبل القطاع الخاص في الكثير من الدول العربية . مما سيكون له آثار سلبية في غير صالح الاقطار العربية — مما يتطلب مواجهة عربية في نفس مستوى التحدي — ويتطلب إرادة سياسية للتضامن الاقتصادي والسياسي عن طريق التوجه للاستثمار داخل أقطار العجز العربية .

ان ٣ مليون عامل من الجزائر والمغرب وتونس يعملون في البلدان الأوروبية عملت في أعمال خطيرة وملوثة وزهيدة الأجر

في وقت احتياج أوروبا لهذه العمالة لم تكن تهتم بشرعية دخول هذه العمالة أو عدم شرعيتها — ومع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا وتزايد معدل البطالة في فترة الجمود والكساد في نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات تصاعدت الاتجاهات المعادية لوجود العمالة العربية في أوروبا شعبيا ورسميا وستؤدي الحرية الكاملة لانتقال العمالة بين أجزء الجماعة الأوروبية الموحدة ربما يؤدي الى تضيق أو غلق أبواب الهجرة العربية والمغربية تحديدا حيث سيزيد تواجد دول جنوب أوروبا التي تعاني من معدلات بطالة عالية إلى دول الشمال .

وتحاول هذه الدراسة فى جزئها هذا تتبع أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وأثاره كذلك استطلاع الظروف السياسية والاقتصادية التى واكبت قيام السوق الأوروبية المشتركة مع دراسة نقدية تحليلية لانعاقية انشاء السوق ، وأخيرا محاولة استكشاف أثر قيام السوق على مصر والمنطقة العربية .

وقد أشرف على هذه الدراسة وشارك فيها الاستاذة الدكتورة اجلال راتب . ولا يســـــــــــــــــمى الا أن أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لفريق العمل البحثى على جهودهم المخلصة التى بذلوها .

وفريق العمل البحثى هم :

الدكتور محمود عبد الحى صلاح	الخبير الاول بالمعهد
الدكتور مجدى خليفة	الخبير بالمعهد
الاستاذ أحمد هاشم	مدير ادارة الترجمة والنشر بالمعهد
السيد المهندس مجدى توفيق	مدير عام برزارة التخطيط

الباحث الرئيسى

(ا.د . اجلال راتب العقيلــــــــــــــــى)

أغسطس ١٩٩٣

الفصل الأول

أهمية وأشكال التكامل الاقتصادي وآثاره

" أهمية وأشكال التكامل الاقتصادي وآثاره "

تتناول هذه الدراسة موضوعا بالغ الأهمية من حيث ارتباطه بوضع المنطقة العربية ، ومصر فى بورتها فى الاقتصاد العالمى سوا ، فى الحاضر أو المستقبل ، خاصة وأن هذا الاقتصاد يمج الآن بتغيرات وتفاعلات لم تستقر معالمها بعد على نحو يتيح لنا الحديث عن نظام اقتصادى عالمى جديد ذو ملامح وخصائص محددة (١١) .

ولاشك أن موقع المنطقة العربية على خريطة هذا النظام سيتحدد ، ولآجال طويلة ، بمدى وعى النظم والشعوب العربية بأهمية التكامل فيما بينها واختيار الشكل الملائم لهذا التكامل ، مع العمل الجاد على ترجمة هذا الوعى ، وما يرتبط به من اختيار ، الى سلوك عملى محدد يتجه باقتصاديات دول المنطقة الى أن تشكل تجمعا اقتصاديا كبيرا وقادرا على التعامل الندى مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة - بل والسيطرة - على ادارة تفاعلات الاقتصاد العالمى فى المرحلة الجارية ، وهذه التكتلات سيكون لها بلا شك الدور القائد فى تشكيل ملامح وخصائص نظام اقتصادى عالمى جديد ، ومن هنا يبدو واضحا أن التكامل الاقتصادى بين الدول ، و آيا كانت الدوافع التى تحركه

(١) يرتبط ذلك بالمرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى عامة وهى تعبر عن حالة من السيولة التى قد تبرر وصف الوضع الدولى الراهن ، بكافة أبعاده ، بحالة اللانظام . راجع ، فى وصف وتحليل أبعاد حالة السيولة فى الوضع الدولى الراهن ، مصطفى أحمد مصطفى : " مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل لما يسمى بالنظام العالمى الجديد " معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٠٠ . القاهرة ١٩٩٢ . ص ١١-١٢ .

سوف يظل مطلباً هاماً وحيوياً (١) خاصة لما يعرف بدول العالم النامي ودول المنطقة العربية على وجه أخص . وفي الفقرات التالية نرصد أهم مبررات التكامل فيما بين هذه الدول عموماً وفيما بين الدول العربية خاصة .

(١) تضرنا هنا مناقشة دارت بين أستاذنا الدكتور محمد محمود الامام ، والاستاذ الدكتور رمزي زكي (في أوائل أكتوبر ١٩٩٢) تعرضاً فيها لتشخيص مابدور من تفاعلات على الساحة العالمية في الوقت الراهن ، ومن أهم عالفت انتداعنا في هذه المناقشة مآدار بينهما من حوار حاد حول ظاهرة الانقسامات والصراعات الدائرة في أنحاء متعددة من العالم ، والتي تتسربل بأردية سياسية وعرقية ودينية وتأثير هذه الانقسامات على التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة ، ويميل الدكتور رمزي الى الاقتناع بأن مستقبل هذه التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة أصبح موضع شك عميق ربما ترجح فيه كفة تفتيتها على نحو يتفق مع تشرذم أطراف هذه الانقسامات والصراعات ويعزز الدكتور رمزي وجهة النظر هذه بتوضيح أن هذه التكتلات بالدرجة الاولى هي نتاج حركة رأس المال العالمي وأن مصالح أصحاب رؤوس الاموال هي التي تقودها وليست نتاج وحسب الشعوب وتجانسها . . . ونحن من جانبنا نتفق مع الاتجاه العام لهذا التحليل فيما يخص محركات وبواعث تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم الرأسمالي (مثل السوق الاوربية المشتركة - والتنسيق بين الدول الصناعية الكبرى - وما ترتب له كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية من تكتلات اقتصادية اقليمية) بيد أننا نعتقد أن محركات وبواعث التكتل بين الدول النامية ليست بالضرورة وليدة حركة رأس المال العالمي ، بل ربما تصبح مثل هذه التكتلات باعشاً لحركة تدويل اقليمية لرؤوس الاموال واذا قدر لها النجاح قد تخرج الى نطاق العالمية ، ولا نستطيع أن نخفل حقيقة أن التكتلات الاقتصادية في الدول النامية ، في شكل أو آخر من اشكال التكامل الاقتصادي ، تعد مطلباً شعبياً وتسعى اليه شعوب وحكومات هذه الدول لما ترى فيه من فرص لامتلاك بمعنى أسباب القوة في مواجهة الدول المتقدمة فضلاً عما ترى فيه من فرص لتحسين مستوى معيشة فئات كثيرة تعاني من حصر نشاطها الاقتصادي (خاصة فئاته العاملة) في الاطار الوطني الضيق جغرافياً أو اقتصادياً . . . أما عن دلالة ونتائج مآشده الساحة العالمية الآن من صراعات وانقسامات متعددة تتسربل بأردية سياسية وعرقية ودينية ، فاننا - وبدون أن نتكر أهمية وتأثير الدوافع التي تنسج منها هذه الازدية - لا نعتقد أنه سيكون من نتائجها تفتيت التكتلات الاقتصادية القائمة أو أضعاف مبررات قيام تكتلات اقتصادية جديدة ، بل نرجح أن يكون من هذه النتائج إعادة توزيع مراكز القوة داخل هذه التكتلات على نحو يزيد تماسكاً ويجعلها أكثر حدة في مواجهة بغضها البعض كما نرجح أن يكون من نتائج هذه الصراعات والانقسامات تقوية الاتجاه الى انشاء مزيد من التكتلات الاقتصادية على أسس اقليمية أو عرقية أو دينية (وهو ما يعتبر ردة الى الخلف سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الانسانية فضلاً عن آثاره السيئة على سلامة ونقاء المعتقدات الدينية والقيم الخلقية) ، وسبب هذا الترجيح عندنا أنه ما من اتجاه سياسي أو عرقي أو ديني (على حق كان أم على باطل) الا ويسودك أصحابه ضرورة ترجمته وتعززه بأسباب القوة الاقتصادية ، ولهذا أيضاً نعتقد أن السيطرة على مقومات القوة الاقتصادية (من ثروة فعلية أو محتملة ، ومراكز تقدم تكنولوجي فعلية أو محتملة) في بؤرة أسباب هذه الصراعات والانقسامات خاصة وأنها أصبحت ظاهرة واضحة على الساحة العالمية غداة تفكك دول المعسكر الاشتراكي ، ومواردها الفعلية والكامنة من الضخامة والتنوع بحيث أن من ستعتقد له السيطرة على الشق الاكبر منها لاشك سيكون له دور مؤثر على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي .

أهمية ومبررات التكامل الاقتصادي للدول النامية :

قد يكون من قبيل التكرار والاعادة أن نشير الى أهمية التكامل الاقتصادي للدول النامية بصفة عامة ، فهذه الدول متخلفة (١) وتعانى من مشاكل اقتصادية عديدة (٢) كلها تبرر صورة أو أخرى من صور التكامل فيما بينها وتوضح أهميته ، ومن هذه الزاوية لعل أهم مبررات التكامل بين هذه الدول مايلي :

١ — عدم التناسب فى توزيع الموارد بين الدول النامية ، فبينما دول منها كثيفة السكان مثل بنجلاديش والهند وباكستان وسرى لانكا حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٧٤١ ، ٢٥٨ ، ١٤١ ، ٢٥٨ على الترتيب ، نجد دولا أخرى تعاني من قلة السكان مثل أثيوبيا وزائير والسعودية وعمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٤٢ ، ١٦ ، ٧ ، ٨ على الترتيب (٣) . ورغم ما هو معروف أن من بين الخصائص العامة للتخلف ندرة رؤوس الاموال ، الا أن الملاحظ أن الدول النامية تتفاوت فيما بينها أيضا من هذه الزاوية فالبعض منها تتوفر له رؤوس أموال كثيفة نسبيا (فى شكل فوائض

(١) التخلف والتقدم صفات نسبية يتحدد مضمونها بالمقارنات الدولية ، ومن هذا المنطلق نجد أن ما يسمى بالدول النامية فى الاصطلاح السياسى ان هو الا دول متخلفة فى الاصطلاح الاقتصادى طالما أن متوسط دخل الفرد بها بصفة عامة لم يتجاوز ٧٦٢٠ دولار عام ١٩٩٠ (أو بعبارة أخرى هى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فى تصنيف البنك الدولى . راجع : البنك الدولى : " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ " ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر . القاهرة ص ١٠) وطالما أنها — وذلك هو المعيار الاهم — لم تمتلك بـ المقومات الذاتية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتحقيق التقدم المضطرد فى مستوى المعيشة وبناء الانسان .

(٢) راجع ، محمود محمد عبد الحى : " مفهوم التنمية ومنطلقات الادارة الحديثة " معهد التخطيط القومى . مذكرة خارجية رقم ١٥٢١ . القاهرة ١٩٩١ ص ٧-١١ .

(٣) البنك الدولى : مرجع سابق . جدول ١ ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

متراكمة) بينما غالبية هذه الدول تعاني من ندرة رؤوس الاموال (١) . ومن حيث المـوارد الطبيعية فان توزيعها غير متناسب على مستوى المجموعة الدول النامية (٢) — ولا على مستوى العالم كله — سواء نظرنا الى هذا التناسب من زاوية السكان أو من زاوية المتاح من رؤوس الاموال ٠٠٠ ولاشك أن أدنى صورة من صور التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي في التخفيف من حدة مشكلة عدم التناسب في حظ هذه الدول من الموارد المختلفة.

ب — ضيق نطاق الاسواق المحلية للدول النامية مما يعرقل غرض قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي ، وأن أقامت بعض هذه الدول مثل تلك المشروعات فان تشغيلها اذا ما وجه فقط الى السوق المحلية — يكون عند مستوى أدنى بكثير مما هو ممكن اقتصاديا

(١) للتدليل على ذلك نشير الى أنه طبقا لتصنيف البنك الدولي فان ٤١ من الدول النامية هي دول مدينة بصورة باهظة (تزيد فيها ثلاثة من النسب الاساسية التي تتخذ مؤشرات على عبء المديونية عن المستويات الحرجة) ، بينما ٢٨ من هذه الدول مدينة بصورة معتدلة (حيث ثلاثة من النسب الاربعة الاساسية تتجاوز ٦٠٪ من المستوى الحرج ولكنها لاتصل اليه) ، وعلى الجانب الآخر نجد أن دول الاربعة ، وكلها تنتمي الى الدول النامية من بين الدول التي تقدم مساعدات انائية رسمية الى غيرها من الدول (راجع البنك الدولي: مرجع سابق ص ٢٩٥ ، ص ٣٥١-٣٥٢) . هذا التباين في موقف الدول النامية من حيث المديونية والمساعدات يعكس بلا شك تفاوت هذه الدول في ما هو متاح لها من رؤوس الاموال بالمقارنة ببقية الموارد المتاحة لها .

(٢) يكفي للتدليل على تفاوت حظ الدول النامية من الموارد الطبيعية أن نشير الى ما هو معلوم من استنحواذ قلة من هذه الدول على النسبة العالية من انتاج واحتياطات البترول الخام (على مستوى العالم كله) في حين أن الكثرة الغالبة من الدول النامية تعاني من ندرة مصادر الطاقة لديها وتعتمد على الاستيراد في توفير احتياجاتها منها .

وفنيا بسبب ضيق نطاق السوق • وتفسر هذه المشكلة بأسباب متعددة أهمها ارتفاع نسبة النشاط الاقتصادى لغرض الاستهلاك الذاتى subsistence economic activity وانخفاض القوة الشرائية لانخفاض مستويات الدخل ، والتغريب الاستهلاكى للفئات القادرة بفعل أثر التقليد وتغريبهم الاجتماعى والثقافى ، وضعف وسائل الاتصال والنقل ، وخفة الكثافة السكانية فى بعض الدول ، وتفكك أوصال الاقتصاد الوطنى disarticulation of the national economy بفعل تبعية المشروعات العاملة فيه للخارج وتوجهاتها الخارجية فى تأمين مدخلاتها وتصريف الشطر الأكبر من مخرجاتها • وقد تجتمع هذه الأسباب كلها أو بعضها فى تفسير ضيق نطاق السوق فى كل من الدول النامية ومما لاشك فيه أن جديسة الأخذ بصورة ملائمة من صور التكامل الاقتصادى فيما بين مجموعة من هذه الدول تسهم السى حد كبير فى علاج معظم هذه الأسباب •

ج - ضعف قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة التى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة (وهى اعتبارات اقتصادية بالدرجة الاولى وفنية بالدرجة الثانية) ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بهذه المشروعات من جهة أخرى (وهى اعتبارات فنية بالدرجة الاولى واقتصادية بالدرجة الثانية) • ويفسر ذلك بواحد أو أكثر من ثلاثة معوقات رئيسية هى : قلة رؤوس الاموال التى تكفى لاقامة هذه المشروعات ، وضيق نطاق السوق الوطنية وندرة الكفاءات العلمية والفنية والعمالة الماهرة اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل هذه المشروعات • وتأثير أى من هذه المعوقات الثلاثة ، أو كلها مجتمعة ، أكثر ما يكون حدة على مستوى كل دولة منفردة من الدول النامية ، بينما لو تبنت مجموعة من هذه الدول شكلا مناسباً من أشكال التكامل فإن ذلك يساعد كثيراً على استرخاء تلك المعوقات ويمكن تلك المجموعة من اقامة مشروعات حديثة ذات حجم أمثل ومستوى تكنولوجى متقدم •

د - ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لكل من الدول النامية فى مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية ، وذلك أسبابه ونتائجه المتعددة ، فمن حيث الأسباب

يتمثل أهمها فيما يلي :

- ١ - اعتماد أغلب هذه الدول - ان لم يكن كلها - على تصدير منتجات أولية زراعية واستخراجية مرونة عرض الكثير منها منخفضة بينما الطلب عليها عالى المرونة.
- ٢ - اتجاه نسبة مرتفعة من التجارة الخارجية لهذه الدول الى للدول المتقدمة بينما تتواضع نسبة التجارة البينية فيما بينها .
- ٣ - التوجهات الخارجية لخطط وبرامج التنمية فى معظم الدول النامية من حيث اعتمادها على استيراد معظم مستلزمات الانتاج من الخارج ، وقد أدى ذلك الى تبني مبدأ خاطئ هو التصدير من أجل الاستيراد ، بدلا من أن يكون التصدير لتصريف فائض المنتجات ، وقد ترتب على هذه التوجهات تعقد مشكلة تمويل هذه الخطط والبرامج سواء تعلق هذا التمويل بالمكون الاجنبى أو المكون المحلى للاستثمارات .
- ٤ - ويضاف الى ما تقدم التبعية الثقافية والعلمية والفنية ، مع غياب الرؤية الصحيحة للفروق بين هذه التبعية والتعاون فى هذه المجالات مع الدول المتقدمة وهو أمر مطلوب ومن الممكن أن يفيد كثيرا فى تهيئة الانسان فى دول العالم النامى لاحداث تنمية حقيقية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما يقتضى أن تكون ركائز ومنطلقات الثقافة والعلوم والفنون الانتاجية محلية نابعة من طبيعة مجتمعات الدول النامية والقيم والتقاليد الايجابية لهذه المجتمعات بينما يؤدى التعاون مع الدول المتقدمة دور العامل المساعد فى التطوير والتقدم - وهذه الاسباب ترتب نتائج بالغة الخطورة من حيث أنها تعنقل فرض التنمية الحقيقية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فى الدول النامية ، ولعل من أهم هذه النتائج :
- فقدان المانة فى مقاومة - أو تحمل - آثار التقلبات الاقتصادية التى تشهدها دول العالم المتقدمة .

— التدهور المستمر لمعدلات التبادل الانمائية والعواملية^(١) ولمعدلات التبادل الصافية
فى كثير من الاحيان ، بما يعنيه ذلك من استنزاف الموارد الحقيقية للدول النامية
عبر تجارتها الخارجية وازدياد تخلفها النسبى.

— تفاقم مشكلة الديون الخارجية لهذه الدول وعلى نحو أصبح يهدد استقلالها السياسى
واستقرارها الاجتماعى (٢) .

— الاضطرار لقبول برامج تثبيت واصلاح اقتصادية نمطية تفرض على معظم الدول النامية
دون مراعاة اختلاف ظروفها المحلية . . . وهذه البرامج وأن كان محتواها العلمى يبدو
متناسقا ومتناسكا الا أنها فى التطبيق كثيرا ماتسفر — خاصة اذا لم تحسن ادارتها —
وكان هناك اندفاع فى تطبيقها — عن تناقضات جوهرية وسياسات ذات نظرة جزئية^(٣) بما

(١) راجع مفهوم هذه المعدلات وكيفية تقديرها فى :

SALAH Mahmoud M. Abd-EL-Hai : " Les termes de L'echange
Factoriels du Tiers Monde"
These d'Etat . La Sorbonne .

Paris 1981 . chs. 3 et 4 .

(٢) راجع هامش ٦ أعلاه .

(٣) لسنا هنا فى معرض تقييم برامج التثبيت والاصلاح التى يتبناها صندوق النقد الدولى والبنك
الدولى ، وانما نكتفى بالاشارة الى أنها لاتخل من تناقضات ، كالتناقض من حيث الاعتماد
الكثيف على الاسعار العالمية للاشياء (السلع والخدمات) مع اهمال تطبيق نفس الاسعار
على خدمات عمل البشر ، والتناقض بين مايسفر عنه تطبيق هذه البرامج من اتجاهات انكماشية
فى مجالات الاستهلاك والاستثمار وما تحتاجه الدول النامية من زيادة الانتاج والاستثمار لتحقيق
معدلات نمو تمكها من الوفاء بالتزاماتها داخليا وخارجيا .

يعصف بالاستقرار الاجتماعي ويدفع الدول النامية الى مرحلة متخلقة من الرأسمالية (رأسمالية القرن التاسع عشر بكل آثارها الاجتماعية وانهيارتها القيمية والخلقية واتجاهاتها الاحتكارية) دون أن تتوفر لها آليات الخروج من هذه المرحلة (١) .

- ضعف القدرة التفاوضية فى مجال تحديد السياسات التجارية .
فمثلا تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية سياسات حمائية فى مواجهة ارتفاع

(١) من تجارب الدول الرأسمالية المتقدمة ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، يمكن أن نوجز هذه الآليات فى :-

١- العقلية الرأسمالية القادرة على تحقيق فائض (بعض النظر عن مشروعية وعدالة وسائلها ، بالاضى خلال القرن التاسع عشر ، وهى محل نقد شديد ولم تعد تناسب أواخر القرن العشرين) وتعبئته فى مجالات استثمارية منتجة دون أن تبدد معظمه فى انفاق بذخى سفيه على نحو مايفعل أثرياء دول العالم النامى الآن .
٢- آفاق استثمارية ممتدة فى بيئة اقتصادية بكر محليا ، وخارجيا فى المستعمرات ومناطق النفوذ .

٣- تصدير القدر الأكبر من المعاناة والقهر والاستغلال الذى صاحب نمو الرأسمالية الوليدة الى شعوب وأبناء المستعمرات فى أفريقيا وآسيا والأمريكتين - سواء ظلوا فى أوطانهم أو اسندموا عبيدا وعمالا تابعين ، مما وفر منتفعا اجتماعيا وسياسيا ونفسيا منفع الدول الرأسمالية من الانفجار من الداخل وان كان ذلك لم يحصنها تماما من حركات احتجاج عنيفة بلغت حد الثورات فى بعض هذه الدول (كفرنسا فى أواسط القرن التاسع عشر) .

٤- فرص متنامية لتحقيق تراكم رأسمالى مضطرد من خلال استنزاف ثروات المستعمرات وتحويلها الى الدول الام ومن خلال أنشطة الشركات دولية النشاط خاصة فى مجال البترول والخامات الاساسية . . . وما من شك أن مثل هذه الآليات لا تتوفر حاليا للدول النامية .

القدرة التنافسية لبعض الدول فى بعض المنتجات (١) فى حين أن هذه الدول المتقدمة تدفع — بنفسها مباشرة أو من خلف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى — الدول النامية الى تحرير تجارتها والتخلى عن أى سياسة أو إجراءات حمائية.

وليس هناك شك فى أن تحقيق صورة ملائمة وجادة من صور التكامل بين الدول النامية أو مجموعات من بينها ، يمكن أن يسهم فى معالجة أسباب ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لهذه الدول ويحد من النتائج المترتبة على هذه الاسباب ، وتزداد فعالية التكامل فى هذا الجانب بقدر اقترابه من صيغة السوق المشتركة ثم من صيغة الوحدة الاقتصادية والسياسية.

أهمية التكامل الاقتصادى لدول المنطقة العربية :

إذا كنا فيما تقدم قد أوضحنا أهم مبررات التكامل الاقتصادية بين الدول النامية بصفة عامة ، فلا شك أنه على مستوى كل منطقة ، أو اقليم ، يضم عددا من الدول النامية ، توجد مبررات أخرى اضافية تعكس السمات الخاصة لاقتصاديات ومجتمعات الدول المنتمية لهذه المنطقة أو ذلك الاقليم . وهكذا فإنه بالنسبة للدول العربية تبرز مبررات اضافية تحبذ التكامل الاقتصادى فيما بينها وتجعله

(١) نكتفى هنا ببعض الامثلة فنشير الى السياسات الحمائية للولايات المتحدة الامريكية والسوق الاوربية فى مواجهة المنتجات اليابانية من السيارات والالكترونيات ، وكذلك السياسات الحمائية لدول السوق الاوربية فى مواجهة منتجات البتروكيماويات من السعودية وبعض دول الخليج ولمزيد من الامثلة ، بالاضافة الى التعرف على أشكال الحماية التى تتبعها الدول الصناعية المتقدمة ، ارجع :

محمد عبد الشفيق عيسى ؛ " الحماية التجارية فى العالم الصناعى وآثارها على العالم الثالث . المشكلة والحلول المطروحة " الجزء الثالث من دراسة بعنوان " الاتجاهات المعاصرة فى التجارة الدولية . الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة " . معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٩٦ . القاهرة ١٩٨٩ . ص ١١ — ١٩ والملحق الوارد بآخر المذكرة .

مطلبا حيويا لمجتمعاتها ، ولعل أهم هذه المبررات يتمثل في :

١ - أن الدول العربية تمتد جغرافيا في منطقة متنوعة الموارد الزراعية والاستخراجية ، وبهـا كفاءات بشرية متعددة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي فضلا عن قدرات علمية وبحثية تغطي أغلب مجالات العلوم والبحوث اللازمة للتطوير والتقدم التكنولوجي ، ومن بينهما تسع دول مصدرة رئيسية للبتروول وتتجمع لديها فوائض كبيرة من رؤوس الاموال التي لا تجد لها - في ظل التشردم العربي الحالي - مجالات استثمار سوى في الدول الغربية المتقدمة (١) ، ورغم ذلك فان كل الدول العربية تعاني من عجز في موازيتها التجارية (مع استبعاد صادرات البتروول بالنسبة للدول البتروولية) نتيجة اعتمادها الكثيف على استيراد الغذاء والكساء ومستلزمات الصناعات المحلية (ومعظمها صناعات استهلاكية خفيفة) وكثير من السلع المصنعة الاستهلاكية ، فضلا عن اعتماد كثير من هذه الدول على استخدام الخبرات الاجنبية والركون الى ما يسمح لها به (وهو محدود بأهداف الدول المتقدمة) من ثمار التقدم العلمي والجهود البحثية في الدول الغربية المتقدمة ومما لاشك فيه أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يمكن أن يحقق درجة عالية من التناسق والتناسق بين عناصر الانتاج ، وكذلك بين المشروعات الانتاجية ، في اطار مجموعة الدول العربية ككل ، كما أنه يحد من - ان لم يقض على - تبعيتها للعالم الخارجي بزيادة قوتها التفاوضية ، والتخفيف من الاعتماد على الخارج في الغذاء والكساء وكثير من المنتجات الصناعية فضلا عن حماية فوائض رؤوس الاموال البتروولية العربية من التبيد والضياع فـي

(١) بلغت الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في الخارج ٣٤٩ر٤ مليار دولار سنة ١٩٨٩ منها فقط ٤٤ر٦ مليار دولار في الدول النامية (بنسبة ١٢ر٨٪) و ٢٧ مليار دولار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بنسبة ٧ر٨٪) والمباقي في الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية . انظر : رضا هلال : " لعبة البتروودولار " سينا للنشر . ص ٤٨ .

مضاربات البورصات العالمية وفى الأنشطة المصرفية الدولية^(١) دون خبرة كافية بهذه الأنشطة وخفاياها .

٢ - تعاني الدول العربية من حالة تناقض مزمنة بين حلم التجمع والوحدة وواقع التشرذم والفرقة ، رغم أن الحلم فى حد ذاته ليس من ضرب المحال والواقع ليس قدرا محتوما فمكامنه الفعلية من عناصر القوة واحتمالاتها لا يستهان بها ولا سبيل الى التخلص من حالة التناقض وتوابعها هذه الا بتغييرات جوهرية فى فكر وعقلية رجال الحكم والادارة والثقافة فى الدول العربية ، وفى برامج التعليم وتوجهات أجهزة الاعلام فى هذه الدول . ومن أهم ما يمهد لهذه التغييرات أن توضع المصالح الاقتصادية المتبادلة بين شعوب ودول المنطقة العربية فى مكانة تسبق — وتعلو على — أى توجهات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية لكل من نظم وشعوب الامة العربية ، فالمصالح الاقتصادية المتبادلة كقيلة ، تدريجيا ، بنزع فتيل التنافر والتناحر بين هذه التوجهات ثم بتحقيق تناسق وانسجام تدريجى فيما بينها . وذلك ما يخلق أرضية صلبة تهىء الواقع العربى لبلوغ حلم الوحدة فى صورة جادة وملائمة . وما من شك أن التكامل الاقتصادى بين الدول العربية هو السبيل الفعال لتحقيق هذه التغيرات ولتحقيق الحلم المنشود بيد أننا نستترعى الانتباه الى ضرورة تلافى تجارب الدول العربية الماضية فى هذا الشأن حين كانت اتفاقيات

(١) وليس انهيار الاثنين الاسود (١٩ / ١٠ / ١٩٨٧) ببيعيد عن الانذهان ، ففى هذا اليوم وحده حققت الاسهم خسائر تربو على ٥٠٠ مليار دولار قدر نصيب الدول العربية منها — ٦٠ مليار دولار (أنظر : فتحى الخضراوى : " نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الاسود " مجلة العلوم الاجتماعية . جامعة الكويت . مجلد ١٦ العدد ٣ خريف ١٩٨٨ ص ١٧) ، كذلك تحملت الدول العربية خسائر باهظة فى انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى أواخر ١٩٩١ .

التكامل^(١) لاتعدو أن تكون استهلاكيا على الورق لامال وتطلعات جماهيرية أو اتوجهات سياسية لبعض النظم الحاكمة فى العالم العربى ، دون أن يتوفر لهذه الاتفاقيات الاسس الموضوعية ولا الخطوات العملية الجادة لوضعها موضع التنفيذ . ومن ثم قد يكون من الاوفق أن تخطط الدول العربية فى التكامل بخطى وئيدة ولكن يتوفر لها الثبات والاصرار .

٣ - لاشك فى حاجة دول المنطقة العربية الى التكامل الاقتصادى فيما بينها لتوفير قاعدة قوية تحمى كيانها من عوامل التفكك والذوبان خاصة والعالم يمر بمرحلة اعادة تشكيل للنظام الاقتصادى والسياسى العالمى ، وتنبنى المؤشرات السائدة فى هذه المرحلة عن أن المستقبل سيكون للكيانات الاقتصادية الكبرى القادرة على التعامل المتكافئ مع بعضها البعض .

(١) مثال ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (التى عقدت فى سنة ١٩٥٧ ووقع عليها سنة ١٩٦٤) . راجع تقييم محاولات التكامل العربى خلال الفترة ٥٧ - ١٩٦٤ فى: احمد الغندور : " الاندماج الاقتصادى العربى " معهد البحوث والدراسات العربية العالية . القاهرة ١٩٧٠ ص ١٠٢ - ١٥٤ . ومحمد عبد المنعم غفر : " التكامل الاقتصادى العربى " معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية ٢٧٤ . القاهرة ١٩٧١ . ومن الامثلة أيضا اتفاقيات التعاون الاقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى . ومجلس التعاون المغاربى ، وكلها اتفاقيات لانتمس لها أشرا يذكر فى تحقيق خطوات جادة نحو صورة فعالة من صور التكامل الاقتصادى ، بل ان الكثير من بنود هذه الاتفاقيات لا يعدو كونه حبرا على الورق (لدراسة هذه المحاولات وتقييمها راجع : محمد سعيد بسيونى : " تحقيق التنمية فى اطار التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية " رسالة ماجستير . جامعة الزقازيق . فرع بنها ١٩٩٢ ص ٨٨٧ - ١٢٩) .

العربية ، وفى برامج التعليم وتوجهات أجهزة الاعلام فى هذه الدول . ومن أهم ما يهدف لهذه التغيرات أن توضع المصالح الاقتصادية المتبادلة بين شعوب ودول المنطقة العربية فى مكانة تسبق - وتعلو على - أى توجهات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية لكل من نظم وشعوب الامة العربية ، فالمصالح الاقتصادية المتبادلة كقيلة ، تدريجيا ، بنزع فتيل التناحر والتناحر بين هذه التوجهات ثم بتحقيق تناسق وانسجام تدريجى فيما بينها . وذلك ما يخلق أرضية صلبة تهيب الواقع العربى لبلوغ حلم الوحدة فى صورة جادة وملائمة . وما من شك أن التكامل الاقتصادى بين الدول العربية هو السبيل الفعال لتحقيق هذه التغيرات ولتحقيق الحلم المنشود ، بيد أننا نستعزى الانتباه الى ضرورة تلافى تجارب الدول العربية الماضية فى هذا الشأن حين كانت اتفاقيات التكامل^(١) لاتعدو أن تكون استهلاكيا على الورق آلام وتطلعات جماهيرية أو لتوجهات سياسية لبعث النظم الحاكمة فى العالم العربى ، دون أن يتوفر لهذه الاتفاقيات الاسس الموضوعية ولا الخطوات العملية الجادة لوضعها موضع التنفيذ . ومن ثم قد يكون من الاوفق أن تخطو الدول العربية فى التكامل بخطى وثيدة ولكن يتوفر لها الثبات والاصرار .

٣ - لاشك فى حاجة دول المنطقة العربية الى التكامل الاقتصادى فيما بينها لتوفير قاعدة قوية تحمى كيانها من عوامل التفكك والذوبان خاصة والعالم يمر بمرحلة اعادة تشكيل للنظام الاقتصادى والسياسى العالمى ، وتنبئ المؤشرات السائدة فى هذه المرحلة عن أن

(١) مثال ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (التى عقدت فى سنة ١٩٥٧ ووقع عليها ستة (١٩٦٤) . راجع تقييم محاولات التكامل العربى خلال الفترة ١٩٦٤-٥٧ فى: أحمد الغندور : "الاندماج الاقتصادى العربى" معهد البحوث والدراسات العربية العالمية . القاهرة ١٩٧٠ ص ١٠٢ - ١٥٤ . ومحمد عبد المنعم عفر: " التكامل الاقتصادى العربى " معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية ٢٧٤ . القاهرة ١٩٧١ . ومن الامثلة أيضا اتفاقيات التعاون الاقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى ، ومجلس التعاون المغاربى ، وكلها اتفاقيات لانلمس لها أثرا يذكر فى تحقيق خطوات جادة نحو صورة فعالة من صور التكامل الاقتصادى ، بل ان الكثير من بنود هذه الاتفاقيات لا يعدو كونه حبرا على الورق (لدراسة هذه المحاولات وتقييمها راجع : محمد سعيد بسيونى: " تحقيق التنمية فى اطار التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية " رسالة ماجستير . جامعة الزقازيق . فرع بنها ١٩٩٢ ص ٨٨٧ - ١٣٩)

٤- يعد التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية لترشيد النمو الضار لظاهرتين رئيسيتين :

أ - التناقض الصارخ بين أوضاع دول عربية فرص الاستثمار بها أقل مما لديها من فوائض رأسمالية هائلة تأخذ طريقها الى البنوك الاجنبية خارج الوطن العربي وداخله ، والى المضاربات فى أسواق المال والعقارات الدولية ، ودول عربية أخرى بها فرص استثمار هائلة ولكنها تـرزح تحت وطأة الديون وتخضع لشروط وبرامج اقتصادية (فى اطار مايعرف بالاصلاح الاقتصادى) تربطها بعجلة الاقتصاد العالمى ومن ثم تقلل من فرص التكامل الاقتصادى العربى .

ب - التسابق بين الدول العربية فى انشاء صناعات استهلاكية خفيفة متنافسة تؤدى الى انعكاسك أوصال الاقتصاد العربى وترفع من تكلفة الخطو فى مجال التكامل الاقتصادى لما يعنيه ذلك من ضرورة اختفاء عدد متزايد من المشروعات المتنافسة كلما تأخرت خطوات التكامل الاقتصادى العربى .

٥- يعد التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية لامكانية ادارة الصراع العربى الاسرائيلى على نحو يحفظ كيان الدول العربية ويحمى مصالحها ، وذلك لسببين متكاملين :

أ - ان الصراع العربى الاسرائيلى هو صراع حضارى بالدرجة الاولى ولن ينحسم لصالح أى من الطرفين الا بقدر نجاحه فى تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى وسياسى نابـع من قدرات ذاتية تعكس مفهوم الاستقلال الوطنى وحرية الارادة (وهو مفهوم لايعنى - عندنا - العزلة أو الصدام وانما يتحمل فى التعاون الدولى القائم على توازن المصالح المتبادلة) . وباعتبار أن شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسرائيل تمتد فى معظم الدول المتقدمة بفعل النفوذ الاقتصادى والاعلامى للصهيونية العالمية وجماعات الضغط الموالية لاسرائيل ، فان تكامل الدول العربية اقتصاديا يعتبر حـدا أدنى يلزم تحقيقه لتتمكن الدول العربية من النجاح فى ادارة صراعها الحضارى مع اسرائيل والقوى المساعدة لها .

ب - أن ما تشهده السنوات الاخيرة من جهود لاحتلال السلام فى المنطقة العربية عن طريق اخماد الجانب العسكرى فى الصراع العربى الاسرائيلى هو جزء من متغيرات تهيئة المسرح الدولى لنظام عالمى جديد^(١) لن تتبلور معالمه وتتحدد سماته قبل مرحلة طويلة من الصراع الحضارى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية والاخلاقية ، والمنطقة العربية من أهم المناطق التى سيدور معها وحولها هذا الصراع ، واسرائيل ستلعب دورها فى هذا الصراع باحتمالين ربما لا يكون لهما ثالث :

الاول : أن تستمر اسرائيل مركزا متقدما للحضارة الغربية وتظل رأس حربة الى السدول العربية تستنفذ طاقاتها بما يعوقها عن بناء النموذج الحضارى الخالى بهما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا^(٢) وهذا أضعف الاحتمالين من وجهة نظرنا .

(١) لانعتقد أن اخماد الجانب العسكرى فى أى صراع — على اتساع رقعة العالم — كاف لاحتلال سلام حقيقى ودائم بين أطراف هذا الصراع سيما اذا كان العرب واسرائيل هم أطراف هذا الصراع ، ومن ثم فاننا وان كنا نرحب بجهود السلام الحالية ونرجو أن تسفر عن نتائج ايجابية للأطراف المشاركة فيها — مع تسليمنا بأن هذه النتائج لا بد ستعكس تفاوت موازين القوة على أرض الواقع بأبعاده العسكرية والاقتصادية المحلية والدولية — الا أننا نستعرض الانباه الى أن هذه النتائج لن تكون سوى مقدمة لدفع الصراع الحضارى ، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بين العرب واسرائيل الى السفور بعد أن كان محجوبا بأزمنة الطائرات والصواريخ ودوى المدافع ودماآ آلاف الشهداء على الجانب العربى ومئات القتلى على الجانب الاسرائيلى .

(٢) لا يخفى على القارىء أن وسائل استنفاد هذه الطاقة ليست بالضرورة أدوات التدمير القتالية فى صراع عسكرى ، فهذه ربما تكون أهونها شأنا ، وانما هى بالدرجة الاولى اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ويكفى أن نشير الى أثر التقليد فى أنماط الاستهلاك ونتائجه فى تبيد الموارد والاسراع بمعدل التزايد الكمى والنوعى فى الحاجات الانسانية على حين تتخلف وسائل اشباع الحاجات المنتجة محليا عن مواكبة هذا التزايد ، وتأثير الغزو الثقافى وفى مجال الفنون فى تغريب أنماط التفكير والسلوك ، وأثر هذا وذلك فى تغيير القيم والعادات والتقاليد لفئات اجتماعية بعينها (عادة ماتكون هى المسيطرة على دفة الاقتصاد والسياسة) ووضعها فى موقف متنافر مع القيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، بل ان هذا التنافر قد يتحول الى صراع وعنف متبادل بين هذه الفئات وشرائع اجتماعية عريضة ، ويكون من نتائج ذلك تبيد قوى المجتمع وطاقاته على النمو والتقدم وتشويه بنيته الاجتماعية السياسية . وليس بخاف على أحد دور القوى الاجنبية فيما تشهده المنطقة العربية من قلاقل اجتماعية وحركات عنف وارهاب طائشة ، وان اكتست بثوب دينى (وكافة الاديان السماوية)

والثانى : أنه ، ومع عدم اغفال ما لليهود وللصهيونية العالمية من دور هام فى نشأة الحضارة الغربية واستمرارها (وان تخفى هذا الدور فى مراحل تاريخية كثيرة) الا أن اسرائيل خاصة مع احلال السلام العسكرى فى المنطقة ، يتوقع أن تعمل على أن تكون لها اليد العليا فى قيادة المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وثقافيا لبناء نموذج حضارى خاص ببنى اسرائيل ، تحكمه أفكارهم المغلوطة حول أنهم شعب الله المختار ، ويتجه الى تصفية حسابات اليهود مع الدول الغربية (حيث واجهوا العداء الحقيقى وتعرضوا للاضطهاد منذ أواخر العصور الوسطى وحتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية) وأدواتهم فى ذلك سوف تكون علمية تكنولوجية اقتصادية اجتماعية وثقافية بالدرجة الاولى وهذا الاحتمال الثانى هو الأرجح لدينا .

وأيا كانت فرص ترجيح أحد الاحتمالين ، فكلاهما لا يبنى سوى بأخطار داهمة تحيط بالعالم العربى فى الحال وفى المستقبل ، ولا سبيل لمواجهة هذه الاخطار الا باتجاه الدول العربية التى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها بخطى ثابتة لخلق اقتصاد عربى قوى تنشط فيه عوامل التقدم الذاتى المضطرد وتكون معاملاته مع التكتلات الاقتصادية الاخرى وكافة القوى الاجنبية (بما فيها اسرائيل) على أساس الندية وليس التبعية ، ولا سبيل غير ذلك لتوفير قاعدة صلبة يرتكز عليها الكيان العربى بما يحميه من أخطار الخضوع والتبعية والتفتيت والذوبان .

أشكال التكامل الاقتصادى :

إذا كنا فيما تقدم قد تعرضنا لبيان أهمية التكامل الاقتصادى للدول النامية مع تركيز خاص على الدول العربية باعتبار ذلك مدخلا لدراسة آثار السوق الاوربية المشتركة - أو بالاحرى أوربا -

(= = =) من العنف والارهاب براء) الا أنها تعبر فى جوهرها عن استقطاب اجتماعى حاد بين - تركيز الثراء وفرص العمل فى جانب قمة اجتماعية محدودة وانتشار الفقر والمعاناة والبطالة - فى جانب فئات اجتماعية عريضة ، وبين قلة مهيمنة سياسيا واقتصاديا واعلاميا فى الداخل وتابعة ومروجة لانماط تفكير وسلوك وعادات وتقاليد وافدة من الخارج وكثرة لاتنسجم مع هذه التبعية ولا تتقبل هذا الترويج .

الموحدة — على مصر والمنطقة العربية ، فاننا نكرس بقية هذا الفصل التمهيدى لشيء من البيان حول أشكال التكامل الاقتصادى وآثاره . فالتعرف على كل من هذه الاشكال من حيث حدودها ومقوماتها وآثارها له أهمية مزدوجة : فمن جهة ، يساعدنا ذلك فى فهم طبيعة السوق الاوربية المشتركة من حيث موقعها على خريطة تجارب التكامل الاقتصادى فى العالم ومواطن القوة التى تمثلها هذه السوق فى تعاملاتها مع العالم الخارجى ، وبالاخص المنطقة العربية التى تعنينا فى هذا البحث ومن جهة أخرى فان التعرف على أشكال التكامل وآثارها ينير الطريق أمام الدول العربية لانتخاب البداية الملائمة للتكامل الاقتصادى فيما بينها على طريق تحقيق أمل الوحدة الاقتصادية العربية.

ولبيان موجز عن أشكال التكامل نبدأ بتعريف التكامل الاقتصادى من زاويتين :

الاولى : باعتباره عملية process فينصرف الى تنفيذ مجموعة اجراءات تستهدف الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التى تنتمى الى مجموعة دول مختلفة .

الثانية : باعتباره حالة قائمة state of affairs فانه يستدل عليه بغياب أشكال التمييز المختلفة بين الاقتصادات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل (١)

وفى ضوء هذا التعريف ، يمكن التمييز بين خمسة أشكال أو درجات ، للتكامل الاقتصادى (٢) :

١ — منطقة التجارة الحرة Free Trade Area وفيها تلغى التعريفات والحواجز الجمركية على تبادل السلع بين الدول أعضاء المنطقة على ألا يكون منشؤها أجنبيا عن تلك الدول ، ويبقى لكل منها حرية تحديد تعريفاتها وحواجزها قبل الدور غير الأعضاء .

(١) أنظر "

Bela BALASSA : " The Theory of Economic Integration "

George Allen & Unwin Ltd. London 1962. p.1.

(٢)

Bela BALASSA : Ibid. p.2.

٢ - الاتحاد الجمركى Customs Union ، وفيه يضاف الى مقومات منطقة

التجارة الحرة تبني الدول أعضاء الاتحاد معاملة جمركية موحدة تجاه الدول غير الاعضاء .

٣ - السوق المشتركة Common Market وفيها يضاف الى مقومات الاتحاد الجمركى

الناء القيود على حركة عوامل الانتاج فيما بين الدول أعضاء السوق .

٤ - الاتحاد الاقتصادي Economic Union وفيه يضاف الى مقومات السوق المشتركة

ايجاد نوع من التوافق والانسجام بين السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الاعضاء على نحو

يلغى أثر هذه السياسات فى التمييز بين السلع محل التبادل ، وعوامل الانتاج فى حركتها

بين هذه الدول .

٥ - الاندماج الاقتصادى الكلى Total Economic integration وفيه

يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء الى مستوى توحيد هذه السياسات

فتوحد السياسات النقدية والمالية وسياسات مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية كما توحد السياسات

الاجتماعية ذات الابعاد الاقتصادية ، كما يتطلب الاندماج الاقتصادى الكلى انشاء سلطة

فوق قومية supra-national authority تكون

قراراتها ملزمة للدول الاعضاء .

هذه هي الاشكال الرئيسية للتكامل طبقا لتعريفه على نحو ماتقدم ، ومع ذلك قد يكون من

المفيد أن نذكر أن البعض يعتبر أن صور التكامل تمتد لتشمل كل ترتيب اقتصادى ، بين دولتين

أو أكثر ، من شأنه أن يؤثر فى هياكل التجارة الخارجية (من حيث التوزيع الجغرافى أو التوزيع

النوعى) سواء فيما بين هذه الدول أو بينها وبين غيرها من الدول (١) ومن ثم يكون له

(١) أنظر Sidney WELLS: " International Economics "

Minerva Series, George Allen & Unwin.

London 1973. p. 273.

الترتيب انعكاسات على الاقتصادات الوطنية للدول أعضاء هذا الترتيب وغالبا للدول الرئيسية بـ
شركائها التجاريين . وبناءً على ذلك يمكن اعتبار الاتفاقيات التفضيلية preferential
agreements صورة أولية من صور التكامل تضاف الى الخمس صور السابقة ، وبمقتضى هذه
الاتفاقات تتبادل الدول أعضاها منح تفضيلات جمركية لبعضها البعض ، وتنصب هذه التفضيلات أساسا
على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها بالنسبة لبعض وارداتها المتبادلة ، وقد تمتد هذه المعاملة
التفضيلية الى الاستثناء من القيود الكمية التي تفرضها هذه الدول على بعض الواردات المتبادلة
فيما بينها .

آثار التكامل الاقتصادي (١) :

يترتب على التكامل الاقتصادي آثار على الدول الأعضاء فى آى من صوره — حتى ولو كانت أبسط
هذه الصور — وأيضا على الدول الأخرى بخلاف هؤلاء الأعضاء . وتتراوح هذه الآثار بين القوة
والضعف تبعا لصورة التكامل — أو درجته — وتبعا لما اذا كانت اقتصادات الدول الأعضاء متنافسة
أو متكاملة مع بعضها وللتكاليف النسبية للمنتجات محل التبادل لهذه الدول سواء فيما بينها أو فيما
بينها وبين الدول الأخرى خارج نطاق التكامل وعادة ما تدرس آثار التكامل من خلال ما يعرف
بنظرية الاتحاد الجمركى The Customs Union Theory باعتباره
أن الاتحاد الجمركى ، كدرجة متوسطة بين درجات التكامل الاقتصادي ، يهيئ الفرصة لتحقيق كل
آثار التكامل الاقتصادي المرتبطة بالتغيرات فى التوزيع الجغرافى والنوعى للتجارة الخارجية للدول أعضاء
التكامل فالاتحاد الجمركى ، وهو يلغى كافة الحواجز الجمركية — من رسوم وتعريفات وقبوض كمية
أو نوعية — بين الدول أعضائه كما يقيم سياجا جمركيا موحدا بين هذه الدول والعالم الخارجى ،
يؤدى الى تحقيق نوعين من الآثار المرتبطة بالتجارة الخارجية :

(١) للمتعارف تفصيلا على آثار التكامل الاقتصادي ، راجع :
Bela BALASSA : op.cit. p.p. 21 - 48.

Sidney WELLS : op.cit. p.p. 275 - 288.

— الآثار الانشائية على التجارة trade creation وضمونها أن يتم التحول من مصدر للمنتجات على التكلفة الى مصدر للمنتجات منخفض التكلفة ، ويكون هذا التحول داخل منطقة الاتحاد الجمركي ، فمثلا اذا كانت دولتان أ ، ب تنتجان احتياجاتهما من السلعة س قبل قيام الاتحاد الجمركي بينهما ولكن تكلفة انتاج هذه السلعة في الدولة أ تزيد عن تكلفة انتاجها في الدولة ب ، فانه بعد قيام الاتحاد الجمركي يترتب على الغاء القيود الجمركية بين الدولتين تحول مستخدموا السلعة س في الدول أ من مصدرها المحلي على التكلفة الى مصدرها منخفض التكلفة في الدول ب . وهذا التحول من شأنه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي فضلا عن أنه يعيد تخصيص الموارد في هذه الدول على نحو يرفع كفاءة استخدامها ويزيد من كمية السلع والخدمات التي يمكن انتاجها بقدر معين من الموارد تمتلكه الدول الاعضاء ، فالغاء الحواجز الجمركية فيما بينها يمكن كل منها من التخصيص فيما تتمتع به من مزايا نسبية .

— الآثار التحويلية في التجارة trade diversion وضمونها التحول من مصدر للمنتجات منخفض التكلفة الى مصدر للمنتجات على التكلفة . وعادة مايكون هذا التحول في اتجاه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي على حساب تجارتها مع الدول الخارجية التي تتجه للانخفاض . ففي المثال السابق اذا كانت الدولة أ — قبل قيام الاتحاد الجمركي — تستورد السلعة س من دولة أخرى ج حيث تكلفة الانتاج بهذه الدولة اقل من التكلفة في الدول ب — ، ولكن بعد قيام الاتحاد الجمركي بين الدول أ والدولة ب أصبحت الدولة أ تستورد السلعة س من الدولة ب فان ذلك يعني أن قيام الاتحاد الجمركي ترتب عليه آثر تحويلي للتجارة من خارج الاتحاد الجمركي الى داخله مع انخفاض في كفاءة استخدام الموارد على مستوى الدول الثلاث .

وهكذا ، يمكن القول ، بصفة عامة ، أنه كلما كانت الآثار الانشائية أقوى من الآثار التحويلية فان الاتحاد الجمركي يؤدي الى تخصيص أفضل للموارد على مستوى الدول الاعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولي ككل ، كما يؤدي الى زيادة كفاءة استغلال القدر المتاح من الموارد — معبرا عنها

بزيادة المنتجات — على المستويين أيضا ، وذلك ما يكن له أثر ايجابي للى الرفاهية الممكنة potential welfare نتيجة ما يترتب على ذلك من زيادة الدخل الحقيقي من النشاط الانتاجى فى هذين المستويين ، وكلما كانت الآثار التحويلية أقوى من الآثار الانشائية فان الاتحاد الجمركى يؤدى ، غالبا ، فى الآجل القصير الى سوء تخصيص الموارد على مستوى الدول الاعضاء أو على مستوى الاقتصاد الدولى ، وذلك ما يكون له أثر سلبي على الرفاهية الممكنة على المستويين ، ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن ادخال عنصر الزمن فى الاعتبار، بما يعنيه من تغيرات ديناميكية فى اقتصادات الدول الاعضاء ، يؤدى عادة الى تغيير هذه النتائج .

كذلك فان الاتحاد الجمركى يكون له آثار توزيعية من حيث أنه يؤثر على عوائد عوامل الانتاج ، ومن ثم على توزيع الدخل سواء على المستوى الوطنى لكل من الدول الاعضاء أو على مستوى شركائهما التجاريين من الدول الاخرى .

ونختتم هذه الاشارة الموجزة عن آثار التكامل الاقتصادى ببضع ملاحظات جديدة بالاعتبار:

١ — لاشك أن ما تقدم من آثار انما يلخص آثار الاتحاد الجمركى على كل من الانتاج والاستثمار والاستهلاك وحجم السوق وكفاءة تخصيص الموارد المادية والبشرية (ودرجة الندرة النسبية لهذه الموارد) فى الدول الاعضاء وكذلك انعكاس هذه الآثار على نفس المتغيرات فى اقتصاديات الشركاء التجاريين من الدول الاخرى خارج نطاق الاتحاد الجمركى .

٢ — يجب التفرقة بين آثار الاتحاد الجمركى فى التحليل الساكن حيث لاندخل عنصر الزمن بتغيراته الديناميكية فى الاعتبار ، وآثاره فى التحليل الديناميكي ، واذا كان التحليل الساكن يوفر ميزة بساطة التحليل ووضوحه الا أن معيار الحكم على فعالية الاتحاد الجمركى وآثاره الايجابية والسلبية هو النتائج التى يتم التوصل اليها من خلال التحليل الديناميكي .

٣ — أن دراسة آثار الاتحاد الجمركى تعتبر هى المجال الرئيسى لدراسة آثار التكامل الاقتصادى فى صورته المختلفة ، مع مراعاة اختلاف خصائص ومقومات كل من هذه الصور عند بحث

الآثار المترتبة عليها . فالآثار الانشائية والتحويلية — مع اختلاف فى درجة قوة كل منها تبعاً لخصائص اقتصادات الدول الاعضاء — تعتبر نتيجة لازمة لقيام الاتحاد الجمركى بحكم الغاء كافة القيود الجمركية بين أعضائه واتخاذ سياج جمركى موحد بينها وبين العالم الخارجى . بينما فى حالة منطقة التجارة الحرة — طالما أن الاجراء التكاملية يقتصر على الغاء القيود الجمركية على الغاء القيود الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء — فإن فرص وقوع الآثار الانشائية تتساوى مع نفس الفرص فى حالة الاتحاد الجمركى بينما تنعدم فرص حدوث آثار تحويلية الا اذا لجأت كل دولة عضو فى منطقة التجارة الحرة الى رفع الرسوم الجمركية على الواردات المنافسة لمنتجات الدول داخل المنطقة بدرجة تجب الفرق بين التكاليف المنخفضة فى الدول غير الاعضاء والتكاليف المرتفعة فى الدول الاعضاء ، وذلك نادراً ما يحدث طالما ظل هدف الدول الاعضاء فى التكامل مقتصر على منقطة التجارة الحرة . أما فى صور التكامل الأكثر ارتفاعاً — السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادى التام — فإن الآثار الانشائية والتحويلية تعتبر أيضاً نتيجة لازمة لقيام احدى هذه المصور بيد أن النتائج الايجابية لهذه الآثار على الدول الاعضاء يتم تعزيزها من خلال حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، ثم توحيد هذه السياسات (تبعاً لصورة التكامل التى تتبناها الدول الاعضاء) ، وهذه الاجراءات نفسها تعالج ما قد يترتب على هذه الآثار من سلبيات للدول الاعضاء فى الأجل القصير فضلاً عن أنها تقضى على هذه السلبيات بمرور الزمن وتعيد تشكيل أسس التخصيص وتقسيم العمل سواء بين الدول الاعضاء أو بينها وبين الدول الاخرى . ولا شك أنه فى كافة صور التكامل تنعكس آثاره على الانتاج والاستثمار والاستهلاك وتخصيص الموارد وحجم السوق وتوزيع الدخل سواء فى الدول الاعضاء أو غيرها من الدول خارج منطقة التكامل .

الفصل الثاني

اعداد

(امر / اجلال راتب العقيللى)

الفصل الثاني

الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية
والتي واكبت انشاء السوق الأوروبية المشتركة

الحرب العالمية الثانية
والظروف السياسية والاقتصادية التي واكبت انشاء
السوق الأوروبية المشتركة

خرجت الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهكة سياسيا واقتصاديا بسبب هزيمتها واحتلال أراضيها وأخذ الشلل والضعف يدب في اقتصادياتها فارتفع معدل التضخم الى أرقام لم يكن لها مثيل من قبل كما انتشرت البطالة في العديد من الدول الأوروبية ، هذا الوضع المتفاقم قد دعا ساسة وحكام هذه الدول الى البحث عن كيان اقتصادي وسياسي يمكنها من إعادة سيطرتها وقوتها من ناحية ، والوقوف أمام العملاقين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) من ناحية أخرى .

وقد روى لحكام الدول الأوروبية أن هذا لن يتحقق الا اذا تجمعت هذه الدول وتكلمت بصوت

واحد .

(١) الظروف السياسية قبل انشاء السوق :

كانت الدول الأوروبية قبل قيام الحرب العالمية الثانية متقدمة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وما أن وقعت الحرب وتمزقت الدول الأوروبية وأصبحت ضعيفا اقتصاديا ومفككة اقتصاديا . هذا التفكك والانقسام الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية أفقد الأوروبيون الثقة في قوميتهم وفي وطنهم .

وقد أخذ المواطنون الأوروبيون يهيمون على وجوههم بحثا عن وطن لهم وهوية قومية لهم وقد دعم هذا الوضع البحث عن قيام اتحاد أوروبي يسمو فوق القوميات ويحقق للسياسيين أحلامهم في توحيد أوروبا .

وقد كان لانقسام ألمانيا بعد الحرب الى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ، والتخوف من الرغبة الألمانية في الانضمام والذي يتأتى عن طريق قيام الحرب لتوحيد شطرى ألمانيا ، ولدرء هذا الخطر المحتمل الوقوع يمكن تفاديه من خلال التكامل الأوروبي . لذلك روى لساسة أوروبا حل هذه المشكلة عن طريق احلال القومية الأوروبية محل القومية الألمانية وبذلك يمكن الخروج من هذا المأزق .

وبجانب الخوف من نشوب حرب لتوحيد ألمانيا فإن الوحدة الأوروبية سوف تخلق قوة سياسية واقتصادية تمكن من منافسة القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية — والاتحاد السوفيتي) .
وتبوء الدول الأوروبية مكانتها التي فقدتها بدخولها الحرب العالمية الثانية .

(٢) الظروف الاقتصادية : (١)

سادت في الدول الأوروبية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ظروف اقتصادية قاسية فقد شهدت هذه المرحلة أوجه من التفلك والتعاس الاقتصادي منها انخفاض معدل النمو السكاني وانخفاض في نمو متوسط دخل الفرد .

وننتج عن هذا كله عدم توافر موارد الثروة القومية التي تعمل على تحقيق الأهداف القومية وطالما لم تتحقق أهداف الرخاء الاقتصادي فإن الأمر سوف ينتهي حتما بالخلاف والمنازعات السياسية والاقتصادية .

فقد شهدت ألمانيا تضخما جامحا وانتشرت البطالة في العديد من الدول الأوروبية الأخرى .

وإزاء هذا الوضع المتردي اتبعت بعض الدول سياسات معينة مثل تخفيض قيمة العملة تارة والاتفاقيات الثانية تارة أخرى ، واتبعت دولا أخرى سياسة الاكتفاء الذاتي غير أن هذا وإن كان قد حد من وقوع الأزمات الاقتصادية إلا أنه لم يحقق الأهداف المتوخاة ، وكانت هذه السياسات تبني على سياسة افقار الغير فما تحققه دولة من مكسب كان خسارة للدول أخرى ، واتسمت هذه المرحلة بالقومية .

هذه المشاكل قد أثرت على الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية ، فروعى علاج هذه المشاكل من خلال التكتل الاقتصادي بدلا من التناحر والفرقة الذي ساد بين الحربين العالمين .
وقد عُد هذا المسلك استنزاف الاحتياطات الذهبية التي كانت في حوزة الدول الأوروبية ، وزاد الطلب على المواد الأولية والآلات ، ومن ثم زادت حدة العجز في موازين المدفوعات .

(١) صلاح الدين نامق (التجارة الدولية) ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٦

وازاء هذا الوضع اضطرت العديد من الدول الأوروبية الى وضع اجراءات صارمة على الاشراف على التجارة ، واتبعت نظام المقايضة الثنائية فى التجارة ولم تسمح بالاقتراض الا فى أضيق الحدود بالمقدار الذى يكفى لسد العجز المؤقت فى موازين المدفوعات والناج لسد الفجوة بين قيم الصادرات والواردات ، ولتغلب على هذه الصعوبات وعلى التفكك فى التجارة الأوروبية تكونت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى سنة ١٩٤٩ بغرض تحرير التجارة الخارجية . وقد ترتب على تحرير التجارة الخارجية توسيع نظم الدفع وتسهيلاتها ومن ثم ظهرت الحاجة ملحة الى انشاء صندوق المدفوعات الأوروبى سنة ١٩٥٠ .

ولقد نجحت منظمة التعاون الأوروبية فى زيادة حجم التجارة الدولية الأوروبية بحىر أن المنظمة لم يكن لتوصياتها أن تأخذ صفة الالتزام لذلك وجد أن فرنسا قد خرجت عن توصيات المنظمة أكثر من مرة وفرضت رسوما جمركية على الواردات . وقد أبدت كل من الدانمارك واليونان وتركيا تمردا على المثل العليا للمنظمة . وقد أخذت دول البينلوكس ومعها الدول الاسكندنافية يجأرون بالشكوى من هذه المعاملات ومن وجود أخطاء فى تطبيق سياسة الحرية التجارية .

وقد أدت هذه العوامل (السياسية ، الاقتصادية) مجتمعة الى المطالبة بمعالجة هـذه المشاكل باعتبارها كل لا يتجزأ . ولذلك عقد مؤتمر دولى فى يونية ١٩٥٥ لدراسة الوسائل الكفيلة بتجميع موارد الثروة فى اتحاد جمركى وسوق مشتركة .

التجارب الاقتصادية التى سبقت انشاء السوق الأوروبية :

فى الحقيقة لم تنشأ السوق الأوروبية المشتركة من فراغ فقد سبقها مجموعة من التجارب (المحاولات) أصيبت احدها بالاخفاق الذريع فى حين حالف الحظ المجموعة الأخرى ، فكانت المحاولات الناجحة بمثابة المنار الذى أضاء الطريق أمام السوق الأوروبية المشتركة . هذه التجارب قد مهدت الطريق ونبّهت الأدهان وأمدتها بالعديد من الخبرات والتجارب التى ما كان لها أن تتنبه اليها لولا قيام هذه المحاولات . وسيتم فيما يلى تناول المحاولات التى أخذت حيز التنفيذ وهى :

١ — اتحاد البينلوكنى (١)

ثمة عاملان دفعا بلجيكا الى البحث عن اتحاد اقتصادى هما ضيق المساحة ، وضيق السوق ، فقد كانت بلجيكا تعاني من صغرها مساحة وسوقا ، واتجهت الى الاتحاد مع غيرها من الدول المجاورة عليها تجد متسعا لسوقها التجارى . ومن ثم عقدت أول اتفاق جمركى ١٩١٨ م — مع لوكسمبورج ، وقد تطور هذا الاتحاد الى وحدة اقتصادية عام ١٩٢٢ .

وقد نجح هذا الاتحاد بدرجة دفعت هاتين الدولتين الى ادماج هولنده والتي كانت تتمتع بثراء ومستعمرات حتى الحرب العالمية الثانية ثم فقدت هذا كله بعد الحرب ، وأصبحت فى موقف يستدعى الانضمام الى الغير للمحافظة على مستوى أبنائها والذي أخذ فى التردى بسبب فقدانها مستعمراتها . وتم عقد اجتماع بين الدول الثلاثة فى أكتوبر ١٩٤٧ وكان بمثابة المرحلة الأولى للوحدة الاقتصادية بين هذه الدول .

وبناء على هذه الاتفاقية تم الغاء الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورج من ناحية وهولنده من ناحية أخرى ، كما تم الاتفاق على تعريف جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية الأخرى . وتم السماح بدخول الواردات من هولنده الى بلجيكا ولوكسمبورج بشرط تحديد قائمة بالواردات متفق عليها بين هذه الدول . أما فيما يتعلق بالتعامل مع الدول الأخرى فقد تم السماح لدخول الواردات الى دول (البينلوكنس) فى حالتين :

— الواردات من منظمة الجات على أن يتم تبادل هذه الميزة .

— بالنسبة للسلع الغذائية والمواد الأولية اللازمة للانشاء والتعمير .

وقد نجحت هذه التجربة نجاحا شجع على قيام العديد من التجارب الأخرى فى سبيل التكامل الاقتصادى .

(١) محمد شفيق عبد الفتاح: "أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية" الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

٢ — المنظمة الأوروبية للتعاون الأوروبي

سألت الأحوال الاقتصادية في أوروبا نتيجة وقف قابلية تحويل الاسترليني في بريطانيا ، والسبب النقص الشديد في المواد الغذائية ورداءة الانتاج ، وقد أدى ذلك الى انكماش حجم التجارة سواء بين هذه الدول أو حتى بينها بعضها البعض ، يضاف الى ذلك فقدان هذه الدول لمستعمراتها في آسيا وأفريقيا بسبب حصول هذه الدول على استقلالها . وبذلك تكون هذه الدول قد فقدت موارد مالية ومنافع تجارية كانت تحصل عليها عن طريق استغلال ونهب هذه المستعمرات .

هذه الأحوال الاقتصادية المتردية ارتبطت بارتفاع الحواجز الجمركية بين الدول الأوروبية والدول الأخرى وقد اتخذت هذه الحواجز صور عديدة : منها الضرائب الجمركية العالية ، وحصص الاستيراد المحددة ، وحظر تحويل العملة ، ومن النصيب في منح تراخيص الاستيراد وقد انتهى هذا الأمر الى اغلاق الأبواب فيما بين الدول الأوروبية

إذا كان هذا هو الحال في الدول الأوروبية ، فإن الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر رواجاً ، فقد زادت الطاقة الانتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية الى درجة لم تعد الأسواق المحلية على اتساعها كافية لاستيعاب هذا الفائض الانتاجي ، ومن ثم كان أمام الولايات المتحدة الأمريكية أحد خيارين : إما أن تخفى انتاجها وتتحمل ما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ، وإما أن تقوم بتقديم مساعدات مالية الى الدول الأوروبية محافظة بذلك على مستوى الانتاج ، ذلك لأن الدول الأوروبية المتلقية للمساعدات سوف تقوم بدورها بانفاق هذه المساعدات على شراء السلع والخدمات الأمريكية .

وفي هذا الموضوع أوضح (مارشال) في خطابه هدفين :

- ١ — اعداد الرأي العام الأمريكي لتقبله فكرة مساعدة أوروبا على نطاق واسع .
- ٢ — دعوة الدول الأوروبية الى النكتل معا ، وتحديد برنامج زمني لتلقى المساعدات الأمريكية وذلك لاستعادة القدرة الانتاجية لهذه الدول ، والوقوف أمام الخطر الشيوعي .

وبناءً على توجيهات مارشال عقد مؤتمر الدول الأوروبية عام ١٩٤٧ ووضع تقريرا عن التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية ، وتم وضع قانون العون الأمريكي والذي عرف باسم (مشروع مارشال) عام ١٩٥١ .

وتلى صدور القانون الأمريكي عقد مؤتمر باريس في ١٦ أبريل ١٩٤٨ والذي بمقتضاه تم انشاء "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" ولقد وقع على هذا المشروع سبع عشرة دولة هي : ألمانيا الغربية ، فرنسا ، إيطاليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمارك ، لوكسمبورج ، بريطانيا ، ايسلندا ، أيرلندا ، النرويج ، هولندا ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، واليونان .

وهدف الاتفاقية الى وضع المشروعات القومية لانعاش أوروبا ، واستخدام المساعدات بما لا يؤدي الى ازدواج استخدام رؤوس الأموال ، والتنافس بينها ، كما يجب ألا تؤدي هذه الاستثمارات الى مشاكل تكون عنيفة في طريق الوحدة الأوروبية . وقد أدت هذه الوحدة الى تحقيق نجاحا كبيرا في المجال الاقتصادي ، وقد ازدادت هذه المنظمة قوة وازدهارا باعتماد المملكة المتحدة اليها وكذلك كندا .

٣ — الاتحاد الأوروبي للمدفوعات

أدى قيام المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء الى الحاجة لهيئة تقوم بتسوية المدفوعات بين هذه الدول ومن ثم كان انشاء الاتحاد الأوروبي للمدفوعات عام ١٩٥٠ محققا لهذا الهدف ، هذا بجانب قيامه بتقديم الاعتمادات اللازمة للدول الأعضاء للتغلب على العجز الموقت في موازين مدفوعاتها .

ويقوم هذا الاتحاد بهذه المهمة — تسوية المدفوعات للدول الأعضاء — بما يتمتع به من رأسمال ضخم أسهمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٣٥٠ دولار من مساعداتها الى الدول الأوروبية . ولقد ساعد هذا الاتحاد على زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء على أساس متعدد الأطراف بدلا من الأساس الثنائي الذي يعرقل انسياب السلع فيما بين هذه الدول . وهذا أدى الى ارتفاع حجم التجارة بين هذه الدول بمقدار الثلث سنة ١٩٥٣ .

وقد أوقف العمل بهذا التنظيم عندما قامت الدول الأوروبية بتحرير عملاتها وحل محله (اتفاقية النقد الأوروبية) للقيام بدور تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وبتقديم القروض قصيرة الأجل ، ولكن على الرغم من هذا لم تنجح الاتفاقية فى علاج العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول ، هذا العجز الذى يأتى من : قصور صادرات هذه الدول من ناحية ، وفقدان جزءا كبيرا من مستعمراتها التى كانت تستمد منها الموارد من ناحية أخرى .

وفى عام ١٩٥٨ كانت تلك الدول قد حققت من القوة الاقتصادية ما يمكنها من قابلية تحويل عملاتها لغير المقيمين ، ومن ثم تطلب الأمر توسيع نطاق تلك المنظمة للقيام بأهداف أخرى .

٤- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

تكونت الجماعة الأوروبية لفحم والصلب من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول النيلوكس الثلاث سنة ١٩٥١ ، وقد أخذت تباشر نشاطها ابتداءً من سنة ١٩٥٢ . وهى الدول تشكل تكاملا اقتصاديا واستثمارا مشتركا لمناجم الفحم والصلب ومصانع الحديد وأسواقه فى ميدان محدود وتحت اشراف مشترك .

وقد أدت الظروف الاقتصادية على نجاح الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، حيث كانت مناجم الفحم والصلب موزعة بين خمس دول من دول الجماعة كما كانت تفتقر الى الفن الانتاجى والذى تم استخدامه بعد قيام هذه الجماعة . واذا ما أضفنا الى ذلك أن احجام هذه المناجم كانت احجاما غير مثلى وتعانى من العديد من القيود التجارية التى كانت تعمل على تقييد حركتها وتقدمها .

وبقيام الجماعة الأوروبية للحديد والصلب والفحم تحققت العديد من النتائج الايجابية نذكر منها الآتى :

- ١ — إلغاء الحواجز الحمركية لمنتجات الدول الست .
- ٢ — الالغاء التدريجى لنظام الحصص والقيود الأخرى التى كانت مفروضة على تحويل العملة .
- ٣ — التخفيف من الفروق السعرية بين المنتجات مما يوفى الى المنافسة السليمة بين المنتجات المحلية الأجنبية .

٤ — تصفية الوحدات الانتاجية ذات التكاليف المرتفعة أو التي تتمتع بإدارة سيئة .

٥ — زيادة تبادل الفحم والصلب بين الدول الأعضاء .

وعلى الرغم مما تمثله جماعة الحديد والصلب من قوة ونجاح في المجال الاقتصادي الا أن هذا التكامل الاقتصادي كان تكتلا جزئيا فقد ارتبط بقطاعين اثنين من قطاعات الاقتصاد القومي وهما قطاع الفحم وقطاع الصلب . ولكن رغم ذلك فان النجاح والخبرة اللذان تحققا في هذا المجال كانا بمثابة حافزا على تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي .

٥ — الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (بوراتوم) (١)

أنشأت هذه المنظمة وفقا لمعاهدة روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ وأخذت حيز التنفيذ عام ١٩٥٨ وتهدف هذه المنظمة الى القيام بالبحوث الفنية في مجال تطوير وتمويل الطاقة الذرية ، وسد حاجة الدول الأعضاء من الكهرباء ، كما تهدف الى تدريب العاملين في هذا المجال والتخطيط من أجل الاستثمار المشترك .

وفي عام ١٩٥١ أقامت الجماعة الذرية الأوروبية سوقا مشتركة للمواد النووية وتعهدت بأن يحصل الأفراد الأعضاء على هذه المواد دون تفرقة كما تهدف هذه المنظمة الى استخدام الذرة في المجالات السلمية .

٦ . نشأة السوق الأوروبية المشتركة (٢)

أنشأت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٧ ، وبدأ تنفيذها في أول سنة ١٩٥٨ ، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة أهم التجارب الناجحة التي تمت في مجال التكتلات الاقتصادية الدولية . وقد أنشأت هذه المنظمة ست دول هي : فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج . وتهدف الى ايجاد وحدة جمركية واقتصادية وسياسية .

(١) أعضاء المنظمة هم نفس أعضاء السوق الأوروبية .

(٢) عبد الحكيم الرفاعي ، "السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية" ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٧٦ .

وثمة مجموعة من العوامل تضافرت بعضها مع بعض على قيام السوق الأوروبية المشتركة منها الرغبة في أن يكون للدول الأوروبية المشتركة مكانها المرموق بين دول العالم وخاصة المعسكرين الشرقى والغربى (الاتحاد السوفيتى — الولايات المتحدة الأمريكية) فى ذلك الوقت . وتمتلك هذه الدول من المقومات ما يؤهلها لذلك خصوصا عدد السكان وحجم التجارة الدولية .

والسوق الأوروبية المشتركة اتحاد جمركى أخذ حيز التنفيذ وأصبح اتحادا كاملا فى يولية ١٩٦٨ بالغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ، أما عن الدول غير الأعضاء فقد طبقت سياسة جمركية موحدة تجاه الدول الغير أعضاء فى السوق . هذا وقد وضع برنامج زمنى لازالة هذه الرسوم بين الدول الأعضاء ولقد أسرعت هذه الدول فى تطبيق هذا البرنامج ، الأمر الذى أدى الى اتمام الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء قبل موعدها بثمانية عشر شهرا .

٢- أوروبا الموحدة ١٩٩٣

مع تطور السوق الأوروبية المشتركة من حيث اتساع السوق بزيادة عدد الاعضاء المنضمين اليها بحيث تضاعف من ست دول عند قيامها الى اثنى عشر دولة فى عام ١٩٨٦ وذلك بانضمام كل من أسبانيا والبرتغال بالإضافة الى المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك واليونان . مع استمرار العمل التكاملى فى اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين أعضاء السوق من خلال التعديلات المتتالية فى اتفاقية السوق وصدر " التشريع الاوروبى الموحد " فى عام ١٩٨٦ .

بحيث يتحقق الاندماج الاقتصادى الكامل فى نهاية عام ١٩٩٣ بقيام الوحدة الأوروبية . والتى بدأ العالم أجمع بعيد حساباته لكى يواجه هذا التكتل الاقتصادى القومى ، بالرغم أنه لايعتبر نهاية المطاف للمجتمع الاوروبى ولكن يتوقع المزيد من تجارب التكامل والوحدة الاقتصادية خاصة أمام التكتلات الاقتصادية الاخرى .

ولذا فانم اجتماع قمة ماسترخيت تعتبر بداية حقيقية لمجموعة من الاجراءات الاقتصادية التى مؤداها ايجاد شكل آخر من التكتل الاقتصادى الذى يواجه التكتلات الاخرى بسياسات واجـراءات واقتصاديات موحدة مثل نظام البنك المركزى الاوربى المزمع اقامته خلال بضع سنوات أيضا بالاضافة الى وحدة النقد الاوربية (الايكو) التى بدأت تأخذ قوة اقتصادية الآن تعتبر من أخطـر العملات الدولية خطرا على الدولار وعلى العملات الاخرى ، حيث بدأ العملاق الأمريكى يتحرك تحسبا لتطورات اقتصادية كبيرة من قبل الوحدة الاوربية وبدأت الخلافات الاقتصادية تطفو على السطح ، ونعنى هنا خلافات بين المجتمع الاوربى والمجتمع الأمريكى وبدأ العملاق الأمريكى يدرس قرارات المجموعة الاوربية دراسة مستفيضة بل وترسل وفود لحضور ومراقبة بعض اجتماعات المجموعة الاوربية لمعرفة التطورات الاقتصادية المتلاحقة فى المجتمع الاوربى .

أيضا حددت اتفاقية ماسترخيت مراحل ثلاث لتحقيق الوحدة الاوربية الكاملة مثلما حددت معاهدة روما أربعة مراحل لتحقيق السوق الاوربية المشتركة ، حيث تبدأ المرحلة الثالثة من اتفاقية ماسترخيت عام ١٩٩٩ على أقصى تقدير ، وهذه المراحل الثلاث تم تحديدها زمنيا بالمرحلة الاولى وهى التى بدأت من عام ١٩٩٠ وتنتهى عام ١٩٩٤ ثم المرحلة الثانية وهى التى تبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهى ١٩٩٨ والمرحلة الثالثة تبدأ من ١٩٩٩ وتنتهى عام ٢٠٠٢ وهى تواريخ ثابتة فى اتفاقية ماسترخيت وسنحاول هنا استعراض لخطوات الوحدة النقدية الاوربية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٢ وهما اكتمال الوحدة الاوربية:

المرحلة الاولى :

حيث تبدأ فى منتصف عام ١٩٩٠ وتنتهى فى نهاية ١٩٩٣ وتهدف الى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ومزيد من التعاون بين الهيئات العامة والى تطابق أكبر فى السياسة الاقتصادية وتعاون أوثق بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الاوربية .

المرحلة الثانية :

- وهى من المقرر أن تبدأ أول يناير ١٩٩٤ وتنتهى فى نهاية ١٩٩٨ وهى تهدف الى :
- استكمال الاجراءات المتعلقة بتصديق الاتفاقية لاتفاقية السوق الاوربية المشتركة من قبل جميع الاعضاء •
 - التخلي عن سد العجز فى الموازنات الحكومية عن طريق التمويل •
 - استبعاد أى مسئولية للمجموعة أو للدول الاعضاء فيها عن التزامات أى عضو آخر من أعضاءها •
- وفى تلك المرحلة ستقوم اللجنة الاوربية بتقييم أداء اقتصاديات الدول الاعضاء، والتأكد من استعداد هذه الاقتصاديات للدخول فى المرحلة الثالثة بالاضافة الى تأسيس المؤسسة النقدية الاوربية عام ١٩٩٤ •

المرحلة الثالثة والاخيرة :

- وهى مرحلة محدد لها البدء فى عام ١٩٩٦ ولكن لابد للدول الاعضاء فى تحقيق بعض الشروط الاساسية حتى تكون صالحة فى الانضمام للمرحلة الاخيرة أهم هذه الشروط :
- ألا يزيد معدل التضخم عن ١.٥٪ عن متوسط معدل التضخم فى أكثر من ثلاث دول استقرار فى المجموعة الاقتصادية الاوربية •
 - ألا يزيد معدل سعر الفائدة للقروض طويلة الاجل عن ٢.٠٪ وذلك بالنسبة لمتوسط معدل الفائدة فى أقل ثلاث دول فى المجموعة من حيث معدلات التضخم •

وهذه المرحلة سوف يتم انشاء البنك المركزى الاوربى الذى سوف يتولى رسم السياسة النقدية للمجموعة الاوربية واصدار العملة الموحدة ومن المقرر أن تبدأ برأسمال ٤ مليار ايكو وسيساهم فى رأس مال البنك البنوك المركزية للدول الاعضاء على أن تكون حصة ألمانيا ٢٥٪ •

هذا بالإضافة أنه بانتهاء المرحلة الثانية فإن مجلس وزراء المجموعة الأوروبية سوف يعقد لتقييم موقف الدول الأعضاء من حيث استيفائها للشروط اللازمة لبدء المرحلة الثالثة والانضمام لها ، ولكن في حالة عدم استيفاء الدول الأعضاء لهذه الشروط سابقة الذكر فإنه سوف يتم تأجيل بدء المرحلة الثالثة ، وإذا لم يستوف الدول الأعضاء الشروط للانضمام حتى نهاية عام ١٩٩٧ فإنه سوف يقرر بدئها رسميا في أول يناير ١٩٩٩ وهو الميعاد المحدد في معاهدة ماسترخيت .

ويلاحظ أن كل خطوة من خطوات الوحدة الاقتصادية لاوربا محسوبة ليس على أساس تطلعات مستقبلية فقط ولكن وفقا للتطور الطبيعي والتلقائي للمؤسسات الاقتصادية السابق تأسيسها في ظل السوق الأوروبية الموحدة ، وأن تنمية المؤسسات الاقتصادية محسوب وفقا للوضع الاقتصادي لكل مؤسسة ولامكانيات الدول الأعضاء وأهمية الإصلاح الاقتصادي وخطواته في كل دولة وأن كل دولة من الدول الأعضاء وضع بها برنامج اصلاح اقتصادي تسير عليه لتصل الى الوضع الامثل للوحدة الكاملة في عام ١٩٩٩ ، والملاحظ أن ألمانيا تتحمل عبء كبير يصل الى حد ٢٥٪ من اجمالي أعباء الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، وذلك لتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء عام ٢٠٠٢ ، وهذا ما أوضحه أحد تقارير البنك المركزي الألماني الذي أشار الى أن الاتحاد النقدي الاوربي اذا قدر لـه النجاح فإنه يتطلب اتحادا آخر يتمثل في اتحاد سياسي شامل بالرغم من أن اتفاقية ماسترخيت لـم تنص على الهيكل المستقبلي للاتحاد السياسي وضرورة تمشييه مع الاتحاد النقدي ، ولذا فإن التقرير يؤكد على أهمية الوحدة السياسية بعد تحقيق الوحدة الاقتصادية ، بعكس تجارب الدول العربية والتي تبدأ غالبا من الوحدة السياسية ولذا فإنها تنتهي الى لاشيء .

وفي سبيل تحقيق أهداف قيام أوروبا الموحدة أصدرت هيئة مفوضي المجموعة الأوروبية ، مجموعة من التوجيهات التي تقارب ثلاثمائة توجيه و كما تنطوي خطوة السوق الأوروبية الموحدة على جملة الفوائد والفرص للدول الأعضاء فإنها تنطوي أيضا على بعض التحديات لدول المجموعة الأوروبية ذاتها وللدول غير الأوروبية على حد سواء .

فمن حيث المنافع الاقتصادية التى يتوقع أن تحققها السوق الأوروبية طبقاً لنتائج الدراسات

التي قامت بها اللجنة الأوروبية ولجنة خاصة برئاسة الخبير الإيطالى باولو كيتشيني مايلى* :-

- ١ - أن توحيد السوق الأوروبية سيؤدى الى تحقيق كسب اقتصادى سنوى كبير لدول المجموعة الأوروبية يقدر بنحو ٢٣٩ بليون دولار ، ناتجة عن ازالة القيود التجارية بنحو ٩١ بليون دولار وفرص الحصول على سوق أكبر بمقدار ٧٨ بليون دولار وفوائد الزيادة فى المنافسة فى السوق الأوروبية الموحدة بنحو ٥٨ بليون دولار ، بالإضافة الى ما يقدر بنحو ١٢ بليون دولار فى ضوء ازالة الحواجز الحدودية وذلك بقيمة أسعار عام ١٩٨٨ .

- ٢ - يتوقع ان تضيف المنافع الاقتصادية والمالية المشار إليها زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليبلغ متوسطه السنوى نحو ٠.٤٥ ٪ .

- ٣ - خلق فرص عمل جديدة لنحو ١.٨ مليون عامل .

- ٤ - تخفيض أسعار المستهلك بمعدل يتراوح ما بين ٤.٥ ٪ - ٧.٠ ٪ .

- ٥ - تحسين الموقف العام للموازن التجارية للدول الاعضاء .

من حيث التحديات التى تواجه السوق الأوروبية الموحدة توجد بعض الصعوبات حتى طريق

الوحدة الأوروبية :

- ١ - تباين الانظمة الاقتصادية الأوروبية القائمة ، الامر الذى يتوقع معه ان تؤدى وحدة السوق الى اتساع شقة التباعد فى المستوى الاقتصادى للدول ، حيث ستتجه فرص العمل الجديدة والاستثمارات نحو الدول الاعضاء التى تتوفر فيها مهارات عمالية وهياكل صناعية أساسية .

- ٢ - صعوبة ازالة الحواجز الاقتصادية والمالية بين دول المجموعة الأوروبية بشكل مطلق نظراً لان عملية التحرير بين الدول الاعضاء تتطلب تعزيز الاجراءات الحماية بفرض دعم حركية انتقال رأس المال والبضائع والخدمات والافراد ، وهذه الاجراءات ستواجه بالمعاملة بالمثل من قبل الدول الواقعة خارج السوق . والا فان الامر قد يعزز الاعتقاد بأن السوق الأوروبية

* صندوق النقد العربى ، أشر السوق الأوروبية الموحدة ١٩٩٢ على القطاع المصرفى والمصارف العربية - ابريل ١٩٨٩ .

الموحدة تمثل مجرد استمرار للسوق الأوروبية المشتركة ، حيث يتوقع أن تبقى المراقبة الحدودية قائمة مع تخفيض نسبى للقيود المعمول بها ، مع احتفاظ كل دولة عضو بحرية وضع الاجراءات العملية لتحقيق ذلك .

وستبقى الضرائب الجمركية خاضعة الى حد ما لمبدأ حماية المنتجات وبوجه خاص الصناعية والزراعية ، ان طالبت بالفعل بعض الدول الاعضاء بامتيازات خاصة لصالح السلع المنتجة محليا .

٣ - مشاكل خلق المنافسة القوية بين شركات النقل الجوى والبرى والبحرى والحديدى لما تنطوى عليه اجراءات حرية الانتقال من صعوبات تقنية بالغة التعقيد .

٤ - صعوبة اطلاق الحرية الكاملة لانتقال الافراد والعمالة المهاجرة ان تعترض بريطانيا على الانضمام الى مثل هذه الاتفاقية . الامر الذى بدأ يترك انطباع اعادة ماحداث خلال الخمسينيات عندما رفضت بريطانيا الانضمام الى التعاون الاوروبى مما أدى الى قيام السوق الأوروبية المشتركة بدون بريطانيا .

٥ - وعلى صعيد فرص العمل ، يتوقع أن تخفض العمالة بما يعادل ٥٠٠ ألف فرصة نتيجة لاضطرار الشركات لاعادة الهيكلة والتنظيم ، فى حين يتوقع أن تحصل الزيادة فى فرص العمل التى أشير اليها مسبقا خلال عام ١٩٩٤ أى بعد عامين من تنفيذ مشروع السوق الأوروبية الموحدة .

٦ - يتوقع أن ترجح الكفة لصالح الميزان التجارى الاوروبى وأن يزداد العجز بين كل من الدول الاعضاء والولايات المتحدة واليابان ، مما قد يؤدى الى فرض قوانين حمائية من قبل الاطراف المتضررة .

الفصل الثالث

اتفاقية انشاء السوق وأهدافها وخلفياتها

اعداد

د. محمود عبد الحسي

مقدمة :

تناولت الدراسة فى الفصل السابق التطورات الاقتصادية والسياسية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وأدت الى قيام السوق الأوروبية المشتركة ، ويتركز اهتمامنا ، فى هذا الفصل الثانى على عرض اتفاقية انشاء هذه السوق وبيان أهدافها وخلفياتها ولا نرمى هنا الى دراسة قانونية لنصوص الاتفاقية وملحقاتها ، فذلك ما نتجاوزه الى هدف مزدوج :

فمن جهة ، نسعى الى توضيح كيفية تجاوز الدول الأعضاء فى السوق لعوامل الفرقة والانقسام ، وقد كانت عميقة الجذور متشعبة الاتجاهات ، ولحساسيات التباين فيما يستحوذ عليه كل منها — أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، فضلا عن التعرف على كيفية ترجمة هذه الدول لأفكارها الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية بل والعسكرية ، وكذلك لآمالها وطموحاتها — حكومات وشعوبا — فى بناء قوة اقتصادية وسياسية موحدة ينحقق داخلها توازن مصالح الدول الأعضاء وشعوبها مع مراعاة توفير الإطار الديمقراطي المناسب للمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات الخاصة بإجراءات بناء هذه القوة ومراحل تنفيذها .

ومن جهة أخرى ، فان تحليلنا وتقييمنا لاتفاقية انشاء السوق يهدف الى ايضاح الجوانب الايجابية فى هذه التجربة للاستفادة منها فى تجارب مماثلة ، خاصة فى المنطقة العربية ، فضلا عن التعرف على أهم القواعد الحاكمة لحركة هذا الكيان الاقتصادى السياسى وتفاعلاته — بالتأثير والتأثر — مع غيره من الكيانات الاقتصادية والسياسية .

وينطى هذا الفصل ثلاث موضوعات أساسية :

أولا : خلفيات وأهداف قيام السوق الأوروبية المشتركة .

ثانيا : عرض موجز لأهم نصوص الاتفاقية المتعلقة بارساء أسس التكامل بين الدول الأوروبية المشتركة فى السوق .

ثالثا : تقييم موجز للاتفاقية فى ضوء خلفياتها وأهدافها .

أولا : خلفيات وأهداف اتفاقية السوق الأوروبية

لقد أعطت اتفاقية روما ، التى وقعت سنة ١٩٥٧ ، الشكل القانونى للسوق الأوروبية المشتركة، أما البداية الفعلية لقيام هذه السوق فاننا يمكن أن نردها الى افرازات الحرب العالمية الثانية التى نشطت آثارها عادة انحسار المعارك وأنماذ السلاح ٠٠٠ فالى هذه الحرب تعزى البداية الحقيقية للسوق الأوروبية المشتركة فضلا عن كثير غيرها من أشكال التعاون والتنسيق الاقتصادى والسياسى والعسكرى على مستوى أوروبا الغربية وبمشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ، فعوامل الانقسام والتناحر بين شعوب ودول هذه المناطق كانت — ولا زالت — قائمة ونشطة ولكنها كلما استعرت الى حد الصراع المسلح أسفرت ، بعد انقشاع غبار ودمار المعارك ، عن أشكال من التعاون والتنسيق تستهدف ، من جهة تعزيز سيطرتها على حركة التغيير والتقدم فى العالم أجمع ، كما تستهدف — من جهة أخرى ، ايجاد اطار سلعى بناء لادارة اختلافاتها وصراعاتها ، بل وحساسياتها القومية والعرقية، على نحو يدفعها الى التقدم ويعزز سيطرتها العالمية .

وهكذا يسجل أحد الكتاب الأوربيين أن "الحرب تدمر ، ولكنها أيضا تساعد على ايجاد أشكال جديدة من التنظيم السياسى ومن المؤسسات والتحالفات ، فالحرب العالمية الأولى أسفرت عن الوفاق الفرنسى البريطانى الأمريكى ، وعن قيام محور روما — برلين ، وعن قيام عصبة الأمم . والحرب العالمية الثانية أسفرت عن العديد من المنظمات والتكتلات : الأمم المتحدة ، حلف شمال الاطلنطى ، منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى ، اتحاد غرب أوروبا ، مجمع الفحم والصلب ، ولكن السوق الأوروبية المشتركة تبرز كأكثر هذه المنظمات والتكتلات فاعلية بحيث استحققت تسميتها بالجماعة الاقتصادية الأوروبية"^(١)

واذا كانت التنظيمات التى أفرزتها الحرب العالمية الأولى لم تنجح فى تثبيت السلام والأمن فيما بين الدول الأوروبية وبعضها الا لفترة قصيرة ، الا أن التنظيمات السياسية والاقتصادية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية حققت نجاحا نسبيا كبيرا فى استتباب الأمن والسلام بين الدول الصناعية المتقدمة عامة ، والدول الأوروبية من بينها ، وان كنا نعتقد أن ذلك تم على حساب نقل صراعات

(1) DE LA MAHOTIERE Stuart: "The Common Market"
Hodder & Stoughton, London, 1961, p. 1X.

هذه الدول واختلافاتها الى دول ما كان يعرف بالعالم الثالث (١) التي لم تعرف حتى الآن استقرارا ولا سلاما يبعد بها عن مصف الحروب الباردة والساخنة على امتداد الزمن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ٠٠٠ وأيا كانت درجة صواب أو خطأ هذا الاعتقاد ، فالذى لا شك فيه أن الدول الأوروبية ، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ، نجحت فى خلق اطار تعاون يكبح اختلافاتها وصراعاتها فى حدود المنافسة السلعية البناءة لاقتصاديات ومجتمعات هذه الدول ، ولا نبالغ اذا قلنا أن السوق الأوروبية المشتركة هى بؤرة هذا الاطار ومركز تفاعلاته ، وذلك ما يتضح أكثر بشئ من البيان حول خلفيات عقد وتوقيع اتفاقية انشاء هذه السوق .

٢) خلفيات وأهداف عقد وتوقيع اتفاقية انشاء السوق :

بالرجوع الى ديباجة اتفاقية تقنين قيام السوق الأوروبية المشتركة ، نجد أنها تشير الى أهداف قيام هذه السوق على النحو التالى (٣) :

- تصميم ملوك وروءساء الدول الموقعة على الاتفاقية على بناء أسس التوحيد التدريجى لشعوب أوروبا .
- ضمان التقدم الاقتصادى والاجتماعى للدول الأعضاء من خلال العمل المشترك لازالة الحواجز التى تقسم أوروبا .

(١) منذ انهيار الكتلة الاشتراكية وانضواء دولها ، بصورة أو بأخرى ، تحت لواء المعسكر الرأسمالى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية (وقد حدث ذلك فيما لا يتعدى بضع سنوات فى أواخر الثمانينات) لم يعد لاستخدام مصطلح دول العالم الثالث مغزى ولا مضمون واقعى ، وهكذا كما فرضت تفاعلات النمو والتقدم وخلفياته المذهبية فى الدول المتقدمة اطلاق هذا المصطلح — خلافا للحقائق التاريخية — على مجموعة الدول المتخلفة وهى تتحسس طريقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان حركة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة الآن — فى نفس الدول المتقدمة — أصبحت تفرض التخلي عن مصطلح دول العالم الثالث .

(٢) الوقائع التاريخية التى ترد فى هذه الفقرة مستمدة من المصادر التالية :
DE LA MAHOTIERE Stuart: op. cit.
BYE Maurice & DE PERNIS Gerard D.: "Relations économiques internationales" 4^{eme} Edit. Dalloz. Paris, 1977, p.p. 775-833.

(3) DE LA MAHOTIERE STUART: op. cit. Appendix II.

- توجيه الجهود للغرض الأساسى المتمثل فى تحسين ظروف العمل والمعيشة لشعوب الدول الأعضاء •
- أن تبنى قرارات وخطوات التقدم فى طريق ازالة الحواجز القائمة على توافق ارادات الدول الأعضاء ، من خلال البحث والمناقشة للوصول الى اتفاق مشترك ، حتى يمكن ضمان التقدم المستمر فى تحقيق أهداف السوق من خلال التقدم الاقتصادى وتوازن التجارة والمنافسة العادلة •
- تقوية وحدة اقتصاديات الدول الأعضاء وضمان التجانس فى تميميتها عن طريق تقليل الفروق القائمة بين الأقاليم المختلفة داخل هذه الدول والقضاء تدريجيا على التخلف النسبى لبعض هذه الأقاليم •
- المساهمة ، من خلال سياسة تجارية مشتركة ، فى تحقيق الالغاء التدريجى للقيود على التجارة الدولية •
- تأكيد التضامن الذى يربط أوروبا بأقاليم ما وراء البحار مع الرغبة فى ضمان تنمية هذه الأقاليم ورخائها بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة •
- تدعيم ضمانات السلام والحرية من خلال انشاء هذا التجمع فى الموارد مع دعوة الشعوب الأوروبية الأخرى الى المشاركة فى جهود الدول الأعضاء لهذا الغرض •

هذه هى الأهداف التى وقعت اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة لتحقيقها ، وليس هناك دليل يدعم صدق وإخلاص الدول الأعضاء فى انتقاء هذه الأهداف والالتزام بها أفضل مما يجرى على أرض الواقع منذ ما يزيد على أربعين يوما فى خلالها نجحت دول السوق فى الوقوف على عتبة قيام أوروبا الموحدة • بيد أننا نسترعى الانتباه الى أن هذه الأهداف — باستثناء الأخير منها — كانت تعبر عن نظرية مستقبلية وليس ترجمة لضغوط وأحداث الواقع ، حال توقيع الاتفاقية ، ومن ثم فهى لا تعبر عن خلفيات الواقع بقدر ما تعبر عن طموحات المستقبل •

أما الهدف الأخير ، المتعلق بتدعيم ضمانات السلام والحرية من خلال انشاء هذا التجمع فى الموارد ، فيبدو أنه صياغة موجزة لأهم خلفيات الواقع التى حدث بالدول الأوروبية و بعد بضع سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، الى اتخاذ خطوات عملية جادة فى اتجاه توحيد أوروبا ، وقد كانت

اتفاقية مجمع الصلب والفحم أولى هذه الخطوات ثم أعقبتها اتفاقية قيام السوق الأوروبية ٠٠٠ فقد كانت مخاوف العودة الى تصاعد قوى العدوان والصراع المسلح بين الدول الأوروبية على أشدها عادة انتهت الحرب العالمية الثانية وأثناء ترتيبات السلام التي استدعتها نتائج هذه الحرب سيما وأن وقوع جزء هام من أوروبا في قبضة الاتحاد السوفيتي قد أوجد انقساماً في أوروبا وخلق توازناً متوتراً مشحوناً بعوامل الصراع الأيديولوجي والعداء المكبوت بين معسكر يقوده الاتحاد السوفيتي وآخر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كانت الدول الأوروبية التي وقعت في قبضة الاتحاد السوفيتي (والتي عرفت آنذاك بدول أوروبا الشرقية) قد استكانت ، طائعة أو مكرهة ، لقيادة الاتحاد السوفيتي ولمظلمتها العسكرية ، فإن الدول الأوروبية الأخرى (والتي عرفت آنذاك بدول أوروبا الغربية) لم يكن مقبولا ، ولا ممكناً ، لها أن تستكين تماماً لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولا لمظلمتها العسكرية ، فضلاً عن أن هذه الدول كان عليها أن تعمل على الحفاظ على كيان متميز لها بين القوتين العظميين في ذلك الوقت (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) .

وهكذا بدأ عدد من قادة أوروبا الغربية التفكير والعمل على إقامة أوروبا الموحدة اقتصادياً وسياسياً ، باعتبار أن التوحيد الاقتصادي هدف يمكن الشروع فوراً في إجراءات تحقيقه أما التوحيد السياسي فيأتي في الأجل الطويل وبعد أن تكون قواعده الاقتصادية قد ترسخت على أرض الواقع ٠٠٠ ومع ذلك فإن واقع الحال بين دول أوروبا الغربية هذه عادة الحرب العالمية الثانية فرض عليها -- وهي التي تضم ألمانيا الغربية (آنذاك) قطب الصراع المسلح أبان الحرب -- أن تعمل على ترسيخ قواعد السلام فيما بينها والسيطرة المشتركة على الموارد ذات الصلة الاستراتيجية في بناء القوة العسكرية ، ومن ثم تعيين أن تكون بدايات سعى هذه الدول للوحدة الاقتصادية ذات صفة استراتيجية عسكرية اقتصادية فكان أن بدأت المفاوضات سنة ١٩٥٠ بين ست من دول أوروبا الغربية (فرنسا -- ألمانيا الغربية -- إيطاليا -- هولندا -- بلجيكا -- لوكسمبورج) لإنشاء سلطة عليا لإدارة موارد الفحم والصلب ، وتوجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية إنشاء مجموعة الفحم والصلب Coal and Steel Community في عام ١٩٥١ ومضمون هذه الاتفاقية وضع موارد الفحم وإنتاج الصلب تحت إدارة سلطة عليا مشتركة من الدول أعضاء الاتفاقية ، وتتولى هذه السلطة توزيع موارد الفحم وإنتاج الصلب على الدول الأعضاء طبقاً لاحتياجات التصنيع في كل منها ، وقد اقتضى ذلك

التنسيق بين الصناعات المستخدمة للفحم والصلب في الدول الأعضاء ، كما ترتب على ذلك نوع — من الرقابة (وهي من أهم الدوافع الحقيقية لعقد هذه الاتفاقية) على استخدامهما في الصناعات العسكرية — بالأخص في ألمانيا الغربية .

وإذا ما انتقلنا الى مفاوضات انشاء السوق الأوروبية (والتي بدأت عام ١٩٥٥) ثم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها (عام ١٩٥٧) نجد أيضا أن ترسيخ قواعد السلام بين دول أوروبا الغربية فضلا عن تدعيم قوتها السياسية والعسكرية — مع تحجيم دور ألمانيا الغربية في ذلك ووضعه تحت سيطرة جماعية مباشرة — في مواجهة دول الكتلة الشرقية كان من أهم دوافع انشاء السوق في ذلك التوقيت "ففي عام ١٩٥٠ قرر الأمريكيون أنه لا بد من اعادة تسليح ألمانيا الغربية باعتبارها خط المواجهة الأول في الدفاع عن أوروبا الغربية في مواجهة الخطر السوفيتي . وقد ووجه هذا القرار بمعارضة قوية خاصة في فرنسا. وهولندا وانجلترا ، ولكن اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون ألمانيا الغربية عنصرا هاما في الخطط الدفاعية لحلف شمال الاطلسي (NATO) دفع المسؤولين الفرنسيين ، وعلى رأسهم جان مونييه Jean Monnet ، الى وضع مشروع بمقتضاه يمكن اعادة تسليح ألمانيا الغربية ليس كأمة مستقلة وانما كعضو في جماعة أوروبية للدفاع European Defence Community بيد أن البرلمان الفرنسي لم يصادق على الاتفاقية الخاصة بذلك ، مما دفع "جان مونييه" الى التعجيل بوضع الخطط الخاصة بتوحيد أوروبا الغربية اقتصاديا " (١) .

ثانيا : عرض موجز لاتفاقية انشاء السوق :

(١) اختص البند الأول من الاتفاقية باعلان قيام جماعة اقتصادية أوروبية A European Economic Community وتحدد المادة الثانية أهداف هذه الجماعة بالبدء في انشاء سوق مشتركة والتدرج في تقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتحقيق توازن النمو فيما بينها بالإضافة الى الاسراع بمعدلات رفع مستوى معيشة مواطنيها وتعميق الروابط بين هذه الدول .

(٢) ويختص البند الثالث بتحديد إجراءات تحقيق الأهداف المذكورة ، مع الالتزام بالتوقيتات التي

سترد في بنود قادمة ، على النحو التالي :

أ - تلغى الرسوم الجمركية والقيود الكمية ، وأى إجراءات لها نفس التأثير ، على الصادرات والواردات فيما بين الدول الأعضاء .

ب - وضع تعريف جمركية موحدة ، وكذلك سياسة تجارية مشتركة ، تجاه الدول خارج الاتفاقية .

ج - تحقيق حرية انتقال الأشخاص والخدمات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وذلك بالغاء كافة العوائق التي تحول دون ذلك .

د - البدء فى وضع وانتهاج سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء .

هـ - البدء فى وضع وانتهاج سياسة نقل مشتركة .

و - انشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة .

ز - تطبيق إجراءات تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بما يعالج الاختلال فى موازين مدفوعاتها .

ح - تقريب قوانين المحليات فى الدول الأعضاء بالقدر اللازم لأعمال قواعد السوق المشتركة .

ط - انشاء صندوق اجتماعى أوروبى يختص بتحسين فرص توظيف العمال ويساهم فى رفع مستويات معيشتهم .

ى - انشاء بنك استثمار أوروبى مهمته تيسير سبل التوسع الاقتصادى فى الجماعة الأوروبية من خلال العمل على ايجاد موارد اقتصادية جديدة .

ك . الحاق البلاد والأراضى فيما وراء البحار (أى المستعمرات والتوابع فى ذلك الوقت) بالجماعة الأوروبية بهدف زيادة التجارة بين الطرفين والقيام بجهود مشتركة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد والأراضى .

(٣) وتختص البنود من الرابع الى السابع بإنشاء الهيكل التنظيمي لإدارة تنفيذ ومراقبة الالتزام بالاتفاقية ومعالجة الخروج على قواعدها بطرق البحث والتشاور والحوار الديمقراطي في إطار هذا الالتزام . ويتكون هذا الهيكل التنظيمي من (١) :

- الجمعية الأوروبية The Assembly وهى بمثابة برلمان مشترك للدول الأعضاء .
- المجلس الأوروبي The Council وهو بمثابة مجلس وزراء مشترك لدول السوق .
- اللجنة الأوروبية The Commission وهى جهة الدراسات الفنية للمقترحات والمشاكل واقتراح الحلول وطرق التنفيذ .
- محكمة العدل الأوروبية The Court of Justice وتختص بالفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء .

(٤) أما البند الثامن فيعنى بتوضيح التدرج الزمني في انشاء السوق على النحو التالي :

- يتم انشاء السوق تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها اثنتى عشرة سنة . وتقسم هذه الفترة الى ثلاث مراحل كل منها أربع سنوات ، ويمكن تعديل مدة كل مرحلة وفقاً للمهام المطلوبة فيها كما هو مبين فى التالى :

- × تختص كل مرحلة بمجموعة من الاجراءات التى تنفذ متزامنة .
- × لا يتم الانتقال من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية الا بعد تحقيق الأهداف المحددة للمرحلة الأولى وتنفيذ كل دولة عضو لالتزاماتها الواردة فى الاتفاقية مع مراعاة ما قد يوافق عليه من استثناءات لبعض هذه الدول ، ويجب أن يوافق المجلس الأوروبى باجماع الآراء على تقرير بهذا الخصوص تعده اللجنة الأوروبية ، ولا يمنع من هذا الاجماع ألا تكون دولة عضو قد أوفت بالتزاماتها كاملة ، بالطبع باستثناء موافق عليه ، واذا لم يتحقق الاجماع فى المجلس على صلاحية الانتقال الى المرحلة

(١) يجب التنويه الى أن نص الاتفاقية لم يرد فيه وصف المؤسسات المذكورة بأنها أوروبية ، ربما لمحدودية عدد الدول الست المنشئة للسوق بالنسبة للقارة الأوروبية ، ولكننا أضفنا هذا الوصف تمشياً مع المألوف فى لغة الخطاب العام .

الثانية فان المرحلة الأولى تمتد تلقائيا لمدة سنة • وفي نهاية هذه السنة الخامسة تكرر نفس الاجراءات فاذا لم يتحقق الاجماع تمتد المرحلة الأولى تلقائيا لسنة سادسة ، وفي نهاية هذه السنة تكرر نفس الاجراءات ولكن تقرير الانتقال الى المرحلة الثانية يكون بالأغلبية وليس بالاجماع •

— في غضون شهر من تاريخ آخر تصويت يكون على الدولة العضو التي صوتت كأقلية ، أو أي دولة عضو اذا لم يتم الوصول الى الأغلبية المطلوبة ، أن تطلب من المجلس تعيين هيئة تحكيم يكون قرارها ملزما لكل الدول الأعضاء ولمؤسسات السوق • وتتكون هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء وتصدر قرارها — بناءً على اقتراح من اللجنة الأوروبية — بالاجماع واذا لم يعين المجلس هيئة التحكيم في خلال شهر من تاريخ تقدم دولة عضو بطلب ذلك، تتولى محكمة العدل الأوروبية تعيين هذه الهيئة خلال شهر أيضا • وتتولى هذه الهيئة تعيين رئيس لها بنفسها وينبغي أن تصدر قرارها خلال ستة أشهر من تاريخ آخر تصويت للمجلس •

— أما المرحلتان الثانية والثالثة فلا تمتدان أو تختصران — اذا دعت حاجة الى ذلك — الا بقرار من المجلس ، بناءً على اقتراح الجمعية — يتخذ بالاجماع •

— لا يترتب على الاحتمالات السابقة امتداد الفترة الانتقالية لأكثر من خمسة عشر عاما من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ •

— بخلاف الاستثناءات التي يمكن أن تتقرر طبقا لهذه الاتفاقية ، فان تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية يمثل الموعد الأخير لأن تكون كل القواعد والاجراءات الخاصة بانشاء السوق المشتركة قد وضعت موضع التنفيذ الفعلي •

(٥) وتختتم البنود من التاسع الى السابع والثلاثين بالاجراءات العملية للوصول الى قيام السوق المشتركة ، وتنفذ هذه الاجراءات خلال المراحل الانتقالية المشار اليها في الفقرة السابقة ،

وتتحصل هذه الاجراءات أولا فى اقامة اتحاد حمركى تسرى قواعد الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية داخله على منتجات الدول الأعضاء وكذلك على ما يستورد من طرف خارجى لغرض الاستهلاك فى هذه الدول وتدفع عنه الرسوم الموحدة فى أى من دول السوق . ثم تتطرق هذه الاجراءات ، ثانيا ، الى تحقيق حرية انتقال الأشخاص وحرية انتقال رؤوس الأموال داخل نطاق السوق مع التنسيق اللازم فى السياسات الاقتصادية المختلفة على النحو الذى يكفل عدم التمييز بين منتجات الدول الأعضاء ولا بين عوامل الانتاج الخاصة بكل منها فى حركتها ونشاطاتها داخل نطاق السوق . وقد نظمت الاتفاقية كـلـ ذلك وتوقيته على النحو التالى :

(١) الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء :

نص البند الثانى عشر ، كخطوة تمهيدية ، على وجوب أن تمتنع الدول الأعضاء عن فرض رسوم جمركية جديدة ، أو أعباء لها نفس الأثر ، على الصادرات والواردات فيما بينها ، أما عن الرسوم والأعباء المماثلة السارية بسن الدول الأعضاء فانها تلغى تدريجيا خلال الفترة الانتقالية على أساس جدول زمنى وينسب توصى بهما لجنة السوق بالاتفاق مع مجلسه وبراعة نص البند الرابع عشر الذى ينظم التخفيضات وتوقيته الزمنية .

أ - ينص البند الرابع عشر على أن الرسوم الجمركية التى تخضع للتخفيضات المتتالية هى تلك التى كانت سارية فى أول يناير ١٩٥٧ ، وتكون التوقيته الزمنية لهذا التخفيض على النحو التالى :

— خلال المرحلة الأولى يكون أول تخفيض للرسوم الجمركية بعد انقضاء عام على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ويكون التخفيض الثانى بعد ذلك بثمانية عشر شهرا ، والتخفيض الثالث الثالث فى نهاية السنة الرابعة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

— خلال المرحلة الثانية يجرى تخفيض بعد ثمانية عشر شهرا من بداية هذه المرحلة ، ثم يجرى تخفيض آخر بعد ثمانية عشر شهرا أخرى ، وبعد ذلك بسنة يجرى تخفيض ثالث .

— التخفيضات التى تبقى تنفذ خلال المرحلة الثالثة ويختص مجلس السوق — على أساس تصويت بالأغلبية وبناء على اقتراح لجنة السوق — بتحديد توقيته هذه التخفيضات .

— يكون أول تخفيض بنسبة ١٠٪ من الرسوم الجمركية على كل منتج يتبادل بين الدول الأعضاء ، ثم عند حلول موعد التخفيض التالي فإن كل دولة تنفذه بحيث تقل حصيلتها الجمركية من التعامل مع الدول الأعضاء (محسوبة على أساس الحصيلة الجمركية من التعامل مع الدول الأعضاء خلال سنة ١٩٥٦ ، بنسبة ١٠٪ ويجب أن يتضمن ذلك تخفيض بنسبة ٥٪ على الأقل من أساس الرسوم الجمركية على كل منتج يتبادل مع الأعضاء الآخرين ، وفيما يتعلق بالمنتجات التي تبقى عليها رسوم جمركية تزيد عن ٣٠٪ فإن كل تخفيض تالي يجب ألا يقل عن ١٠٪ من الرسوم الأساسية .

— أى مشاكل تنشأ بمناسبة هذه التخفيضات تسوى بتوجيهات تصدر عن مجلس السوق — بناءً على اقتراح لجنة السوق — بأغلبية الأصوات . وينبغي على كل دولة عضو أن تقدم تقاريرها الى لجنة السوق حول تطبيق التخفيضات المشار اليها وعليها أن تجتهد في أن تصل التخفيضات التي تتم في نهاية المرحلة الأولى الى ٢٥٪ على الأقل من أساس الرسوم الجمركية ، وأن تصل هذه التخفيضات بنهاية المرحلة الثانية الى ٥٠٪ على الأقل من هذا الأساس . وإذا رأت اللجنة احتمالات عدم تنفيذ أهداف التخفيضات على النحو الوارد ذكره فلها أن تصدر التوصيات المناسبة الى الدول الأعضاء .

— هذه القواعد الخاصة بالتخفيضات من الممكن أن تخضع للتعديل باجماع الآراء في مجلس السوق بناءً على اقتراح من لجنة السوق وبعد التشاور مع الجمعية العامة للسوق .

ب — القواعد السابقة للتخفيضات وتوقيطاتها لا تمنع أى دولة عضو من تعليق جبايتها للرسوم الجمركية على الواردات من الأعضاء الآخرين ، وعليها في هذه الحالة أن تخطر هؤلاء الأعضاء ولجنة السوق . كما يكون لكافة الأعضاء اعلان عزمهم على تخفيض الرسوم الجمركية فيما بينهم بمعدلات أسرع من المنصوص عليه اذا كانت حالتهم الاقتصادية العامة ، والحالة الاقتصادية للقطاعات التي تتأثر بذلك ، تسمح بهذا الاسراع .

(٢) انشاء تعريفية جمركية موحدة :
—————

بهذا الخصوص نجد أنه في ديباجة البند الثامن عشر تعلن الدول المشاركة في الاتفاقية رغبتها في تطور التجارة الدولية وتخفيض الحواجز أمام هذه التجارة عن طريق الدخول في ترتيبات متبادلة ومفيدة بين هذه الدول وأطراف أخرى من أجل تخفيض الرسوم الجمركية عن المستوى العام الذي يتحدد باقامة الاتحاد الجمركي بين دول السوق ٠٠٠ وبعد هذه الديباجة العامة تحدد الاتفاقية ، في نفس البند الثامن عشر ، نظام التعريفية الموحدة ، ويقوم هذا النظام على أساس حساب التعريفية الجمركية الموحدة كمتوسط حسابي للتعريفات الأساسية التي كانت قائمة في أول يناير ١٩٥٧ في المناطق ———— الجمركية الأربعة لدول السوق (حيث أن دول السوق الست — وقت توقيع الاتفاقية — كانت لها أربع مناطق جمركية هي : ألمانيا — فرنسا — إيطاليا — دول البنلوكس وتشمل بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) ، وقد صنفت السلع التي تستوردها دول السوق في سبعة قوائم تدرجت الرسوم الجمركية الموحدة عليها من ٣٪ للقائمة الأولى الى ٢٥٪ للقائمة الخامسة ، أما القائمة السادسة فقد تضمنت الرسوم الجمركية على كل من السلع الواردة بها ، بينما تركت الرسوم الجمركية التي تفرض على سلع القائمة السابعة للتفاوض بين الدول الأعضاء (البند ٢٠) على أن يكون لكل منها حق اضافة سلع الى هذه القائمة فيما يخصها وبما لا تتجاوز قيمته ٢٪ من قيمة وارداتها من الدول الأخرى خلال سنة ١٩٥٦ . ويجب أن تبدأ هذه المفاوضات قبل نهاية السنة الثانية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وتنتهي قبل نهاية المرحلة الأولى .

وتحدد البنود من ٢٣ الى ٢٩ تطبيق التعريفية الجمركية الموحدة على نحو تدريجي يزيل الاختلافات في الرسوم الجمركية للدول الأعضاء قبل العالم الخارجي . ويكون للجنة السوق أن ترخص لدولة عضو أن تؤخر اجراء توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتجات اذا كانت تواجه صعوبات خاصة ، على أن يكون ذلك لفترة زمنية محددة ولمنتجات لا تتجاوز قيمتها ٥٪ من اجمالي واردات الدولة العضو من دول العالم الخارجي عن آخر سنة تتوفر عنها احصاءات . ولتنفيذ مهام توحيد التعريفية الجمركية قبل العالم الخارجي ، فان لجنة السوق المنوط بها ذلك عليها أن تسترشد بما يلي:

- الحاجة الى اعطاء دفعة للأمام للتبادل التجارى بين دول السوق والدول الأخرى .
- تطوير ظروف المنافسة داخل الجماعة الأوربية الى الحد الذى يكفل زيادة القدرات التنافسية للمشروعات .
- مراعاة احتياجات الجماعة الأوربية من امدادات المواد الخام والسلع نصف المصنعة ، مع الاهتمام بعدم تشويه ظروف المنافسة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسلع تامة الصنع .
- ضرورة تجنب حدوث اضطرابات هامة فى الحياة الاقتصادية للدول الأعضاء ، مع ضمان تنمية رشيدة للانتاج وزيادة الاستهلاك داخل الجماعة .

(٣) ازالة القيود الكمية بين الدول الأعضاء

وقد وردت أحكام الاتفاقية الخاصة بذلك فى البنود من ٣١ الى ٣٤ ، وتتحصل هذه الأحكام فى امتناع الدول الأعضاء عن فرض أى قيود كمية على الواردات فيما بينها ، أو أى اجراءات ذات أثر مماثل ، والغاء القيود القائمة ، على أن يتم تطبيق ذلك الى مستوى تحرير التجارة الذى تم التوصل اليه تطبيقا لقرارات مجلس منظمة التعاون الاقتصادى الأوربي التى صدرت فى ١٤ يناير ١٩٥٥ ، ويكون على الدول أعضاء السوق المشتركة أن تبلغ لجنة السوق ، فى خلال ستة أشهر من العمل باتفاقية السوق ، بقوائم السلع التى يتم تحريرها تطبيقا لهذه القرارات ، ثم تقوم اللجنة بتجميع هذه القوائم لتصبح قائمة مشتركة سارية بين أعضاء السوق ، ويلتزم هؤلاء الأعضاء ، فى التجارة المتبادلة بينهم ، بعدم زيادة القيود الكمية المتبقية عن مستواها القائم وقت البدء فى تنفيذ الاتفاقية ٠٠٠ وفيما يتعلق بالصادرات تمتنع الدول الأعضاء عن فرض قيود كمية جديدة ، أو أى اجراءات لها نفس الأثر ، منذ بدء تنفيذ اتفاقية انشاء السوق . كما تلتزم هذه الدول بازالة قيود الصادرات الكمية القائمة وقت بدء تنفيذ الاتفاقية فى موعد لا يتجاوز نهاية المرحلة الأولى فى تطبيق هذه الاتفاقية . ويلحق بذلك الوصول التدريجى الى الغاء كافة أشكال التمييز - فى موعد لا يتجاوز نهاية الفترة الانتقالية - بين مواطنى الدول الأعضاء فى أوامر التوريد التى لأجهزة الدولة فيها صفة احتكارية .

(٤) الزراعة :

أولت الاتفاقية اهتماما بالغاً لشئون الزراعة في عملية التكامل بين الدول الأعضاء ، واختصت البنود من ٣٨ الى ٥٤ بتفصيل أبعاد عملية التكامل في مجال الزراعة ، ونظرا لأهمية المسألة الزراعية في تجربة التكامل بين دول السوق ، وأيضا لأى محاولات تكامل مستقبلية ، فاننا فيما يلي نورد هذه البنود بتفصيل يكاد يقترب من الترجمة الحرفية لها :

أ - البند ٣٨ :

- تمتد السوق المشتركة (طبعاً كاجراء تكاملى) الى الزراعة والتجارة فى المنتجات الزراعية • ويقصد بالمنتجات الزراعية منتجات الأرض وتربية الماشية ومسايد الأسماك بالإضافة الى كل منتجات مرحلة التجهيز الأولى المرتبطة مباشرة بهذه المنتجات •
- تنطبق قواعد واجراءات انشاء السوق المشتركة بصفة عامة على الزراعة مع مراعاة البنود الخاصة التى وردت بشأنها فى هذه الاتفاقية •
- وضع قائمة بالمنتجات الزراعية التى تتقرر بشأنها ترتيبات خاصة فى هذه الاتفاقية وتعتبر هذه القائمة من ملاحق الاتفاقية ، وفى خلال سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية يكون لمجلس السوق بناءً على اقتراح من اللجنة ، بأغلبية الأصوات أن يضيف منتجات الى هذه القائمة •
- يكون أعمال قواعد السوق المشتركة وتطويرها فى مجال المنتجات الزراعية مصحوبا باقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء •

ب - البند ٣٩ :

- تكون أهداف السياسة الزراعية المشتركة على النحو التالى :
- × زيادة الانتاجية الزراعية من خلال التقدم الفنى والتنمية الرشيدة للانتاج الزراعى والاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج سيما عنصر العمل •
- × ضمان مستوى معيشة عادل للسكان الزراعيين خاصة بزيادة الدخول للأيدى العاملة الزراعية •
- × تحقيق استقرار أسواق المنتجات الزراعية •

- × ضمان انتظام اعداد الأسواق بالمنتجات الزراعية .
 - × ضمان وصول هذه المنتجات للمستهلك بأسعار مناسبة .
- عند تطبيق السياسة الزراعية المشتركة ، والترتيبات الخاصة التي قد تتضمنها ، يؤخذ فى الاعتبار :
- × الصفة الخاصة للأنشطة الزراعية والتي ترتبط بالهيكل الاجتماعى للزراعة وبالاختلافات الهيكلية والطبيعية بين الأقاليم الزراعية .
 - × الحاجة الى التدرج فى ادخال التعديلات المناسبة .
 - × حقيقة أن الزراعة ، فى الدول الأعضاء ، تمثل قطاعا شديدا الارتباط بالاقتصاد الوطنى ككل .

ج — النبد ٤٠ :

- تتدرج الدول الأعضاء فى تنمية السياسة الزراعية المشتركة خلال الفترة الانتقالية على أن تتجزأ هذه السياسة تماما بنهاية هذه الفترة .
- لتحقيق الأهداف الواردة فى البند ٣٩ ، يتم تبني تنظيم مشترك لأسواق المنتجات الزراعية ، ويأخذ هذا التنظيم ، وفقا لطبيعة المنتجات ، أما شكل قواعد عامة للمنافسة ، أو تنسيق اجبارى للتنظيمات المختلفة فى السوق الوطنية لكل دولة عضو ، أو تنظيم السوق على أساس أوربي متكامل .
- أيا كان شكل التنظيم المشترك للأسواق الزراعية فان تحقيق الأهداف الواردة فى البند ٣٩ يمكن أن يستدعى اجراءات من قبيل الرقابة السعرية ودعم المنتجات فى مرحلة الانتاج أو التسويق وترتيبات تخص تراكم المخزون وقواعد استخدامه ، فضلا عن ترتيبات مشتركة لتثبيت الواردات والصادرات ٠٠٠ ويراعى أن مثل هذا التنظيم المشترك يستبعد أى تمييز ، سواء بين المنتجين أو المستهلكين ، على مستوى دول السوق ككل .
- لو وجدت أى سياسة سعرية مشتركة فانها ستقوم على معيار مشترك وطرق موحدة للحساب .

- وللتمكن من اتباع التنظيم المشترك في الزراعة وتحقيق أهدافه يمكن إنشاء صندوق ، أو أكثر ، لعمليات التوجيه الزراعي وضماناتها .

د — البند ٤١ :

لتحقيق الأهداف المشار إليها في البند ٣٩ ، وفي إطار السياسة الزراعية المشتركة ، تتخذ الإجراءات من أجل التنسيق الفعال للجهود في مجالات التدريب المهني والبحوث ونشر الوعي باقتصاديات الزراعة ، مما قد يتطلب مشروعات عمل أو مؤسسات تمويل جماعيا من دول السوق ، وتتخذ إجراءات مشتركة لتطوير الاستهلاك من منتجات زراعية معينة .

هـ — البند ٤٢ :

ينظم قواعد المنافسة في إنتاج وتجارة المنتجات الزراعية ، فنكون هذه المنافسة في الحدود التي يقرها مجلس السوق في إطار القواعد الخاصة بذلك في الاتفاقية ومع أخذ الأهداف المحددة في البند ٣٩ في الاعتبار . وللمجلس أن يرخي بمنح المساعدات للزراعة في حالة المشروعات التي تعوقها ظروف هيكلية أو طبيعية . وفي حالة ما يكون ذلك في إطار برامج تنمية اقتصادية .

و — البند ٤٣ :

من أجل صياغة الخطوط العامة للسياسة الزراعية المشتركة تتبع الخطوات الآتية :

- تقوم اللجنة الأوروبية ، حال بدء سريان اتفاقية السوق ، بتنظيم مؤتمر للدول الأعضاء بهدف مقارنة سياساتهم الزراعية خاصة من زاوية تحديد كل دولة عضو لمواردها واحتياجاتها الزراعية .
- وبأخذ نتائج هذا المؤتمر في الاعتبار تقوم اللجنة الأوروبية ، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية . في خلال سنتين من دخول اتفاقية السوق حيز التنفيذ بتقديم المقترحات الخاصة بالسياسة الزراعية الموحدة وتنفيذها وإنشاء التنظيمات الخاصة بذلك ، وتبنى هذه المقترحات على كافة الاعتبارات الخاصة بالزراعة والسابق الإشارة إليها .
- في خلال السنتين الأوليين يأخذ مجلس السوق قراراته . بشأن السياسة الزراعية المشتركة ، بالاجماع ثم بعد ذلك تكون هذه القرارات بالأغلبية ، وتكون هذه القرارات بناء على اقتراح من لجنة السوق وبعد التشاور مع الجمعية العامة للسوق . وتتضمن قرارات المجلس الترتيبات والتوجيهات اللازمة لتنفيذ السياسة الزراعية الموحدة .

- عند تطبيق التنظيم المشترك فانه يجب أن يضمن للدول الأعضاء التي تتضرر من إجراءاته الخاصة ببيع المنتجات تعويضا مناسباً عن تأثر فرص العمل ومستويات المعيشة للمنتجين الذين يتأثرون بهذه الإجراءات ، ويرتبط هذا التعويض بالفترة اللازمة للتكيف واستقرار نمط التخصيص داخل السوق .
- اذا تعلق التنظيم المشترك بمواد خام معينة بينما لا يوجد تنظيم مشترك للمنتجات التي ترتبط بهذه المواد ، فمن الممكن استيراد المواد الخام التي تستخدم لتصنيع منتجات تصدر لطرف خارجي .

ز — البند ٤٤ :

خلال الفترة الانتقالية ، اذا ترتب على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء الوصول الى أسعار تهدد تحقيق الأهداف المتوخاة في الزراعة ، يمكن السماح لكل دولة عضو أن تطبق نظام الحد الأدنى للأسعار بالنسبة لبعض المنتجات على ألا يتضمن ذلك تمييزاً عن أي نوع ، وعندما تكون أسعار الواردات من هذه المنتجات أقل من هذا الحد الأدنى يكون لهذه الدولة اما أن تعلق استيراد هذه المنتجات مؤقتاً أو أن تسمح بدخولها بشرط أن يكون سعر بيعها في الداخل أعلى من الحد الأدنى ٠٠٠ والحدود الدنيا للأسعار التي يمكن وضعها في هذه الأحوال يجب أن يراعى فيها ألا تكون سبباً في عرقلة توسع التجارة بين دول السوق في المنتجات المعنية كما أن فرض هذه الحدود يخضع لنظام عام يصدره مجلس السوق بناءً على اقتراح من لجنة السوق ، ويراعى هذا النظام تكاليف انتاج السلع محل الاعتبار في الدول الأعضاء التي يصرح لها بتطبيق هذا النظام كما يراعى أيضاً تطوير العمليات الزراعية ونمط التخصيص المرغوب فيه داخل السوق ، ويمكن تعديل الحدود الدنيا للأسعار التي يتضمنها هذا النظام كلما دعت الحاجة ووفقاً لمعايير خاصة .

ح — البند ٤٥ :

الى أن يتم الأخذ بتنظيم مشترك خاص بالأسواق الزراعية في الدول الأعضاء ، اذا وجدت ترتيبات خاصة بكل من الدول الأعضاء في مجال تبادل بعض هذه المنتجات وبغرض ضمان تصريف انتاج بعض منتجي الدول الأعضاء أو تأمين الاحتياجات من الواردات ، يستعاض عن ذلك باتفاقات أو عقود طويلة الأجل بين مصدري ومستوردي مثل هذه المنتجات من الدول الأعضاء على أن تتجه هذه الاتفاقيات والعقود الى الإلغاء التدريجي لأي معاملة تفضيلية بين المنتجين في هذه الدول ، ولا بد

فى ذلك من المعاملة بالمثل ، وتنتهى مثل هذه الاتفاقيات خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية .

(٥) انتقال الأيدي العاملة وحق الإقامة والاستقرار :

تنظم البنود من ٤٨ الى ٥٨ عملية تحرير انتقال العمال وكذلك حق الإقامة والاستقرار فى الدول الأعضاء . وفى موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية يتعين الوصول الى حرية تامة لعنصر العمل فى الانتقال بين الدول الأعضاء والقضاء على أى صور للتمييز بين العمال ، من مواطنى هذه الدول ، سواء فى فرص التوظيف أو فى الأجور والمرتبات أو كافة ظروف العمل ، وينطوى هذا التحرير على كافة الحقوق اللازمة للحصول على فرص العمل والانتقال الى مكانها والاستقرار فيه مع الخضوع لقوانين الادارة المحلية ولمجموعة قواعد الاستيطان التى تضعها اللجنة الأوروبية ، ولا تخضع هذه الحقوق سوى لقيود تتعلق بالنظام والأمن العام والصحة العامة ، ويجب على الدول الأعضاء أن تتبنى برنامجا مشتركا لتشجيع تبادل الأيدي العاملة الشابة فيما بينها ، ومن بين تسهيلات تشجيع حرية انتقال الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء ينبغى تحقيق استفادة العمالة المهاجرة بين دول السوق من نظم التأمينات الاجتماعية واعانات البطالة وفقا للنظم المحلية فى كل دولة ، ولا تنطبق قواعد التحرير هذه على التوظيف فى مجالات الادارة العامة فى كل من الدول الأعضاء .

وخلال الفترة الانتقالية تلغى تدريجيا كافة القيود — طبعا باستثناء ما يخمس النظام والأمن العام والصحة العامة — على اقامة واستقرار مواطنى الدول الأعضاء بصفة عامة ، ويشمل ذلك انشاء الوكالات والفروع والشركات التابعة والجديدة طبقا لقوانين الدولة المضيفة مع امتناع الدول الأعضاء عن اضافة مزيد من القيود فى قوانينها والعمل على تنسيق قوانين النشاط الاقتصادى فيما بينها خلال الفترة الانتقالية ، وبالخضوع لأحكام تحرير انتقال رؤوس الأموال التى تنظمها هذه الاتفاقية .

(٦) الخدمات :

تنظم البنود من ٥٩ الى ٦١ عملية تحرير انتقال وتبادل الخدمات داخل الدول أعضاء السوق ويكون لمجلس السوق ، بناء على اقتراح لجنة السوق ، بأغلبية الأعضاء أن يبعد تسهيلات تحرير هذه

الخدمات الى مواطنى دول أخرى مقيمين داخل الجماعة الأور وبية . . . ومفهوم الخدمات التى تتضمنها الاتفاقية ينصرف الى الخدمات التى يدفع مقابل لها والتى لا تخضع للاحكام المنظمة لتحرير انتقال السلع ورأس المال والأشخاص فيما بين دول السوق . وتشمل هذه الخدمات أنشطة ذات صفة صناعية ، وأنشطة ذات صفة تجارية ، وأنشطة حرفية ، وأنشطة المهن الحرة ، أما عن خدمات النقل فـان تحريرها يخضع لقواعد خاصة به فى هذه الاتفاقية ، وخدمات البنوك والتأمين يرتبط تحريرها بحركة رؤوس الاموال فيما بين الدول الأعضاء ويسير بالتوافق مع درجة التقدم فى تحرير انتقال رؤوس الاموال .

(٧) رأس المال :

ينظم البندين ٦٧ ، ٦٨ حرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول الأعضاء ، فيتعين على هذه الدول خلال الفترة الانتقالية ، والى الحد الضرورى للاداء السليم للسوق المشتركة ، أن تلغى تدريجيا القيود على حركة رأس المال الخاص بالمقيمين فيها لينتقل بحرية فيما بين هذه الدول وتلغى أى تمييز ، بسبب الجنسية أو مكان الإقامة ، فى معاملة رؤوس الاموال . وفى خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية تلغى تماما كافة القيود على المدفوعات الجارية المرتبطة بحركة رؤوس الاموال هذه ، كما تضمن هذه الدول الحرية التامة لعمليات الصرف فيما بين عملاتها بازالة ما قد يكون قائما من قيود عليها حال دخول اتفاقية السوق حيز التنفيذ . وعندما تطبق الدول الأعضاء — بشأن سوق رأس المال ونظام الائتمان — على حركة رؤوس الاموال ترتيبات واجراءات محلية فانها تلتزم فى ذلك بعدم التمييز من أى نوع ولأى سبب ، وعندما تتوصل الدول الأعضاء الى اتفاقيات بشأن اصدار القروض لتمويل عمليات الأجهزة الحكومية والمحلية فى أى منها ، فان عمليات الاصدار وما يرتبط بها من ادارة الأرصدة المترتبة عليها يضطلع بها المؤسسات الوطنية فى الدولة التى تبغى الاقتراض ولا يعهد بها الى مؤسسات فى دولة عضو أخرى .

(٨) النقل :

تنظم البنود ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٤ عمليات النقل بين الدول الأعضاء وقبل العالم الخارجي ، وذلك بتبنى سياسة مشتركة في مجال النقل ، وأهم ملامح هذه السياسة تطبيق قواعد مشتركة على عمليات النقل الدولية التي تتم من وإلى الدول الأعضاء أو تعبر أراضيها ، وتحديد شروط استخدام وسائل نقل تخص غير المقيمين في دول السوق في أداء خدمات نقل داخل الدول الأعضاء • وينبغي — خلال الفترة الانتقالية — الوصول إلى مثل هذه القواعد والشروط وتطبيقها على أن يكون ذلك باجماع الآراء في مجلس السوق وبناءً على مقترحات لجنة السوق والتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الجمعية العامة للسوق ، وذلك لما لقطاع النقل من أهمية خاصة في التأثير على الأحوال الاقتصادية عامة وفي التأثير على فرص التوظيف ومستويات المعيشة • وتشمل السياسة المشتركة للنقل بالنقل بالسكك الحديدية وبالطرق والنقل المائي الداخلي ، ويكون على مجلس السوق أن يقرر بالاجماع ما اذا كان ملائماً ، ولأى درجة وبأى السبل ، تبني قواعد مشتركة في مجالس النقل البحري والنقل الجوي •

وبالإضافة إلى ما عرضناه من أحكام رئيسية تنظم عملية التكامل بين دول السوق في مجالات بعينها لما لها من طبيعة خاصة ، فإن باقى بنود الاتفاقية (والتي تصل إلى ٢٤٨ بنداً) قد اشتملت على غير ذلك من القواعد والاجراءات الضرورية لقيام السوق وضمان استمرارها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها مع السماح لكل دولة عضو بالتكيف التدريجي الفعال مع متطلبات الاندماج في السوق اذا كانت لديها ظروف تبرر استثناءات وقتية من بعض قواعد السوق ••• وهكذا نجد أن بقية الاتفاقية تغطي من المجالات ما يمكن أن نصفه بأنه تهيئة المناخ العام وآليات السوق لضمان نجاح عملية التكامل بين الدول الأعضاء فضلاً عن ضمان عملية المشاركة الديمقراطية من جانب هذه الدول في اتخاذ القرارات المنظمة لعمل السوق الأوروبية المشتركة ، وتتلخص هذه المجالات في الآتي :

(٩) قواعد المنافسة وأعمال آليات السوق في توجيه المتغيرات الاقتصادية :

وقد قسمت هذه القواعد إلى مجموعة قواعد تنطبق على المشروعات وتمنح الاتفاقات والتكتلات الاحتكارية والتدخل في تحديد أسعار مدخلات ومخرجات المشروعات أو تقييد الانتاج والأسواق أو الحد من

فرص التطوير التكنولوجي ، ولا يستثنى من هذا المنع سوى الاتفاقات بين المشروعات التي تستهدف التطوير الفني وزيادة الانتاج وتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبجودة أعلى على ألا يؤدي ذلك الى فرض قيود على المشروعات لا يستدعيها تحقيق هذه الأهداف أو الى تمكين هذه المشروعات من خلق وضع احتكاري لنسبة كبيرة من المنتجات المعنية . ويتعين على المشروعات في كافة الأحوال الامتناع عن أي سياسة سعرية ، أو سياسة امداد ، تتضمن التمييز بين الأسواق داخل الدول الأعضاء ، كما ينبغي الامتناع نهائيا عن أي سياسة متعمدة للاغراق ، وإذا حدث ذلك لبعث الدول الأعضاء فلها أن تتخذ اجراءات حامية تحددها وتوافق عليها اللجنة الأوروبية . أما المجموعة الثانية من قواعد الحفاظ على المنافسة فإنها تتعلق بالمساعدات التي تمنحها الدول الأعضاء ، فيمتنع على هذه الدول تقديم أي مساعدات أو اعانات تفسد المنافسة بتمييز بعض المشروعات أو بعض المنتجات . بينما يتمشى مبع أهداف السوق المشتركة منح اعانات للمستهلكين تحمل الصفة الاجتماعية بشرط عدم التمييز بين المستفيدين من مواطني الدول الأعضاء لأي سبب ، ومنح اعانات لمواجهة الأضرار الناتجة عن ظروف مناخية أو أحداث طارئة ، والاعانات لبعض الأقاليم التي أضربت بسبب تقسيم ألمانيا ، والاعانات التي تستهدف التنمية الإقليمية للمناطق التي تتدنى فيها مستويات المعيشة ، واعانات تنمية بعض الأنشطة أو الأقاليم الاقتصادية ، بشرط ألا يؤدي ذلك الى تغيير ظروف التبادل بين الدول الأعضاء على نحو يضر بالمصالح العام لها مجتمعة . ويمكن تقرير اعانات أخرى ، اذا دعت الحاجة الى ذلك ، بقرار من مجلس السوق يصدر بالأغلبية بناء على اقتراح لجنة السوق .

(١٠) السياسات المالية والتشريعات :

ينبغي تكيف السياسات المالية (إيرادات ونفقات) للدول الأعضاء على نحو يساعد على تحقيق أهداف السوق ولا يربط آثارا مناوئة لحرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال أو لعدالة قواعد المنافسة بين المشروعات ، كما ينبغي التنسيق بين السياسات المالية للدول الأعضاء في اتجاه تنفيذ الأهداف المشتركة للسوق الأوروبية . كما يجب العمل على تقريب القوانين الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وكذلك الاجراءات الادارية الخاصة بتطبيق هذه القوانين .

(١١) مواجهة التغيرات الاقتصادية وتحديد اتجاهات النمو :

يتعين التشاور بين الدول الأعضاء ومع لجنة السوق لمواجهة التطورات الاقتصادية الجارية —
بالإضافة الى تحديد اتجاهات النمو في الدول الأعضاء على أساس من التنسيق فيما بينها .

(١٢) ميزان المدفوعات :

يتعين على كل دولة عضو أن تنتهج السياسة الاقتصادية المناسبة لضمان التوازن الكلي لميزان مدفوعاتها والحفاظ على قيمة عملتها مع المحافظة على مستوى مرتفع لتشغيل العمالة واستقرار مستوى الأسعار بها ، ولتحقيق هذه الأهداف يجب على الدول الأعضاء التنسيق بين سياساتها الاقتصادية ، ولهذا الغرض يجب أن يكون هناك تعاون بين الأجهزة الادارية الخاصة بهذه الشؤون الاقتصادية — والبنوك المركزية في الدول الأعضاء . وتقوم لجنة السوق بتقديم توصياتها الى مجلس السوق من أجل تحقيق هذا التعاون . ولدفع التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في الشؤون النقدية ، الى الحد اللازم لعمل السوق المشتركة ، تنشأ "اللجنة النقدية " يكون لها صفة استشارية وتحدد مهامها في :
— المراجعة المستمرة للموقف النقدي والمالي للدول الأعضاء وللجماعة ككل ولنظام المدفوعات في كل من هذه الدول ، وتقدم تقريرا دوريا الى مجلس السوق واللجنة الأوروبية .
— أن تكون آراء ومقترحات — بناء على طلب مجلس السوق أو اللجنة الأوروبية أو من تلقاء نفسها — لتقديمها الى أي من هاتين الجهتين .

وتتشكل اللجنة النقدية من عضوين عن كل واحدة من دول السوق .

ويتصل بميزان المدفوعات أيضا أن تنتظر كل دولة عضو الى سياستها الخاصة بسعر الصرف على أنها من شؤون المصلحة المشتركة لدول السوق ككل ، واذا حدث أن قامت دولة عضو بتغيير سعر صرف عملتها على نحو لا يتفق والأهداف السابق ذكرها بخصوص ميزان المدفوعات ويحدث اختلال ملحوظا في شروط المنافسة فان لجنة السوق يكون لها — بعد التشاور مع اللجنة النقدية — أن ترخص للأعضاء الآخرين باتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة نتائج هذا التغيير ، مع ملاحظة أن هذا

الترخيص يكون لفترة زمنية محددة كما أن شروط وخصائص هذه الاجراءات تحددها أيضا اللجنة .

كما اهتمت الاتفاقية بمواجهة الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها دولة عضو فيما يخص، ميزان مدفوعاتها ، كان يحدث اختلال عام في ميزان المدفوعات أو في نوعيات العملات التي في حوزة الدولة بما يضر بأداء السوق الأوروبية ككل أو بالتقدم نحو اتباع سياسة تجارية مشتركة . في هذه الحالات تبادر اللجنة الأوروبية فورا الى فحص موقف هذه الدولة ومدى التزامها بالأهداف الخاصة بميزان المدفوعات وطبيعة المشكلات التي تواجهها ثم توصيها بالاجراءات التي تتبع وإذا لم تفلح الاجراءات التي تتخذها الدولة التي تواجه الصعوبات ، ولم تفلح توصيات اللجنة ، في التغلب على هذه الصعوبات ، فان لجنة السوق ، بعد التشاور مع اللجنة النقدية ، توصي مجلس السوق بتطبيق نظام المعونة المتبادلة على الدولة المعنية وبالطرق التي تتبع لتخطي هذه الصعوبات ، وهذا النظام يتضمن مجموعة من الاجراءات الاستثنائية ، في أضيق الحدود ، تستهدف معاونة الدولة المعنية في التغلب على الصعوبات المتعلقة بميزان مدفوعاتها وإذا لم تفلح كل هذه الاجراءات تصرح اللجنة الأوروبية ، بشروط وقيود ، للدولة المعنية أن تتخذ منفردة الاجراءات المناسبة على أن يخطر باقي الأعضاء بهذه الاجراءات ومداها الزمى . وبعد دراسة هذه الاجراءات من جانب لجنة السوق وبالتشاور مع اللجنة النقدية فان لمجلس السوق أن يوافق على هذه الاجراءات أو يطلب من الدولة المعنية تعديلها أو تعليقها أو إلغاؤها .

ثم بمتابعة باقى بنود الاتفاقية نجد أنها حرصت على النص على كل ما يتعلق بالأهداف التي أنشأت السوق من أجلها ، كما حرصت على البيان الدقيق لتكوين أجهزة السوق ومؤسساتها وكيفية العمل واتخاذ القرارات بها واختصاصات كل منها ، كما حرصت على تأكيد البعد الاجتماعى في تكوين السوق وتطويرها وتوسيع قاعدة المشاركة فى اتخاذ قراراتها الرئيسية ، وسوف يتضمن المزيد من هذه الأمور اثناء تقسيمنا للاتفاقية ، وهو ما ننتقل اليه الآن .

ثالثا : تقييم اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة

لا شك في نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة في خلق كيان اقتصادي وسياسي متماسك وفاعل على مسرح الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية ، وليس أدل على هذا النجاح من استمرار السوق الأوروبية حتى الآن ، بعد ما يزيد على أربعين عاما من بداية خطواتها العملية ، ولا تشير التوقعات الا الى مزيد من التلاحم والتكامل بين الدول المكونة لهذه السوق سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد السياسي ، فضلا عن التزامها بحد أدنى من التوافق على الصعيد العسكري أيضا . فاذا ما نظرنا الى واقم السوق الأوروبية الآن يمكن أن نصف الاتفاقية الأصلية لانشائها ، والأطراف المشاركة فيها ، بأنها كانت مجرد بداية متواضعة بالمقارنة بما وصل اليه الانجاز على أرض الواقع ، ولا نعيّن هنا بهذا الانجاز تطور الانتاج والاستهلاك والاستثمار . . . الخ من المؤشرات الاقتصادية المألوفة ، فذلك ما سنتناوله أجزاء أخرى من هذه الدراسة ، وانما نعني توسع السوق بانضمام المزيد من الدول اليها ، بالإضافة الى تجاوز مرحلة السوق المشتركة في التكامل بينها الى رحاب الوحدة الاقتصادية وبلوغ أعتاب أوروبا الموحدة اقتصاديا وسياسيا ، وذلك ما نوضحه بإيجاز على النحو التالي :

(١) توسع السوق الأوروبية المشتركة :

أشرنا الى أن البداية العملية لاقامة السوق الأوروبية المشتركة كانت هي انشاء مجمع الفحم والصلب والمنظمة الأوروبية للطاقة النووية بين الدول الأوروبية الست (فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - هولندا - بلجيكا - لوكسمبورج) ، ثم وقعت هذه الدول الاتفاقية المنشأة للسوق في عام ١٩٥٧ . وفي عام ١٩٧٣ انضمت كل من المملكة المتحدة والدانمارك وأيرلندا الى هذه السوق ، وفي عام ١٩٨١ انضمت اليونان ليبلغ عدد دول السوق عشرا ، وارتفع هذا العدد الى اثني عشر دولة عام ١٩٨٦ عندما انضمت كل من أسبانيا والبرتغال الى السوق الأوروبية . . . ولهذا التوسع أكثر من مغزى ايجابي . فمن جهة يدل على نجاح التجربة مما استقطب اليها مزيدا من الدول ، ومن جهة ثانية يدل على مرونة سياسية واقتصادية واجتماعية متبادلة بين الدول المؤسسة للسوق والدول التي انضمت اليها لاحقا ، فالأولى قبلت انضمام الأطراف الجديدة وتمتعها بمزايا السوق مع اعطائها فسحة من الزمن كافية للتكيف مع التزامات العضوية ومسئولياتها ، والثانية تقبلت الانضمام تحت لواء اتفاقية لم تشارك في وضع أسسها ولم تسع

الى احداث تخييرات جذرية فى هذه الأسس ، ومن جهة ثالثة يدل هذا التوسع على ادراك سليم ، من جانب الدول الأعضاء السوق سواء المؤسسين أو الوافدين ، بأن المستقبل للكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ، فضلا عن أن قبول أعضاء جدد فى السوق يؤكد صدق نوايا وأهداف مؤسسيها - على الأقل بالنسبة للدول الأوروبية - فى أن تكون السوق نواة لأوروبا الموحدة وعاملا ايجابيا فى توسيع نطاق التبادل التجارى وزيادة فعاليته فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(٢) بالإضافة الى التوسع الجغرافى للسوق الأوروبية ،

تحقق توسع اجرائى تكاملى فعال فى اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة بين أعضاء السوق ، فبعد النجاح فى تحقيق أهداف اتفاقية انشاء السوق فى انجاز التكامل الاقتصادى على هيئة سوق مشتركة ، وأن مجموعة الدول الأعضاء أن تسير بخطى أوسع فى سبيل تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة ، لذلك أدخلت على اتفاقية روما تعديلات بموجب الاتفاقية الموقعة فى لوكسمبورج بتاريخ ١٧ فبراير عام ١٩٨٦ وهى الوثيقة المسماة " التشريع الأوروبى الموحد Single European Act والذى تنقضى أحكامها بالآتى : (١)

- تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة للدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها "السوق الداخلى Internal Market يتنقل فيها الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات وكافة عناصر الانتاج بحرية كاملة على أن تعمل الدول الأعضاء على توحيد ظروف وعوامل الانتاج فى فترة أقصاها آخر عام ١٩٩٢ .

- العمل على تقويم مسارات اقتصاديات الدول الأعضاء بحيث توفى الى تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة ، وتتعاون الدول الأعضاء فى انجاح النظام النقدى الأوروبى .

- تدعيم دور وحدة النقد الحسابية الأوروبية ECU مع العمل على زيادة فعالية المؤسسات القائمة على ادارة النظام النقدى الأوروبى الموحد ، خاصة التعاون بين البنوك المركزية .

(١) مجلس الشورى : "مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية" سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (٢٤) ص ٩ - ١٠ .

— تنسيق السياسات الخارجية في المجال السياسي ، فقد استحدث التشريع الأوروبي الموحد أحكاما جديدة للتعاون السياسي بين الدول الأعضاء ، وقد نظمت الاتفاقية التعاون السياسي على أساس أن تعمل الدول أعضاء المجموعة الأوروبية على انتهاز وتنفيذ سياسة أوروبية موحدة ، وأن تتعهد الدول الأعضاء باخطار كل منها الأخرى وأن تتشاور فيما بينها في الشؤون السياسية التي تتعلق بالمصالح المشتركة وذلك لاتخاذ موقف موحد في هذه الشأن .

(٣) حدث توسع هام في مجال التكامل النقدي بين الدول أعضاء السوق ، فبعد عدة سنوات من انتهاء الفترة الانتقالية لانشاء السوق وما تخللها من تنسيق لسياسات الدول الأعضاء في مجال أسعار الصرف وجوانب السياسات الائتمانية التي ترتبط بانتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وعلاج مشاكل الاختلال في موازين المدفوعات وقيام اللجنة النقدية بدورها في هذه المجالات ، اتخذ المجلس الأوروبي قرارا في الخامس من ديسمبر ١٩٧٨ بانشاء النظام النقدي الأوربي ، وقد بدأ العمل به من مارس ١٩٧٩ في شكل اتفاق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء مضمونة (١) اتخاذ وحدة نقد أوروبية (ECU) قيمتها محددة بسلة عملات الدول الأعضاء على أساس اعطاء وزن لعملة كل دولة يتفق مع المستوى الاقتصادي لها مع تحديد أسعار عملات الدول الأعضاء بالمقارنة بهذه الوحدة الحسابية ولا يسمح بتقلب هذه الأسعار الا في حدود ٢,٢٥٪ ارتفاعا أو انخفاضاً ، وللمحافظة على هذا الثبات النسبي لأسعار عملات الدول الأعضاء من خلال عمليات السوق المفتوحة في أسواق الصرف أنشئ صندوق لهذا الغرض بدأ برصيد مكافئ لـ ٣٥ مليار وحدة نقد أوروبية . "وفي خلال عشر سنوات تطور هذا النظام ليصبح واحدا من أهم أركان التكامل الأوروبي ، فقد أدى هذا النظام الى تعاون وثيق في مجال السياسة النقدية للدول الأعضاء ، كما أحدث تقدما كبيرا على طريق ايجاد منطقة نقدية مستقرة في أوروبا فضلا عن دوره في تحقيق الاستقرار الداخلي وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق ثبات نسبي لأسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء التي التزمت بهذا النظام لمدة تربو على عشر سنوات . . . وما كان لتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل في اطار السوق الداخلية للدول الأعضاء أن يصبح متوقعا في سنة ١٩٩٣ بدون التقدم الكبير في توافق السياسات النقدية من خلال النظام النقدي الأوربي السدي

(1) OLIVIER Patrick: "Le systeme monetaire internationale"
Hatier, Profil Actualite 410, Paris, 1979, p.28.

استفاد بدوره من هدف الوصول الى هذا الاندماج " (١) ٠٠٠ بيد أن النظام النقدي الأوروبي يعد من أكثر اجراءات التكامل الأوروبي التي لاقت صعوبات واستثناءات في التنفيذ (سبع دول فقط من بين دول السوق الاثنى عشر هي التي التزمت بهذا النظام الى حد معقول ، وهي الدانمارك وايرلندا والدول المؤسسة للسوق باستثناء إيطاليا) ، ومع ذلك فان أهمية تطبيق هذا النظام لضمان استمرار الاندماج الاقتصادي لأوروبا الموحدة ، والذي بات وشيكا مع نهاية عام ١٩٩٣ ، دفع حكومات الدول الأعضاء الى اللقاء في مؤتمر ماسترخت (أواخر عام ١٩٩٠) والتوصل الى اعلان مبادئ بمقتضاه أنه حتى نهاية عام ١٩٩٦ لن يتم الاعلان عن أى من دول السوق لا يلبى متطلبات الدخول فى الوحدة الأوروبية النقدية، ولكن اذا وجد على الأقل سبع دول أعضاء مستعدين وقادرين على انشاء هذه الوحدة ، فسوف يتم انشاء بنك مركزي أوروبى فى سنة ١٩٩٧ ، واذا لم يتحقق ذلك فسوف تصبح الوحدة الأوروبية النقدية قائمة بالفعل والدول المستوفية لمتطلباتها تصبح تلقائيا أعضاء بهذه الوحدة ما لم تكن احداها قد سجلت تحفظا على ذلك (مثل انجلترا) ٠٠٠ كل ذلك يوضح ، رغم أى صعوبات أو عقبات ، اصرار دول السوق على المضي قدما فى تحقيق أهدافها فى اقامة أوروبا الموحدة اقتصاديا وسياسيا .

(٤) واذا ما عدنا الى الاتفاقية الأصلية لاقامة السوق الأوروبية المشتركة ، نجد أن من الجوانب الايجابية فيها أن اطارها العام وضع على نحو يسمح بالتطورات المشار اليها فى الفقرات السابقة ، فرغم تعدد وكثرة النصوص التي احتوتها هذه الاتفاقية الا أنها لم تكن أبدا نصوصا جامدة ، فهي ملزمة حقا فى التطبيق ولكن معظمها يسمح باستثناءات تراعى ما قد تتعرض له دولة عضو من ظروف أو أزمات خاصة لها صفة الجدية فى الأسباب والنتائج ، ولم تستغل الدول الأعضاء هذه المرونة فى الاتفاقية لنقضى بنيانها والتخلص من التزاماتها ، وذلك للوعى العميق بأهمية التكامل فيما بينها وبأهمية التقدم فى خطواته على أسس واقعية واقتناع متبادل .

(٥) ويلحق بما تقدم ما تعكسه الاتفاقية من التزام صارم بقواعد الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات سواء فيما يتعلق بالمفاوضات التي أسفرت عن الاتفاقية أو فيما يتعلق بحدود ومراحل تطبيق الاتفاقية وتقرير الاستثناءات المؤقتة من أحكامها ، فمن الملاحظ أن الاجماع قد اشترط بالنسبة لاجراءات

(1) GLESKE Leonhard: "Monetary integration Has Made Progress" INTERECONOMICS, March/April, 1989, p. 55.

تطبيق معظم أحكام الاتفاقية خلال المرحلة الأولى من تطبيقها ، وأيضاً عند كل تعديل أو إضافة أو استثناء هام طوال فترة حياة السوق ، ثم بخلاف ذلك تكفى الأغلبية المؤهلة لاتخاذ القرارات ٠٠٠ وقد روعى التمثيل الديمقراطي العادل فى تشكيل أجهزة السوق ومؤسساتها ، فمجلس وزراء المجموعة هو أعلى سلطة فى السوق وستكون من وزراء الدول الاثنى عشر وترأسه كل دولة بالتناوب لمدة ستة أشهر وتكون رئاسة المجلس للوزير المختص بالموضوع الرئيسى المطروح للبحث واتخاذ القرار فى دورة رئاسة دولته ، ووزراء الخارجية هم المنسقون الدائمون لاجتماعات مجلس الوزراء فضلا عن اختصاصهم فى رئاسة المجلس عندما تكون الموضوعات المطروحة فى دورة الرئاسة ذات صبغة سياسية ، ويقوم مجلس وزراء السوق بترتيب اجتماعات المجلس الأوروبى الذى يحضره رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ، والأغلبية المؤهلة لاتخاذ القرارات — حين لا يشترط الإجماع — فى هذا المجلس هى ٥٤ صوتاً من مجموع ٧٦ صوتاً . موزعة على أساس ١٠ أصوات لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا ، وثمانية أصوات لاسبانيا ، وخمسة أصوات لكل من بلجيكا واليونان و هولندا والبرتغال ، وثلاثة أصوات لكل من الدانمرك وأيرلندا ، وصوتين للوكسمبورج . أما اللجنة الأوروبية فهى تتكون من ١٧ عضواً بواقع اثنين لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وعضو واحد لكل من باقى الدول الأعضاء ، وتتولى اللجنة اختيار رئيسها بنفسها ، وهى الجهاز الفنى والادارى القائم على اعداد كافة القرارات والتوصيات التى تصدر عن مجلس السوق والبرلمان الأوروبى ، ولها سلطة اتخاذ القرارات التنفيذية ومراقبة تنفيذها . والبرلمان الأوروبى يتكون من ٥١٨ عضواً موزعين على أساس ٨١ عضواً لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة ، ٦٠ عضواً لاسبانيا ، ٢٥ عضواً لهولندا ، ٢٤ عضواً لكل من بلجيكا واليونان والبرتغال ، ١٦ عضواً للدانمرك ، ١٥ عضواً لايرلندا . وستة أعضاء للوكسمبورج ٠٠٠ ويلاحظ فى تشكيل هذه المؤسسات عدالة التمثيل النسبى للدول الأعضاء فيها (على أساس عدد السكان) ، وقد روعيت نفس الأسس الديمقراطية فى باقى أجهزة ومؤسسات السوق فضلاً عن الحرص على توفير الخبرات الفنية فى اللجان المتخصصة ، والحرص على تمثيل التنظيمات الشعبية ، كاتحادات العمال والنقابات المهنية واتحادات الفرق التجارية والصناعية ، بحيث تنعكس مصالح الفئات التى تمثلها هذه التنظيمات فى القرارات والتوصيات التى تتخذها أجهزة السوق ٠٠٠ والواقع أن هذا الحرص الشديد على احترام القواعد الديمقراطية السليمة هو الذى يفسر قبول الدول الأوروبية المشاركة فى السوق لقيام سلطات عليا فوق وطنية تصدر قرارات وتوصيات تلتزم بها حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء .

(٦) لا شك أن ما تقدم فى تقييم اتفاقية السوق يعكس جوانب ايجابية هامة فى هذه التجربة ،
وليس معنى ذلك أنها خالية من بعض الجوانب السلبية ، ومن أهمها :

أ - على الرغم من حرص الاتفاقية على تأكيد وحماية المنافسة الحرة داخل دول السوق ، الا أن ضوابط
منع نمو الاحتكارات بالاتفاقية كانت هلامية الى حد كبير ولم تفرض لها قواعد دقيقة تلتزم الدول
الأعضاء باتباعها ، ومن ثم أصبحت مشكلة الرقابة على عمليات اندماج المشروعات والشركات من أهم
المشكلات التى يتعين مواجهتها والدول الأعضاء على أعقاب قيام أوروبا الموحدة (١) ، فمما يذكر
أن سبع دول من بين الأعضاء الاثنى عشر ليس لديها قواعد فعالة تنظم عمليات اندماج الشركات
على نحو يمنع نمو الاحتكارات ، والقواعد الموجودة فى الدول الخمس الأخرى تضع حدودا (من
حيث رأس المال أو رقم الأعمال أو الحصة فى السوق) من الاتساع بحيث لا تحد من نمو هذه
الاحتكارات ، وذلك ما يثير المخاوف من افساد آليات المنافسة داخل السوق الداخلية للدول
الأعضاء عند قيام أوروبا الموحدة .

ب - حرصت اتفاقية انشاء السوق على تأكيد امكانيات التعاون على أساس المصالح المتبادلة بين دول
السوق والدول الأخرى ، وقد نشطت السوق بالفعل فى هذا المجال فى اتجاهين الأول خاص
بالدول التى كانت تسمى دول ما وراء البحار (المستعمرات السابقة لكل من فرنسا وإيطاليا
وبلجيكا وهولندا) والثانى خاص بدول حوض البحر الابيض المتوسط وبالأخص مصر والمغرب وتونس
وقبرص واسرائيل ، ولكن التوسع الجغرافى الذى حدث بزيادة عدد الدول أعضاء السوق الأوروبية
المشتركة تم على حساب التعاون مع هذه الدول بحيث أنه يضيق تدريجيا من فرص منح منتجاتها
معاملة تفضيلية داخل السوق (يلاحظ أن اسرائيل هى أقل الدول تعرضا لهذا الضرر) ، هذا
بالإضافة الى أن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الجارى فى دول السوق منذ نشأتها وحتى الآن
يمكنها من ايجاد بدائل صناعية للخامات التى كانت تعتمد على ما كان يسمى بدول ما وراء البحار
فى تأمينها ، ولعل ذلك ما يفسر غياب الاهتمام بتوضيح علاقات التعاون بين دول السوق وهذه
الدول فى التعديلات والتطورات التى أدخلت على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة فى العقدين

(1) KRAKOWSKI Michael: "The Requirements for EC Merger
Control", Intereconomics, May/June 1989,
p.p. 120-128.

الأخيرين ، فى حين أن الاتفاقية الأصلية قد حرصت على توضيح وتأكيد التعاون مع الاقطار الواقعة فيما وراء البحار (البنود من ١٣١ الى ١٣٦) كما عقدت لذلك مفاوضات خاصة فى عام ١٩٦١ (١) . ومضمون ذلك أن التعاون ، أو بالأحرى التعامل بين دول السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من الدول أصبح الآن يخضع بصفة أساسية لآليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب ، وهو وضع تتمتع فيه دول المجموعة الأوروبية بمزايا الكيانات الاقتصادية الكبرى التى تتوفر لها كل مقومات التقدم والتفوق التكنولوجى والاقتصادى على معظم شركائها التجاريين ، فضلا عن أن تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل بين هذه الدول سيضيف الى القوة الاحتكارية لشركاتها ومؤسساتها — فى مواجهة الدول الأخرى — مزيدا من مقومات السيطرة وتدعيم مراكزها التفاوضية فى التعامل مع الدول الأخرى خارج نطاق السوق .

(١) راجع ، محمود عبد الحى : "أفريقيا والسوق الأوروبية المشتركة" ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٧٩ — ٨١ .

الفصل الرابع

” تطور العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية والسوق العربية
بالإشارة إلى مصر ”

اعداد

د . مجدى محمد خليفة

” تأثير السوق الأوروبية المشتركة

على

مصر والمنطقة العربية ”

مقدمة

فى الوقت الذى يواجه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مأزقا كبيرا فى عدم قدرته على تنفيذ قرارات أعضائه ، بل أهم قرارته والخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة وذلك بالقرار رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ ، بالإضافة الى المشاكل المالية التى يعانى منها المجلس ، فنجد أن السوق الأوروبية المشتركة والتى اكتمل إنشائها عام ١٩٥٧ قد وصلت مرحلة جديدة من التطور لتصبح باتفاقية ماسترخيت أوروبا الموحدة عام ٢٠٠٢ .

لقد دأبت الدول العربية على تأسيس تجاربها التكاملية سواء منها الشاملة أو التكتلات الإقليمية على زود أفعال لتجارب دول السوق الأوروبية المشتركة ، حيث بدأت دول أوروبا الغربية فى تأسيس هيكل السوق الأوروبية المشتركة بداية من عام ١٩٤٨ والتى تم اكتمال تأسيسها عام ١٩٥٧ ، فقامت الدول العربية بتأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية ١٩٦٢ والتى أصدر قرار بتشكيل السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ كمواجهة لتكتل السوق الأوروبية المشتركة .

وهكذا لو تتبعنا أشكال وتجارب التكتلات العربية من بدايتها حتى التكتلات الإقليمية الحالية لوجدنا أنها تسير على نفس النهج الذى حدث خلال الخمسينات والستينات بعكس التكتلات الأوروبية — من بداية نشأتها عام ١٩٥٧ (السوق الأوروبية المشتركة) وانتهاءً باتفاقية ماسترخيت ١٩٩٠ ، والتى دأبت الدول الأوروبية على وضع أسس وهياكل وتنظيمات ذات حبكة قانونية وتنظيمية للتكتلات الاقتصادية الأوروبية والتى مؤداها أن تصل الى هيكل اقتصادى ذو سيادة تفوق سيادة الدول الاعضاء .

لذا فان التكتلات الأوروبية أصبحت ذات تأثير مباشر ليس فى أشكال وتكتلات الدول العربية وحدها ولكن أيضا تعدت ذلك الى أشكال وتكتلات دول الأمريكتين .

ربما يرجع ذلك الى أن الدول الأوروبية فى تأسيسها لتكتلها انما تبدأ بأن هذا التكتل الاقتصادى له شخصية اعتبارية مستقلة ذات سيادة يتمتع بالاهلية القانونية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل

وتنشأ هيئات خاصة لتقييم الدول الاعضاء وقبولها أو رفضها مثل هيئة البرلمان الاوروسى وهيئة وزراء السوق الاوروسى ومحكمة العدل الدولية الاوروسية وغيرها من الهيئات التى تكون بمثابة صمام الامان لعدم حدوث أى هزات فى هيكل التكتل الاقتصادى .

لذا نرى أن اتفاقية ماسترخيت التى جاءت محققة الامال وطموحات المجتمع الاوروسى خـلال اثنى وأربعين عاما من العمل الاقتصادى الموحد ، حددت مراحل لتنفيذها تبدأ من عام ١٩٩٠ وتنتهى عام ٢٠٠٢ ، وهذه المراحل تضع شروطا وقيودا كثيرة لقبول عضوية أى دولة فى هذا التكتل الاقتصادى الكبير ، هذه الشروط والقيود ليست مجرد معايير تتعلق بالجنسية أو الديانة أو اللغة ولكنها شروطا ومعايير تتطلب تغيرات فى الهياكل السياسية والاقتصادية والنقدية للاعضاء كى تتحقق التكاملية والوحدة الاقتصادية الشاملة ليصبح المجتمع الاوروسى مجتمعا واحدا له سيادته التى تفوق سيادة الدول الاعضاء ، والتى تجعل قرارته ذات سيادة مطلقة على جميع الدول الاعضاء .

لذا فان هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول مبحثين رئيسيين الاول حيث يتناول تطور التعاون الاقتصادى العربى لمواجهة تكتل السوق الاوروسية المشتركة والثانى يتناول العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوروسية .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للمجموعة الاوروسية وأثر ذلك على علاقتها مع الدول العربية بالاشارة الى مصر .

اسلوب الدراسة :

اتبعت الدراسة الاسلوب الاستقراى الوصفى مع استخدام بعض الاساليب التحليلية لتوضيح التطور الزمنى للعلاقات التجارية بين دول السوق والدول العربية مع التركيز على مصر .

محتوى الدراسة

يتكون هذا الجزء من الدراسة من بحثين رئيسيين :

المبحث الاول

حيث تناول تطور التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة تكتل السوق الاوروبية حيث تناول
الاتى :

١- تطور السوق العربية لمواجهة تكتل السوق الاوروبية

أولا اتفاقية انشاء المجلس الاقتصادى ١٩٥٠

ثانيا ، ، المعاملة التفضيلية ١٩٥٣

ثالثا ، ، الوحدة الاقتصادية ١٩٦٢

رابعا ، ، للسوق العربية المشتركة

خامسا التطورات المالية العربية فى ظل التكتل الاوروبى :

أ - مؤسسات التمويل والانماء العربية

ب - ، ، المصرفية

ج - ، ، التكامل المالى فى مسيرة التكامل الاوروبى

٢- التبادل التجارى بين الدول السوق الاوروبية

أولا حجم الواردات العربية من دول السوق الاوروبية

ثانيا ، ، الصادرات ، ، الى ، ، ، ،

المبحث الثانى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوروبية

أولا تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوروبية

١ - اتفاقية ديسمبر ١٩٧٣ ٢- اتفاقية سبتمبر ١٩٧٦

٢ - ، ، ١٩٨١ ٤ - ، ، ١٩٨٦

ثانيا التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية

١- التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوروبية ٢- الاهمية النسبية لدول أوروبا للسياحة المصرية

٣- الميزان التجارى مع أهم دول المجموعة الاوروبية

— باللغة الاجنبية

المراجع — باللغة العربية

المبحث الاول

— تطور التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة تكتل السوق الاوروبية —

المبحث الاول

— تطور التعاون الاقتصادي العربى فى مواجهة تكتل السوق الاوربية —

تمهيد

تمثل الدول العربية ملتقى القارات الثلاث افريقيا وآسيا وأوروبا حيث يقع به حوالى ١٢ دولة آسيوية ونحو ٩ دول افريقيا تمثل مساحتها حوالى ثلث مساحة افريقيا والتي تمثل أيضا نحو مرة ونصف قدر مساحة القارة الاوربية ، هذا بالإضافة الى أن عدد سكانه لا تمثل سوى ٤٪ من عدد سكان العالم مما يشير الى أن الكثافة السكانية فى الدول العربية منخفضة مقارنة بالكثافة السكانية على مستوى العالم

وبالرغم من انخفاض الكثافة السكانية واحتواء الوطن العربى على مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم اذ تحتكر الدول العربية حوالى ٢٥٪ من بترول العالم الا ان اقتصاد الوطن العربى يعاني عجزا اجماليا فى ميزان الخارجى مع دول العالم يبلغ حوالى ١٢ بليون دولار وفقا لبيانات عام ١٩٩٠ ، أيضا يلاحظ أن التجارة البينية للدول العربية لا تتعدى ٩٪ سواء للصادرات أو الواردات لنفس العام .

ولقد بدأ العمل العربى المشترك منذ مولد الجامعة العربية عام ١٩٤٥ والتي تلاها العديد من الاتفاقيات الدولية العربية التى تهدف الى تحقيق وحدة عربية اقتصادية ، فلقد تم توقيع اتفاقية " المعاملة التفضيلية " عام ١٩٥٣ والتي بموجبها يتم تحديد تعريف تفضيلية لسلع الدول العربية تعمل على تسهيل التبادل التجارى والتراخيص ، وكانت هى اتفاقية بداية التكامل الاقتصادى العربى حيث انحصر فوائد هذا الاتفاق فى الآتى :

— اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية اعفاء كاملا .

— تخفيض التعريف الجمركية لبعض المنتجات الصناعية حوالى ٢٥٪ .

تلا اتفاقية التعريف التفضيلية اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ أى بعد حوالى عشر سنوات تقريبا وقد صدقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية حوالى خمسة دول عربية فقط ، وكانت تهدف

الاتفاقية الى تحقيق حرية انتقال العمل ورأس المال ، وحرية تبادل البضائع وحرية الاقامة وممارسة النشاط الاقتصادي .

ولقد تم وضع لائحة تنفيذية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية للدول الاعضاء تتضمن توحيد التعريفات الجمركية وتوحيد سياسة التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها وعقد الاتفاقيات التجارية وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والمالية وتوحيد أسس الاحصاء .

تلا اتفاقية الوحدة الاقتصادية اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ والتي وقعها

أيضا خمس دول من عشرين دولة عربية وكانت تهدف الى تحقيق هذه الأسس :-

— حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .

— حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .

— حرية تبادل البضائع .

— حرية النقل والترانزيت واستكمال وسائل النقل والمطارات المدنية .

ووضعت الكثير من الاسس والمبادئ الهامة لقيام وتوحيد دول السوق العربية المشتركة ولتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

ولكن بالرغم من وجود هذه الاتفاقيات جميعها الا أن انتاج الدول العربية يغلب عليه طابع واحد وهو المادة الخام سواء كان انتاج زراعي أم طاقة ، هذا بالإضافة الى أن قطاع الصناعة قطاع متخلف وغير نامي ، مما جعل الدول العربية جميعها تدرج ضمن الدول المتخلفة حيث يقل متوسط دخل الفرد عن ألفي دولار سواء كانت الدول النفطية أو خلافا ، وهذه الصفات مؤداها أن يكون معدلات التبادل التجاري لغير صالح الدول العربية مما جعل وجود عجز مستمرا في الميزان التجاري للدول العربية مع دول العالم ، بالإضافة الى زيادة الديون الخارجية للدول العربية ، جعل الدول العربية في حيز الدول المتخلفة ، وأيضا جعل الدول العربية غير قادرة على تحقيق تجربة التكامل الاقتصادي بمعناها السليم والواسع .

١ — تطور السوق العربية لمواجهة تكتل السوق الاوربية

تمهيد

لقد بدأ التكتل الاقتصادي يظهر بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية ، لما سببته هذه الحرب من آثار مدمرة لكثير من الدول فلقد بدأ تكتل السوق الاوربية عام ١٩٤٧ ، وبدأ على المستوى العربي في نفس التاريخ والتفكير لوجود تكتل عربي لمواجهة التكتل الاوربي فبدأ باتفاقية عام ١٩٥٠ ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ ثم اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ ثم اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ والتي أنشئ بمقتضاها برنامج تمويل التجارة الخارجية ، وأثناء ذلك ظهرت العديد من التكتلات الاقليمية التي حاولت الصمود وتحقيق ما تهدف اليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثل دول مجلس التعاون الخليجي ودول مجلس التعاون العربي ودول الاتحاد المغربي ، وأصبحت التجارب الاقليمية أكثر نجاحا من تجربة السوق العربية المشتركة ذاتها ، ولكن جميع هذه التكتلات بمقاييس تجربة السوق الاوربية المشتركة تعتبر تجارب متواضعة التقدم وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة عرض وتقييم لتطور العلاقات الاقتصادية العربية في صورة تجارب التكامل في المنطقة العربية .

أولا : اتفاقية انشاء المجلس الاقتصادى ١٩٥٠

لقد كانت الخطوة الاولى من تطور التعاون العربى المشترك عقب اعلان ميثاق جامعة الدول العربية ، والتي نص فى مادته الثانية على أن تتعاون الدول المشتركة تعاوناً وثيقاً فى الشؤون المالية والاقتصادية ويدخل فى ذلك الجمارك والتبادل التجارى وشئون النقد والزراعة والصناعة.

أيضاً نص الميثاق على تكوين لجنة اقتصادية ومالية لوضع قواعد التعاون ، لذا فإن عام ١٩٥٠ تقرر تأليف المجلس الاقتصادى من وزراء المالية والاقتصاد فى الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم.

ولقد كان من أهم توصيات المجلس هو عقد اتفاقية مبدأ المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء وبذلك لايسرى نص الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليه فى الاتفاقيات مع الدول الاجنبية على المزايا التى تمنحها الدول الاعضاء لبعضها البعض.

ثانيا : اتفاقية المعاملة التفضيلية ١٩٥٣

لقد كانت تعريفه الافضلية أحد المبادئ الهامة التي نوقشت في مؤتمر هافانا ١٩٤٨ أو في منظمة الجات ، حيث تضمن ميثاق هافانا في مادته الخامسة عشر أهمية عقد اتفاقيات تفضيلية للتنمية الاقتصادية بين البلاد التي تدعو ظروفها الى ابرام اتفاقيات جديدة تفضيلية لصالح برامج التنمية الاقتصادية وذلك بشروط أهم هذه الشروط :

- أن تكون البلاد المتعاقدة مناضمة لبعضها البعض.
 - أن تنتمي الى منطقة اقتصادية واحدة.
 - أن يكون السوق مفتوحا لدخول اعضاء جدد ولصالح التنمية الاقتصادية.
 - أن يكون التفضيل مؤقت ولمدة لا تزيد عن عشر سنوات .
- أيضا أجازت المادة السادسة عشر من نفس الميثاق ابرام تفضيلات بين البلاد والتي كانت في الماضي جزءا من الامبراطورية العثمانية بشرط توافر الشروط السابقة .

لذا كان التطور الطبيعي لمجلس الوحدة الاقتصادية هو الاخذ بمبدأ التفضيلية خاصة وأن الدول العربية تطبق عليها شروط ميثاق هافانا فهي منطقة اقتصادية واحدة ومتجاورة ولها نفس السمات الطبيعية والاقتصادية الواحدة ، لذلك فانه تم بحث تعريفه الافضلية بمقتضى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت المعقودة في ١٩٥٣ حيث اشتملت على المزايا التالية :

- أ - اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية
- ب - تخفيض التعريفه لبعض المنتجات الصناعية بنسبة ٢٥% من التعريفه العادية خاصة التي يدخل في صناعتها ٥٠% من المنتجات المحلية.
- ج - أهمية شهادة المنشأة للسلع المستخدمة في التبادل التجاري حتى يمكن تحديد المزايا التي تتمتع بها من عدمه.

ولقد كان لاتفاقية تعريفه الافضلية التي تم التوقيع عليها من الدول الست الموقعة على اتفاقية المجلس الاقتصادي أهمية في زيادة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول العربية حيث ارتفعت نسبة التجارة البينية بحوالى ٢٥% خلال العام الاول من ابرام الاتفاقية واستمرت التجارة البينية في الارتفاع بنسبة وان كانت ضئيلة مقياسا يتطور السوق الاوربية الموحدة الا أنها تمثل تقدما ولا شك في اطار العلاقات الاقتصادية العربية .

ثالثا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٦٢

لقد كان توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بمثابة تطورا تلقائيا لاتفاقية التعريفة الافضلية واتفاقية المجلس الاقتصادي العربى واصراراً من الدول العربية على العمل العربى المشترك فى اطار ميثاق جامعة الدول العربية.

لذا فانه تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية للدول العربية فى السادس من يونيو عام ١٩٦٢ وصدقت عليها خمس دول هى مصر وسوريا والعراق والاردن والكويت ، واليمن صدقت وانضمت اليها عام ١٩٦٧ والسودان فى عام ١٩٦٩.

وتهدف اتفاقية الوحدة الاقتصادية الى حرية انتقال العمل ورأس المال والبضائع والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادى .

بالاضافة الى أنه تم الاتفاق على أن لاتصدر الدول الاعضاء الموقعة على الاتفاقية أى قرارات تتنافى مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والملاحظ أن عدد الدول الموقعة على الاتفاقية هو خمسة دول زادت الى سبعة دول خلال سبعة سنوات من التوقيع ، مما يشير الى ضعف استجابة الدول العربية للانضمام الى العمل العربى المشترك ولتحفظ الشديد حيال ذلك وسوف يظهر ذلك خلال سرد التطور الطبيعى للعلاقات الاقتصادية العربية .

أيضا بالمقارنة مابين تطور اتفاقية الوحدة الاوربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نجد أن اتفاقية الوحدة الاوربية والتي بدأت باتحاد البينيلوكس بثلاث دول عام ١٩٤٧ تطورت حجم التجارة البينية الى ثلاث أضعاف خلال الثمان سنوات الاولى ، بالاضافة الى تأسيس منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى عام ١٩٤٧ ووقع على ذلك حوالى سبعة عشر دولة فى مؤتمر عقد فى باريس وكان أثر ذلك زيادة التبادل التجارى بين الدول الاعضاء بحوالى ٩٧% ، والتي شهدت المنطقة العربية فى تطورها زيادة فى التبادل التجارى بين الاعضاء بلغ حوالى ١٧% .

أيضا شهد المجتمع الاوربي تطورا سريعا فى التعاون الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية الاوروبية بتأسيس اتحاد المدفوعات الاوربي عام ١٩٥٠ وهو عقب منظمة التعاون الاقتصادى الاوربية بحوالى عامين فقط بالاضافة الى اشتراك جميع الدول الاعضاء فى عضويته وانشاء بنك التسوية الاوربي.

وتزايدت عدد الاعضاء المشتركة فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية الاوروبية لتصل عام ١٩٦٨ الى حوالى ٢٢ دولة ، هذا بالاضافة الى انضمام بعض الدول الامريكية مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا فى حين أنه مع نهاية عام ١٩٦٩ كان جملة عدد الدول العربية المشتركة فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية حوالى سبعة دول عربية وباقى الدول لم تشترك ولكن تعهدت الدول المشتركة فى الاتفاقية على اتخاذ الوسائل والاجراءات الاقتصادية الآتية فى طريق تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء :

- انشاء اتحاد جمركى فيما بينها يؤدى الى توحيد التعريف واللوائح الجمركية .
- توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها .
- توحيد اتفاقيات الدفع والاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى .
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية .
- تنسيق التشريعات الاقتصادية والضريبية بين الدول الاعضاء .
- التنسيق والتقارب بين السياسات النقدية والمالية .
- توحيد أسس الاحصاءات .

والمنفحص للوسائل والاجراءات المنصوص عليها فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية يجدها شبه متفقة مع الاسس والاجراءات التى تم وضعها فى اتفاقية الوحدة الاوروبية مع الفارق فى اللائحة التنفيذية حيث تضمنت اللائحة التنفيذية لاتفاقية الوحدة الاوروبية مراحل تنفيذية وهيئات ذات سلطة سياسية أعلى من مستوى سلطة الدولة بالاضافة الى هياكل تشريعية وتقييمية للخطوات التنفيذية للوحدة الاقتصادية الاوروبية ، بينما تضمنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هيئة دائمة تسمى مجلس الوحدة الاقتصادية يكون مقرها القاهرة ويتكون المجلس من ممثل متفرغ لكل دولة من الدول الاعضاء وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الاعضاء وتصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثى الاعضاء

وبذا فان قرارات المجلس عبارة عن موافقة الدول الاعضاء وتصديق عليها الدول وعلى ذلك فانـــــــــــــــــه
ليست له سلطة فوق سلطة الدول ، وبالتالي أصبحت قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية عبــــــــــــــــارة
عن قرارات تتفق وفقا لاهواء ورغبات الدول وليست وفقا لاهداف ومبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصاديةـــــــــــــــــة
ولهذا تأخرت بل ويمكن القول بأنه لم يتم تنفيذ أى من أهداف الوحدة الاقتصادية ولانكون مبالغين
اذا اعتبرنا أن أى مجهودات اقتصادية ومشروعات عربية اقتصادية مشتركة لم تكمل بالنجاح المنشود منها
ولكن نجاح يتفق وأهداف الاعضاء المؤسسين للمشروعات وعند اختلاف وجهات النظر فان المشــــــــــــــــروع
يتوقف نهائيا •

رابعاً : السوق العربية المشتركة

تعتبر السوق العربية المشتركة أحد ثمار تطور العلاقات الاقتصادية العربية والتي تمثلت فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، حيث يعتبر التطور التلقائى للعلاقات الاقتصادية العربية ، وكانت تنفيذاً لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية المنعقد فى المدة من ٨ - ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة ، حيث صدر قرار انشاء السوق مكوناً من سبعة عشر مادة وبدأ العمل به منذ أول يناير ١٩٦٥ ، حيث بدء فى اتخاذ الاجراءات الدستورية لموافقة مجالس الامة للدول الاعضاء على الاشتراك والانضمام لعضوية السوق العربية المشتركة .

وكانت أهم الاسس الاقتصادية التى أقرت كأهداف للسوق العربية هى :

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى
- حرية تبادل البضائع .
- حرية تجارة الترانزيت .

وكان قيام السوق العربية المشتركة تطوراً للاتحاد الجمركى التى بدأ باتفاقية المفاضلة وانتهى

بأناسيس السوق حيث تضمنت بعض الاحكام الاقتصادية الهامة . :

- تشييت الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الاعضاء (المادة الثالثة أ)
- تشييت الضرائب الداخلية على السلع المتبادلة بين الاعضاء (المادة الخامسة) .
- لاتخضع السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء لرسم تصدير جمركى (المادة السادسة) .
- تخفيض الرسوم الحمركية على الواردات تدريجياً تمهيداً لالغائها خاصة السلع التى يكونون منشؤها احدى الدول الاعضاء (المادة العاشرة والحادية عشر) حيث نصت هذه المواد على الآتى :

١ - تخفى الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية تدريجياً تمهيداً لالغائها

خلال خمس سنوات بداية من أول يناير ١٩٦٥ .

ب - تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وفقا لشهادة المنشأ ووفقا لمدى استخدام مدخلات محلية في تصنيعها حيث تم تقسيم المنتجات الصناعية الى ثلاث أقسام رئيسية ووضع كل قسم في جدول وسمى جدول ا ، ب ، ج ، وفقا لمدى مساهمة الاقتصاد المحلي في العملية الاناجية ، حيث السلع المدرجة في جدول (ا) تخفض عليها الرسوم بواقع ١٠٪ بينما المدرجة في جدول (ب) تخفض عليها الرسوم بواقع ٢٥٪ أما المدرجة في جدول (ج) فهي تتمتع بتخفيض قدره ٥٠٪ قبل انشاء السوق وتخفيض بالاضافة الى ذلك ١٠٪ سنويا حتى يلغى الرسوم الجمركية نهائيا .

هذا بالاضافة الا أنه بدأ في دراسة موضوعين على غاية كبيرة من الاهمية لاستكمال جوانب الاتحاد الجمركي بين دول السوق وهما :

- توحيد التشريعات الانظمة الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من ١٩٦٥ .
- توحيد الرسوم الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٧٠ .

هذا بالاضافة الى وجود ثغرات تعتبر أنها عبارة عن العراقيل التي وضعها المشرع نفسه أمام تحقيق أهدافه وكان أهم هذه الثغرات والتي تقلل من أهمية العمل الاقتصادي المتكامل المادة الرابعة عشر من الاتفاقية والتي تنص على أنه يحق لكل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفاؤها أو التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب حدية مبررة ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج .

ولذلك بدأت الدول الاعضاء التقدم بطلبات لعدد من السلع وكذلك لكثير من الاجراءات الاخرى وهكذا زادت الاستثناءات حتى أصبح العمل العربي المشترك في خير كان وما يؤكد ذلك أن :

- أنه لا توجد حرية انتقال الافراد بين الدول الاعضاء الا بتأشيرات وليس كما يحدث في دول السوق الاوربية .

- أنه لا يوجد حرية انتقال السلع والمنتجات وتوجد رسوم جمركية وفقا لطبيعة سوق الدول المنتجة والمستوردة.
- أنه لا توجد حرية انتقال رؤوس الاموال ولا يوجد اتحاد نقدي بل يوجد تفاوت كبير جدا في أسعار العملات العربية.
- يوجد لكل دولة عربية عملة خاصة بها ويوجد سعر تحويل لكل عملة ويعتبر الدولار الأمريكي هو سيد الموقف في النظام النقدي العربي .
- توجد العديد من القيود والاجراءات على تجارة الترانسيت .
- تعتبر التجارة البينية للدول العربية ضعيفة جدا حيث لا تتعدى حوالى ٩% من جملة التجارة العربية.

وفي ختام هذا الجزء من الدراسة يمكن القول بأن فترة الخمسينات والستينات لم تشهد تقدما ملحوظا في العمل العربي المشترك نظرا لان معظم الدول العربية كانت مازالت تقع تحت براثن الاحتلال الاجنبى بالاضافة الى أن اقتصاديات الدول التى كانت قد نالت استقلالها ، كانت عبارة عن اقتصاديات ضعيفة منهكة ، بالاضافة الى وجود قيادات لهذه الدول ليست لديها الخبرة والوعى الاقتصادى، وانما هم قيادات سياسية عسكرية لا تفقه شئ فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولذا كانت كل الايجابيات التى تحققت خلال هذه المرحلة ماهى الا مجهودات بعض الخبراء الذين لا يملكون الا صفة النصح والارشاد .

ولكن مع بداية مرحلة السبعينات واندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، شهدت المنطقة العربية تحولا جزريا فى العلاقات الاقتصادية الدولية حيث بدأت العديد من الدول العربية تستعيد سيادتها على أرضها بالاضافة الى التصحيح الجزئى فى أسعار النفط ، قد آتاه فرصة التعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية .

وبدأ الاهتمام بالعمل العربي المشترك خاصة فى الحقل المالى واستمر هذا الاهتمام طوال خمسة سنوات متصلة وكان من أبرز المنظمات التى تم انشاؤها فى ظل العلاقات الاقتصادية العربية

خلال هذه الفترة الآتية :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (فبراير ١٩٧٠)
- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية (أغسطس ١٩٧٠)
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ديسمبر ١٩٧٠)
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية (ديسمبر ١٩٧٣)
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية (١٩٧٤)
- الاكاديمية العربية للنقل البحري (نوفمبر ١٩٧٤)
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية (مارس ١٩٧٦)
- صندوق النقد العربي (ابريل ١٩٧٦)
- اتفاقية تجارة الترانزيت (مارس ١٩٧٧)
- المنظمة العربية للسياحة (سبتمبر ١٩٧٨)
- الاعفاء الضريبي لمعدات الطيران (فبراير ١٩٧٩)

أيضا شهدت الثمانينات بعض المحاولات في طريق التعاون الاقتصادي العربي لمسايرة النظام الاقتصادي الاوربي ، والذي بدأ في نهاية الثمانينات أخذ طريق الوحدة الكاملة وبدأ الحديث على أوروبا الموحدة عام ٢٠٠٠ ، وقامت الدول العربية باعداد وثيقة العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي عرضت للتصديق عليها في مؤتمر القمة المنعقد بعمان ١٩٨٠ ، حيث أيضا كانت من أهم توصيات المؤتمر هو اعادة النظر في الاتفاقيات العربية القائمة وتطويرها .

ولقد شرعت الدول العربية في اعداد مشروع اتفاقية جديد لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٨١ ، وتم تأسيس المنظمة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٨٩ بالاضافة الى الهيئة العربية للطاقة الذرية .

ولكن بالرغم من العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات سواء منها ما هو على مستوى الوزراء أو مستوى الرؤساء الا أن العلاقات الاقتصادية العربية مازالت لم تحظى بالنمو الذي يمكنها من تطوير ذاتها

ولذلك ظلت النتائج الاقتصادية للتعاون العربى محدودة ومتواضعا للغاية.

لذلك فانه مع بداية الثمانينات ونظرا لىأس بعض الدول من العمل التكاملى على المستوى العربى ، فانها لجأت الى ظاهرة التكتلات الاقليمية والتي بدأت بمجلس التعاون لدول الخليج العربى عام ١٩٨١ ثم تبعه اتحاد المغرب العربى عام ١٩٨٩ ثم مجلس التعاون العربى.

وبالرغم من وجود بعض التقدم الملحوظ لدى مجلس التعاون الخليجى فى التجارة البينية ، ونظرا لوحدة الظروف الطبيعية والاقتصادية، الا أنه يمكن القول بأن هذا التقدم يمثل تقدما متواضعا اذا حاولت المقارنة بينه وبين أى تكتل أوروبى ، بالإضافة الى عدم وجود أى تقدم يمكن تقديمه فى اتحاد المغرب العربى ، علاوة على أنه يمكن التأكيد على فشل العمل المشترك بين دول مجلس التعاون العربى.

ويمكن بشئ من الايجاز والمقارنة يمكن القول بأن الدول الاوربية بدأت تجربتها باتحادات اقليمية فى الخمسينات لتنتهى الآن فى التسعينات بوحدة أوروبية متكاملة ذات عملة نقدية واحدة ، بينما دول السوق العربية المشتركة بدأت بوحدة متكاملة فى الخمسينات والستينات وأنهت باتحادات اقليمية غير ناجحة فى تحقيق علاقات اقتصادية على المستوى الاقليمى .

خامسا : التطورات المالية العربية في ظل التكتل الاوربي

شهدت الفترة الاخيرة من عقد الثمانينات أهم التطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي على الاطلاق خلال القرن العشرين ، والتي كان أهمها زوال المذهب الاشتراكي سواء كان تنظيميا أو سياسيا بالإضافة الى اتجاه التكتل الاوربي الى الوحدة المطلقة ، والتي بدأ فعلا باتحاد الالمانيتين بعد انفصال قرابة خمسون عاما ، بالإضافة الى تحمل ألمانيا الموحدة حوالي ٢٥٪ من أعباء الوحدة الاوربية التي تم تحديد خطواتها كمسبق أن تم أيضا في اتفاقية ماسترخيت والتي سوف تكتمل مع بداية عام ٢٠٠٠ .

لذا شهدت الاسواق المالية العالمية تطورات جديدة في الادارات المالية الجديدة والتي لم تكن معروفة من قبل ، كذلك فان اصدار العملة الاوربية الموحدة سوف يكون بمثابة انقلاب حقيقي في أسعار صرف العملات الحرة وموازنتها أمام هذه العملة الجديدة والتي تمثل قوة اقتصادية تستمد قوتها من اقتصاد الدول الاثنى عشر الاوربية ، لذا فلقد اتخذت التطورات والمستحدثات في العمل المصرفي ثلاث اتجاهات رئيسية هي (١) :-

- الاتجاه نحو تحويل القروض الى صكوك مالية وهو ما يعرف باسم "Securitization"
- زيادة الهمية النسبية للأنشطة والعمليات المالية التي تجرى خارج الميزانية للبنوك
- مثل عمليات Forward و Options وحركات Swaps .

— تدويل الاسواق المالية وتربطها عالميا حيث أصبح العالم بمثابة سوق مالية واحدة تتنافس فيها البنوك .

وظهرت السوق المالية بأهميتها في مجال الاستثمار خاصة في الدول النامية ، وبدأت وكأنها المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية خاصة بعد ظهور حركات الإصلاح الاقتصادي والتي أصبحت

حتمية اقتصادية فى طريق التقدم الاقتصادى ، وبدأت وكأنها الشغل الشاغل لفرص الاستثمار الجديدة ، خاصة بعد ارتفاع معدلات التضخم وتدهور أسعار الفائدة فى البنوك.

والدول العربية هى دول تعتمد معظمها على الاقتصاديات العالمية حيث تمثل التجارة الخارجية حوالى ٥٠٪ من الناتج المحلى ، ولذا فهى اقتصاديات مفتوحة ، خاصة الدول النفطية والتى تعتمد فى اقتصادياتها على النفط باعتباره السلطة الممولة لجميع برامج التنمية بها ويصدر فى صورة خام وبالتالي فان معدلات التبادل الدولى تكون دائما فى صالح المستورد ، هذا بالإضافة الى أن برامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول الاشتراكية سوف يتم تمويلها بالكامل من خلال المساعدات الفنية للتكتل الاوربى والدول الصناعية بوجه عام ، وعلى ذلك فان معظم المساعدات والمعونات سوف يــــــتم توجيهها الى برامج التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى للدول الاشتراكية بالرغم من تصريح دول التكتل الاوربى بأن ذلك لن يؤثر على المعونات والمساعدات للدول العربية.

لذا فان الدول العربية كان لزاما عليها أن تبدأ فى تأسيس مؤسسات مالية ومصارف ذات قدرات تمويلية واستثمارية تستطيع أن تواصل تغذية برامج التنمية والإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية.

وسنحاول هنا القاء الضوء على ثلاث عناصر رئيسية توضح مدى التنافس بين التطورات المالية فى الدول العربية ودول المجموعة الاوربية حيث سوف نلقى نظرة عامة على المؤسسات التمويلية والانمائية العربية ، ثم على المؤسسات المصرفية العربية ، وتعرض لأهم اجراءات التكامل المالى فى مســــــيرة التكامل الاوربى.

١ - مؤسسات التمويل والانماء العربية

لقد أدى الارتفاع المفاجئ لاسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ الى تغييرات جوهرية وجذريسة فى جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية ، ومن ثم فانها قد آدت الى تأشير مباشرة فى الوضع المالى والمصرفى فى الدول العربية ، مما أدى الى ظهور ونمو مؤسسات مالية عربية فى شكل صناديق لتمويل التنمية العربية فى الدول العربية.

ب - الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى

ويهدف الصندوق الى المشاركة فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، ومقره الكويت وتم تأسيسه عام ١٩٧٣ برأس مال بلغ حوالى ١٠٢ مليون دينار كويتى أى نحو ٣٥٠ مليون دولار.

فى بداية عام ١٩٧٧ تقرر رفع رأس مال الصندوق الى ٤٠٠ مليون دينار كويتى تسدد على ثمانى سنوات بداية من فبراير ١٩٧٧ بلغت جملة قروضه حوالى ٣٣ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٨٨ لتصل نسبة مساهمته فى العمليات التمويلية حوالى ١٢.٤٪ من جملة المبالغ التمويلية فى الهيئات والمصارف العربية والبالغة حوالى ٢٦.٩ مليار دولار لنهاية عام ١٩٨٨ (١)

- صندوق النقد العربى

مقر هذا الصندوق أبو ظبى ، وأنشئ عام ١٩٧٦ ويهدف هذا الصندوق الى :

- تصحيح الاختلالات الهيكلية فى موازين مدفوعات الدول الاعضاء

- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية

- تطوير الاسواق المالية العربية

(١) الامانة الفنية لجامعة الدول العربية - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - ص ١١٤ -

- ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربى الحسابى وتهيئة الظروف لانشاء عملة عربية موحدة .

هذا ولقد بلغ رأس مال الصندوق عند انشائه حوالى ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى (٧٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) وتمت زيادة رأس مال الصندوق المصرح به الى ٦٠٠ مليون دينار عربى حسابى عام ١٩٨٨ .

بالاضافة الى أنه بلغت نسبة رصيد القروض لدى الدول المقترضة الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتمويل ١٤٤٪ ، وتبلغ حدود القرض العادى بعد التعديلات التى أضافها الصندوق حوالى ١٠٠٪ من حصة الدولة العضو المدفوعة بالعملات القابلة للتمويل يمكن أن تزيد الى ١٧٥٪ باضافة القرض التلقائى وهو القرض الذى يقدر فى حدود ثلاث أرباع حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل ، وبأجل ثلاث سنوات لدعم ميزان المدفوعات الدولة العضو .

— المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تم تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ برأس مال مبدئى ١٠ مليون دينار كويتى وتهدف الى توفير ضمان ائتمان الصادرات وتسهيل عمليات انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وتوفير الغطاء التأمينى للمستثمرين العرب .

أيضا من أهم أهداف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو ضمان المخاطر التجارية وغير التجارية بين الاعضاء وذلك باعتبار التسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الدول العربية صالحة للتأمين شرط أن تتعلق بخدمات أو مواد أولية أو سلع مصنعة جزئيا (بنسبة لا تقل عن ٤٠٪) أو كليا فى أحد البلدان المتعاقدة مع المؤسسة .

وتعتبر مؤسسة ضمان الاستثمار من أهم المؤسسات العربية التى تمول وتضمن عمليات الاستثمار فى المنطقة العربية وتشجع على انتقال رؤوس الاموال العربية بين الدول الاعضاء بحرية وثقة كاملة ،

وقد قامت اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى التى عقدت عام ١٩٨١ باسناد مهمة تمويل الضمان التجارى اليها بالاضافة الى صندوق النقد العربى كل فى نطاق اختصاصه .

ولقد خصصت المؤسسة بندا خاصا للقروض التى تزيد آجالها عن ثلاث سنوات والمقدمة من مصرف عربى أو عربى أجنبى ، هذا ولقد بلغت قيمة طلبات ضمان القروض قيد البحث حوالى ٢١٢٢٧ مليون دولار وعقود الضمان بلغت نحو ٢٩ عقد قيمتها حوالى ١٢٨٨٨ مليون دولار حتى عام ١٩٨٩ .

— الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية

تأسس عام ١٩٦١ بهدف مساعدة الدول العربية فى تطوير اقتصادياتها وتمويل برامج التنمية بها ، وفى عام ١٩٧٤ تقرر أن تمتد خدماته الى الدول النامية وليست الدول العربية وحدها لذا تم زيادة رأسماله الى حوالى ٣٥ بليون دولار بلغت فى عام ١٩٨٨ نحو ٧ بليون دولار وبلغ مجموع القروض الممنوحة حتى يونيو ١٩٨٩ نحو ١٦ بليون دينار كويتى بزيادة قدرها ٣.٥% عن عام ١٩٨٨ حيث بلغت جملة القروض الممنوحة ١٥ بليون دينار كويتى .

— صندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية العربية

تم تأسيسه بهدف مساعدة الدول العربية فى برامج التنمية الاقتصادية ومنح قروض وتسهيــــــــلات للمشروعات ، وتأسيس برأسمال بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ، واتسعت دائرة تمويله لتصل الى جميع الدول الاسلامية وبلغ اجمالى العمليات التمويلية له فى عام ١٩٨٦ (١٠٩ بليون دولار أمريكى ارتفعت لتصل فى نهاية ١٩٨٨ نحو ١١١ بليون دولار أمريكى (١) .

(١) الامانة الفنية لجامعة الدول العربية — التقرير الاقتصادى — ٠٠٠ مرجع سابق .

- الصندوق السعودي للتنمية الخارجية

وتم تأسيسه برأسمال بلغ نحو ٢ر٨ بليون دولار عام ١٩٧٤ ويهدف الى تمويل ومساعدة الدول العربية والدول النامية وبلغت جملة عمليات الاقراض حوالى ٥ر٣ بليون دولار أمريكى عام ١٩٨٧ ارتفعت لتصل فى نهاية ١٩٨٨ الى نحو ٥ر٤ بليون دولار أمريكى بزيادة بلغت حوالى ١ر٩ ٠٪

- الصندوق العراقى للتنمية الخارجية

وتأسس الصندوق عام ١٩٧٤ برأسمال حوالى ٥٠ مليون دينار عراقى يهدف تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى الدول العربية ومساعدة الدول النامية وبلغت جملة القروض الممنوحة منه حوالى ١٧ بليون دولار عام ١٩٨٢ واستمر هذا الرقم فى الاحصاءات حتى عام ١٩٨٨ نظرا لتوقف نشاط الصندوق للظروف التى تمر بها العراق .

- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا (ABEDA)

وتأسس المصرف العربى عام ١٩٧٤ فى الخرطوم برأسمال قدره ٢٣٠ مليون دولار ، ويهدف المصرف العربى الى تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى الدول العربية والافريقية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لبرامج التنمية الاقتصادية ، وبلغت جملة العمليات التمويلية حوالى ٧٧٢ر٨ مليون دولار أمريكى حتى نهاية ١٩٨٧ ، أرتفعت هذه العمليات التمويلية لتصل بنهاية ١٩٨٨ حوالى ٨٢٤ر١ مليون دولار .

- صندوق الاوبك

وتأسس عام ١٩٧٥ بمساهمة الدول العربية المصدرة للبترول وبدأ عملياته عام ١٩٧٦ وبلغ اجمالى العمليات التى وفرها الصندوق بنهاية ١٩٨٧ حوالى ٢ر١٧ بليون دولار، ارتفعت لتصل بنهاية عام ١٩٨٨ نحو ٢ر٢٨ بليون دولار بزيادة بلغت حوالى ٠٪٥

تأسس في باريس عام ١٩٧٠ بغرض تقوية العلاقات المالية مع العالم الغربي وخاصة فرنسا والمساهمة في تمويل المشروعات في العالم العربي وبقية الدول النامية . وبلغ رأسمال البنك ١١٠ مليون فرنك فرنسي ويساهم فيه ٦ دول عربية الى جانب فرنسا ، ولقد ساهم في انشاء مؤسسات تابعة في لندن وروما ولوكسمبرج وهونج كونج ونيويورك .

وتشير الاحصاءات المتوفرة عن المؤسسات المالية العربية في الخارج الى وجود ١٢٥ وحدة مالية عربية بلغ مجموع أصولها ٨ مليار دولار ورأس مالها نحو ٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، أيضا ظهرت عدة مصارف اسلامية وازدهرت وقلزت عدد البنوك الاسلامية من بنك واحد في عام ١٩٧١ الى ٥٧ بنك في عام ١٩٨٨ وارتفع حجم نشاطها ليتجاوز خمسين بليوناً من الدولارات .

ب - المؤسسات المصرفية

وهي عبارة عن مؤسسات بنكية مشتركة أو اقليمية أو دولية ، بهدف تسوية حسابات ومديونيات المؤسسات التنموية في الدول العربية والدول النامية ، وبلغ عدد هذه البنوك حوالي ٢٥٨ مصرفا تجاريا عام ١٩٨٨ وبلغت الميزانية المجمعة لتلك البنوك حوالي ٣٠٤ مليار دولار مقابل ٣١٧ مليار عام ١٩٨٧ بانخفاض نسبي بلغ حوالي ٤٪. بينما تزايدت الموجودات الاجنبية بحوالي ١١٩٪ عن عام ١٩٨٧ وتراجعت أنشطة الاقراض والتسليف بنسبة ٤٤٪ .

أيضا بلغت نسبة السيولة للمصارف العربية في المتوسط ٣٨٧٪ في عام ١٩٨٨ مقابل ٣٧٤ في عام ١٩٨٧ ، ولقد بلغت نسبة القروض الى الودائع ٨٤٦٪ في المتوسط عام ١٩٨٨ مقابل ٨٢٧٪ عام ١٩٨٧ .

ولقد بلغت جملة ميزانية أكبر مائة بنك عربي نحو ٣٨٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٨ مقابل ٣٨٨٧ مليار لعام ١٩٨٧ وكانت أهم المصارف العربية هي :

— البنك الاسلامي للتنمية

تأسس في جدة عام ١٩٧٤ بهدف تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار والمجتمعات الاسلامية طبقا للشريعة الاسلامية ويبلغ رأس المال المسموح به ٢ بليون دينار اسلامي حوالي ٢٣ مليار دولار أمريكي وقد بلغ اجمالي العمليات التمويلية نحو ٥٩٦ بليون دولار أمريكي حتى نهاية ١٩٨٧ ارتفعت لتصل عام ١٩٨٨ حوالي ٦٦٦ بليون دولار أمريكي بزيادة بلغت نحو ١٠٧٪ .

Frab Bank International

— البنك العربي الفرنسي للاستثمار

وتم تأسيسه في باريس عام ١٩٦٩ برأسمال قدره ٧٠ مليون فرنك فرنسي بملكية مشتركة بين ستة دول عربية وخمسة دول أوروبية بالإضافة الى اليابان .

ج - التكامل المالى فى مسيرة التكامل الاوروبى

ولقد ظهر التطور المالى فى المصارف والمؤسسات العربية نتيجة لاجراءات التكامل المالى لسدول السوق الاوروبى ، حيث بدأت الدول العربية فى التكتل لمواجهة اجراءات التكامل المالى للدول الغربية .

وسنحاول عرض لاهم خطوات التكامل المالى للدول الاوربية خلال مرحلة الأزهار والتوسع فى انشاء المؤسسات والمصارف العربية وهى مع نهاية عقد السبعينات حيث كانت أهم خطوات التكامل المالى الاوروبى كآلاتى :

— الغاء الرقابة على الصرف الاجنبى عام ١٩٧٩

وتعتبر أحد الخطوات الهامة التى اتخذت للتخفيف من مرحلة الكساد التى مرت بها دول السوق الاوربية مع بداية عقد السبعينات ، وأيضاً لتصحيح الاختلالات الاقتصادية التى ظهرت سواء على المستوى المحلى أم على المستوى الخارجى فى بلدان المجموعة الاوربية ، بالإضافة الى التقدم الذى حققته اليابان والولايات المتحدة الامريكية فى مجال صناعات التكنولوجيا العالية الجديدة .

— انشاء الاتحاد الاوروبى ١٩٨٤ European Union

حيث اقترح هذا المشروع لاتفاقية انشاء الاتحاد الاوروبى لتنشيط عمليات التكامل الاقتصادى واتخاذ خطوات راسخة نحو اكمال السوق الداخلية وتحقيق التكامل المالى بين الدول الاعضاء .

— الورقة البيضاء ١٩٨٥ White paper

والتي صدرت بمعرفة اللجنة الاوربية برئاسة جاك ديلوز وهى تتعلق باكمال السوق الداخلية وأقرها المجلس الاوروبى كأساس لبرنامج السوق الداخلية للمجموعة الاوربية حيث حدد ٢٩٧ اجراء تشريعى لازالة القيود والتضارب فى التشريعات وحددت جدول زمنا لتنفيذ البرنامج حتى نهاية

Single European Act

— الوثيقة الأوروبية عام ١٩٨٦

والتي تم بمقتضاها تعديل اتفاقية روما وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من يوليو ١٩٨٧ ، وقد عدلت الوثيقة المذكورة قاعدة التصويت بالاجتماع الى قاعدة التصويت بالاغلبية المؤهلة ولقد حددت الاجراءات الضرورية لاقامة السوق الداخلية كآلاتى :

- أ — ازالة الحواجز الطبيعية مثل الجمارك والتفتيش عند نقاط الحدود على السلع والافراد .
- ب — ازالة الحواجز الفنية مثل المتعلقة بالمعايير الاساسية الصحية والامنية وحرية الدخول فى المناقصات وازالة القيود الخاصة بحركات رؤوس الاموال والخدمات المالية .
- ج — ازالة القيود المالية .

أيضا تهدف الاجراءات الى انشاء منطقة مالية أوروبية تتضمن الغاء القيود على حركات رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء واقامة سوق ممتدة للخدمات المالية ، حيث بدأت أربع دول بتحرير كامل لحركة رؤوس الاموال فى مواجهة الدول الاخرى هى بريطانيا وألمانيا وهولندا والدنمارك وتم اصدار توجيهين فى هذا الصدد :

— التوجيه المصرفي الاول ١٩٨٨ First Banking Directive
=====

حيث اقتضى الغاء القيود المتبقية على حركات رؤوس الاموال داخل المجموعة الأوروبية ، ويدعو هذا التوجيه الى تحرير التدفقات قصيرة الأجل بالاضافة الى أنه تم النص على أن يتم دمج التوجيه فى قوانين دول المجموعة فى نهاية يونيو ١٩٩٠ على أن تمتد هذه الفترة الى نهاية ١٩٩٢ ، وتأسس مشروعات وتقديم الخدمات المالية والدخول الى أسواق رأس المال والسندات . وبذا كانت آخر خطوات التحرير الكامل لسوق رأس المال ، بالاضافة الى أنه تم اتخاذ بعض التوجيهات الاخرى متعلقة بالخدمات المصرفية .

— التوجيه المصرفي الثاني ١٩٨٩ Second Banking Directive
=====

حيث أعتبر منهج شاملا لتحديد اختصاصات البنوك وانتشارها الجغرافى ، وبذا يمكن للبنوك أن يمد خدماته عبر المجموعة أما من خلال فروع أو عبر الحدود وهو مصطلح مطلق على امداد الخدمات

المالية من بنك مقيم فى دولة معينة الى عميل فى دولة أخرى دون تأسيس فرع فى دولة العمل تحت رقابة الدولة الام دون الحصول على ترخيص من البلد المضيف.

كما حدد الانشطة للبنوك على الاساس الصيرفة الشاملة والتي تشمل كافة أشكال الانشطة المتعلقة بالسندات دون أنشطة التأمين وحدد أول يناير ١٩٩٢ بداية تنفيذ هذا التوجيه وكانت أهم مبادئ هذا التوجيه هى :

Reciprocity	ا - مبدأ المعاملة بالمثل
Matual recognition	ب - مبدأ الاعتراف المتبادل
Home-country control	ج - رقابة الدولة الام

اتفاقية بازل ١٩٨٨ Basle Supervisors Committee =====

وهى اتفاقية تم توقيعها فى يوليو ١٩٨٨ ، بين البنوك المركزية الاثنى عشر دولة صناعية (الولايات المتحدة الامريكية، اليابان ، ألمانيا الغربية، المملكة المتحدة - فرنسا - كندا - ايطاليا السويد - هولندا - بلجيكا - سويسرا - لكسمبورج) .

حيث حددت هذه الاتفاقية نسبة الملائمة للبنوك التجارية والتي تم تطويرها وتهدف الى توحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك العاملة فى بلاد الدول الاثنى عشرة الموقعة على الاتفاقية .

وتعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول كبيرة فى سوق المال فى الدول الاوروبية سواء على مستوى الاوراق المالية أو على مستوى المصارف العاملة فى دول السوق الاوروبية .

ولكن الملاحظ أن اتفاقية بازل سوف تؤثر على البنوك العربية سواء كان منها محليا أو العاملة فى الاسواق العالمية حيث صنفت الدول العربية فى مجموعة الدول الاكثر خطرا وهذا يؤثر على نتائج أعمال البنوك ويحد من ربحيتها ولكن السعودية خرجت خارج هذه الفئة ولن تضار من هذه

الاتفاقية لانها لم تصنف ضمن المجموعة الاكثر خطرا.

أيضا بالنسبة للبنوك العربية المتواجدة في الاسواق العالمية فانها وان كانت تحتفظ برؤوس أموال كافية ستمكثها من الاستجابة للنسبة المقررة في اتفاقية بازل (x) الا أنه من المتوقع أن تواجهها صعوبات حيث لاتسمح بنود الاتفاقية بتضمين بعض العناصر في رأس المال الاساسى مثل الاحتياطات غير المعلنة والاستثمار في المؤسسات المصرفية والمالية ، ممايشكل قيد على هذه البنوك.

أيضا البنوك العربية التي تم تأسيسها في الخارج تم تأسيسها بهدف تشجيع التبادل التجارى بين العالم العربى والعالم الخارجى ، ولذا فان جزء كبير من أصولها في العالم الغربى ، وطبقا لنص الاتفاقية فان هذه الاصول تطبق عليها معدلات ترجيحية مرتفعة ممايضر هذه البنوك التى تقلص أدوارها في العالم العربى وذلك للمحافظة على نسبة كفاءتها ، أيضا سوف يقلص دورها فى عملية التنمية العربية.

x لمزيد من التفاصيل - ارجع الى البنك الاهلى - النشرة الاقتصادية - مرجع سابق .

٢ - التبادل التجارى بين الدول العربية ودول السوق الاوربية

تمهيد

يعتبر التبادل التجارى أحد القنوات الاساسية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة بارتفاع نسبة مساهمتها فى النشاط الاقتصادى للدول العربية حيث تمثل مايزيد عن ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية (١) ، واذا كان هذا مؤشر لمدى ارتباط الاقتصاد العربى بالعالم الخارجى فانه مؤشر أيضا لمدى حساسية الدول العربية تجاه المتغيرات الخارجية والعالمية .

لقد شهدت المنطقة العربية خلال عامى ٨٩، ١٩٩٠ كثيرا من الاحداث الخارجية والداخلية والتي أثرت بشكل مباشر على تجارتها الخارجية وأهم هذه الاحداث هى أزمة الخليج واجراءات تحرير التجارة فى بعض الدول العربية والتطورات التى صاحبت التحولات الاقتصادية فى الدول الاشتراكية .

ولكن تعتبر الدول العربية من أهم الدول ذات العلاقات التجارية الوثيقة لدول السوق الاوربية حيث تتمتع دول حوض البحر الابيض المتوسط بنظام الافضليات الشامل (C P G) ماعدا ليبيا ، وهذا ماأقرته اتفاقية التعاون بين دول السوق عام ١٩٧٢ وبين دول حوض البحر الابيض المتوسط وأيضاً ماأعلنته اتفاقية لومى عام ١٩٧٥ بين دول السوق والدول النامية .

وهذه الاتفاقيات تعطى امتيازات كبيرة لكل من دول حوض البحر الابيض المتوسط (الجزائر - مصر - الاردن - لبنان - المغرب - سوريا - تونس) ، حيث تمنح امتيازات تجارية لمنتجات هذه الدول تصل الى درجة عدم فرض رسوم جمركية على بعض السلع الصناعية لبعض هذه الدول وتسهيلات لبعض المنتجات الزراعية لكثير من أنواع الفاكهة والخضروات ولفترات معينة من السنة

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - ١٩٩١ .

رغبة منها في احداث تكامل اقتصادى بين هذه الدول واقتصادياتها ورغبة فى سد العجز الذى يواجهه دول السوق من هذه المنتجات .

أولاً : حجم الواردات العربية من دول السوق الاوربية

تعطى دول السوق الاوربية أهمية خاصة للدول العربية لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين ، بالإضافة الى التجاوز الجغرافى بين المنطقتين . هذا بالإضافة الى أن بدايات الثمانينات كانت دفعة كبيرة لاتجاهات اقتصاديات الدول العربية تجاه دول السوق خاصة فى مجال الاستثمارات حيث يمكن القول أن استثمارات الدول العربية تضاعف الى سبعة مرات خلال النصف الاول من عقد الثمانينات ، لذا فان الدول العربية تعامل من قبل دول السوق بالدول الاكثر رعاية وعلى ذلك فان جدول رقم (١) يوضح اتجاه الواردات العربية خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٩ حيث يلاحظ الآتى :

— بلغت جملة الواردات العربية خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٩ حوالى ٩٠ مليار دولار فى بدايات الفترة ارتفعت لتصل الى حوالى ٩٣ مليار دولار فى نهاية الفترة محل الدراسة بمتوسط بلغ حوالى ٨٤٦ مليار دولار .

— بلغت واردات الدول العربية من دول المجموعة الاوربية حوالى ٤٥١ ٪ من جملة الواردات العربية حيث بلغت فى بداية العقد حوالى ٤٤٦ ٪ من جملة الواردات العربية وتذبذبت فى الارتفاع والانخفاض لتصل لمتوسط الفترة نحو ٤٥١ ٪ أى حوالى ٣٨١ مليار دولار .

— لوحظ أن الدول العربية من أهم الاسواق التجارية لسلع دول المجموعة الاوربية حيث تستورد الدول العربية نحو ٤٥ ٪ من جملة احتياجاتها من دول السوق الاوربية .

— يأتى بعد دول السوق الاوربية فى الاهمية اليابان حيث تبلغ واردات الدول العربية منها حوالى ١١ ٪

جدول رقم (١) : هيكل التوزيع الجغرافي للموارد العربية
خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٩

جملة الواردات العربية مليار دولار أمريكي	اتجاه الواردات العربية					جملة ٪
	الدول العربية ٪	المجموعة الاوروبية ٪	اليابان ٪	الولايات المتحدة ٪	أخرى ٪	
١٩٨٥	٩٠	٨٣٤	٤٤٣٦	١٢٣٩	١٠٣٦	٢٣٣٥
١٩٨٦	٧٦	٧٣٢	٤٥٣٦	١١٣٢	١١٣١	٢٤٣٩
١٩٨٧	٧٧	٨٣٤	٤٧٣٢	١٠٣٧	١٠٣٤	٢٣٣٣
١٩٨٨	٨٧	٨	٤٣٣٧	١٠٣٧	١١٣١	٢٦٣٥
١٩٨٩	٩٣	٨٣٨	٤٤٣٢	٩٣٧	١١٣٨	٢٥٣٥
متوسط الفترة	٨٤٣٦	٨٣١٦	٤٥٣١	١١٣٠٤	١١	٢٤٣٧

المصدر :

الامانة الفنية لجامعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٩١

كمتوسط الفترة محل الدراسة ثم يأتي السوق الأمريكي في المرتبة الثالثة ثم التجارة البينية
في المرتبة الرابعة.

يشير التحليل السابق الى أهمية سوق دول المجموعة الاوربية كسوق مغذى للسوق العربية
من السلع ويرجع ذلك في حقيقة الهامة للاهمية التي توليها دول السوق الاوربية للسوق العربية
حيث تضع الدول العربية في المرتبة الاولى من الدول الاكثر رعاية.

أيضا يلاحظ أن واردات الدول العربية من دول المجموعة الاوربية بلغت أقصاها عام ١٩٨٧
حيث بلغت حوالي ٤٧,٢% من جملة الواردات العربية تستورده من دول المجموعة الاوربية . في حين
انخفضت واردات الدول العربية لنفس العام من السوق الأمريكي بالاضافة الى ارتفاع نسبة التجارة
البينية لنفس العام لتصل الى حوالي ٨٤,٠%.

ثانياً : حجم صادرات الدول العربية الى دول السوق الاوربية

تعتبر دول السوق الاوربية هي المنفذ الرئيسى للسلع المنتجة فى الدول العربية ———— وذلك لان صادرات الدول العربية تشكل المواد الاولية مايزيد عن ٨٠٪ من الصادرات العربية خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٩ ، وهذا يشير الى تركر القاعدة الانتاجية فى انتاج المواد الاولية من أجل التصدير، وبالرغم من انخفاض أسعار المواد الاولية فى السوق العالمى بالاضافة الى تدهور شروط التبادل التجارى لمصدرى المواد الاولية ، الا أنه مازالت المواد الاولية تمثل ٨٠٪ من الصادرات العربية.

وتحاول الدول العربية بذل مجهودا كبيرا فى هذا المجال بهدف تشجيع الصناعات الوسيطة والتطرق الى الصناعات البتروكيمياويات وتكرير البترول وعدم تصديره فى الصورة الخام ، وذلك محاولة منها لتحسين شروط التبادل التجارى مع الدول الاخرى . بالاضافة الى محاولة التركيز على التصدير للاسواق التى تعطى بعض المميزات والراعايا للصادرات العربية.

ولذا تعتبر السوق الاوربية أحد الاسواق الهامة أمام السلع العربية وهذا مايبوضحه جدول رقم (٢) حيث يلاحظ الآتى :

١- تبلغ جملة الصادرات العربية خلال متوسط الفترة ٨٥ - ١٩٨٩ حوالى ٩٣ مليار دولار أمريكى حيث بلغت أقصاها عام ١٩٨٩ لتصل الى ١٠٩ مليار دولار أمريكى وبلغت أدناها عام ١٩٨٦ لتصل الى نحو ٧٥ مليار دولار أمريكى ، تتجه حوالى ٣٦٫٨٪ من جملة الصادرات العربية الى سوق المجموعة الاوربية لمتوسط الفترة فى حين تصل أعلى نسبة تصدير الى دول المجموعة الاوربية عام ١٩٨٦ حيث بلغت جملة الصادرات العربية الى دول السوق الاوربية حوالى ٣٩٫٧٪ جملة الصادرات العربية البالغة ٧٥ مليار دولار أمريكى فى حين بلغت أدنى نسبة تصدير الى دول المجموعة الاوربية عام ١٩٨٩ حيث بلغت حوالى ٣٣٫٨٪ من جملة الصادرات العربية البالغة ١٠٩ مليار دولار أمريكى .

يلاحظ أنه فى الوقت التى بلغت صادرات الدول العربية الى دول السوق حوالى ٣٦٫٨٪ من جملة الصادرات العربية البالغة ٩٣ مليار دولار أمريكى كمتوسط الفترة محل الدراسة ، نجد أن السوق

العربية لاتستوعب أكثر من ٨٪ من جملة الصادرات العربية كمتوسط الفترة ، وبذا فان سوق المجموعة الاوربية يحتل المركز الاول فى اتجاه الصادرات العربية خلال الفترة محل الدراسة .

يأتى السوق اليابانى فى المركز الثانى بعد السوق الاوربى فى استيعابه للصادرات العربية حيث يستوعب نحو ٢٠٢٪ من جملة الصادرات العربية كمتوسط الفترة محل الدراسة .

ويحتل السوق الامريكى المركز الثالث حيث يستوعب حوالى ٨٥٪ من جملة الصادرات العربية البالغة نحو ٩٣ مليار دولار أمريكى .

وبذا يأتى السوق العربى فى المركز الاخير من حيث الطاقة الاستيعابية للصادرات العربية ويرجع السبب فى أهمية السوق الاوربى للسوق العربية فى الآتى :

— تتركز الصادرات العربية فى المواد الاولية التى تحتاجها دول السوق الاوربية لتغذية الصناعات المحلية .

— تغطى دول السوق الاوربية الرعاية والاهتمام الكامل للسلع المصدرة من الدول العربية وتتعامل مع الدول العربية من واقع الدول الاكثر رعاية .

— تستورد الدول العربية من دول السوق الاوربية حوالى ٤٥٪ من جملة وارداتها نظرا لتركيز واردات الدول العربية فى الواردات الصناعية والوسيطة ومستلزمات الانتاج ونظرا لمتوفره دول السوق من امتيازات تصل الى حد الاعفاء الجمركى لبعض المنتجات المستوردة من الدول العربية بالاضافة الى اعفاء بعض السلع من نظام الحصص المتبع كقيود على صادرات الدول غير الاعضاء ، فان كل هذه المميزات التى تمنح للصادرات العربية حصلت السوق الاوربى هو السوق المفضل للصادرات العربية .

جدول رقم (٢) : هيكل التوزيع الجغرافي للمصادر العربية

خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٩

الجملة المصدرة العربية مليار دولار أمريكي	اتجاه المصادرات العربية					الدول العربية %	المجموعة الأوروبية %	اليابان %	الولايات المتحدة %	أخرى %	إجمالي %
١٩٨٥	١٠٨	٧٤	٣٧٥	٢٤٥	٤	٢٦٦	١٠٠				
١٩٨٦	٧٥	٧٨	٣٩٧	٢١	٧٩	٢٣٦	١٠٠				
١٩٨٧	٨٦	٧٩	٣٦٦	١٨٤	٩٦	٢٧٥	١٠٠				
١٩٨٨	٨٧	٨٦	٣٦	١٩٢	١٠٤	٢٥٧	١٠٠				
١٩٨٩	١٠٩	٨٥	٣٣٨	١٨	١٠٦	٢٩١	١٠٠				
متوسط الفترة	٩٣	٨	٣٦٨	٢٠٢	٨٥	٢٦٥	١٠٠				

المصدر :

الامانة الفنية لجامعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي ٠٠٠٠ مرجع سابق

المبحث الثانى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوربية

تمهيد

تمثل دول المجموعة الاوربية أهم الاسواق الخارجية لتجارة مصر الخارجية حيث تستوعب حوالى ٤١٪ من الصادرات المصرية ، بالإضافة الى أن المجموعة الاوربية أصبحت احدى القوى الثلاث فى العالم المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية مع اليابان والولايات المتحدة الامريكية .

وترجع أهمية السوق الاوربية للعلاقات الاقتصادية المصرية ليس الى حجم التبادل التجارى مع مصر فقط ولكن أيضا المنح والمعونات التى تخصصها دول السوق الى الاقتصاد المصرى بالإضافة الى حجم المساعدات الفنية التى تمنح للاقتصاد المصرى خاصة من كل من ألمانيا وفرنسا وانجلترا حيث بلغت جملة المنح والمعونات المقدمة من دول المجموعة الاوربية الى الاقتصاد المصرى مايزيد عن ٣٥٪ من جملة المنح والمعونات التى تحصل عليها الاقتصاد المصرى من الدول الاخرى .

أولا : تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوربية

ان العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاقتصاد المصرى ودول المجموعة الاوربية لايمكن أن يتم حصرها بشكل تفصيلى ولكن سنحاول التركيز على أهم الاتفاقيات والتسهيلات التى تمت بشكل رسمى خلال عقدي السبعينات والثمانينات لتوضح مدى أهمية السوق الاوربية للسوق المصرى والعكس صحيح ، وان كان التحليل الخاص بمستوى التعاون الاقتصادى على مستوى الدول العربية والسابق شرحه وتوضيحه ليشير الى أهمية هذه الاسواق لبعضها وأن حجم التجارة التبادلية تتعدى ٣٧٪ ولكن بالنسبة للاقتصاد المصرى فان الامر قد يزيد بعض الشيء ليصل الى أكثر من ٤٠٪ .

١ — اتفاقية ديسمبر ١٩٧٢

لقد وضحت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الأوروبية من خلال توقيع الاتفاق التفصيلي بين مصر والمجموعة الأوروبية في ديسمبر عام ١٩٧٢ في بروكسل ، وهو اتفاق المجموعة الأوروبية ودول البحر الابيض المتوسط والتي كان أهم نقاط هذا الاتفاق هو الآتي :

— تخفيض نسبة التعريفات الجمركية الموحدة التي تطبقها دول السوق على وارداتها من مصر — بنسبة ٥٥٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤ .

— استثناء بعض السلع من التمتع بهذا التخفيض مع تمتع سلع أخرى بتخفيض يتراوح ما بين — ١٤ — ٥٠٪ من التعريفات الموحدة .

— نصت المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أن يتم تصدير المنتجات المصرية الى دول السوق الأوروبية دون قيود كمية باستثناء بعض المنتجات التي تنتج في دول السوق .

٢ — اتفاقية سبتمبر ١٩٧٦

واشتمل هذا الاتفاق على الجانب التجاري فقط ، ولكن مصر طالبت دول المجموعة الأوروبية بزيادة المزايا الممنوحة لها لتشمل التعاون المالي والفني ولهذا تم توقيع الاتفاق الشامل في سبتمبر ١٩٧٦ والذي يهدف الى :

— مساهمة دول السوق في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

— توطيد العلاقات الاقتصادية والفنية والمالية بين الطرفين .

وبناء على هذا الاتفاق تم توقيع بروتوكولات مالية باجمالى قيمة مساعدات فنية بلغت ٦٣٩ مليون وحدة حسابية أوروبية للفترة من ٧٨ حتى ١٩٨١ من دول السوق السبع الموقعة على الاتفاقية

ولقد آثار الجانب المصرى آنذاك مخاوفه من الآثار العكسية للتوسع الثانى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والمتمثل فى انضمام اليونان عام ١٩٨١ وانضمام أسبانيا والبرتغال فى يناير ١٩٨٦ مما يهدد بالفعل فى تخفيض حجم الصادرات المصرية الى دول السوق الأوروبية ، وذلك لان اتفاقية السوق

وفقا لمعاهدة روما تقضى بأن يحصل الاعضاء على احتياجاتهم من الصادرات من الدول الاعضاء قبل اللجوء للدول الغير أعضاء.

وكان تخوف مصر من طبيعة العلاقات بينها وبين المجموعة الاوربية أثر دخول كل من دولتي شبه الجزيرة الأيبيرية واليونان انما هو نتيجة للآتى :

ا - التشابه بين الصادرات المصرية والصادرات الأيبيرية مما يؤثر على الصادرات المصرية لان الصادرات البرتغالية وأسبانية سوف يكون لها الأولوية بالنسبة لواردات الدول الاعضاء.

ب - تطبيق أسبانيا والبرتغال للتعريف الجمركية الموحدة للدول الاعضاء وسوف يؤثر سلبا على صادرات الدول غير الاعضاء اليها والتي من بينهم مصر ، بالإضافة الى توحيد السياسات الزراعية والصناعية والتجارية سوف يؤثر أيضا سلبا على الدول ذات التبادل التجارى مع كل من أسبانيا والبرتغال والتي من بينهم مصر.

ولهذا قامت مصر بمحاولة وضع بعض الضوابط فى الاتفاقية مع دول السوق الاوربية تجنبا لهذه المخاطر كالآتى :

ا - بالنسبة للصادرات الزراعية التقليدية وهى المنصوص عليها فى المادتين ١٧ ، ١٨ من اتفاق التعاون فانه سيتم تخفيض الرسوم تدريجيا لتصل الى الاعفاء الكامل خلال الفترة الانتقالية الممنوحة لصادرات كل من أسبانيا والبرتغال عشرة سنوات .

ب - يتم الاحتفاظ بالجداول الزمنية لدخول هذه المنتجات لدول المجموعة كما هو منصوص عليه باتفاق التعاون بين الجانبين دون تغيير .

ج - بالنسبة لبعض الصادرات الزراعية الهامة فقد خصى مجموعتين من السلع بمعاملة خاصة على النحو التالى :

١ - سلع تخضع لحصص سنوية وهى :

بطاطس مبكرة (مارس - ابريل) ٨٩ ألف طن

فاصوليا	٦٤٠٠	طن
بصل طازج	١٠١	، ،
بصل مجفف	٤٩٠٠	، ،

وتتمتع هذه الصادرات بنفس المزايا والتعريفات التي تتمتع بها الصادرات الاسبانية والبرتغالية في حدود الحصة الكمية المقررة لذلك بالاضافة للقيود الزمنية المذكورة ، في حالة زيادة الكميات أو اختلاف الحدود الزمنية فانها تطبق عليها التعريفات الجمركية الموحدة من قبل دول الاعضاء وضد الدول غير الاعضاء .

٢ - سلع يمكن أن تخضع لقيود كمية .

هذه السلع هي على الترتيب :

ثوم طازج	١٦٠٠	طن
ثوم مجفف	١٠٠٠	طن
برتقال	٧٠٠٠	طن

وهذه السلع تتمتع بنفس التعريفات الجمركية للدول الاعضاء وب نفس مزايا صادرات أسبانيـــــــــــــــــا والبرتغال ، ولكن في حالة تجاوز هذه الحصة المقررة فان الدول الاعضاء عليها باعادة دراسة موقف جميع وارداتها كلية من هذه السلع - وتخضع الكمية التي تزيد عن الحصة بالقواعد المطبقة على الدول غير الاعضاء .

٣ - سلع لا تخضع للقيود الكمية .

وهي سلع تتمتع بالتخفيضات الجمركية والمزايا التي تتمتع بها صادرات أسبانيـــــــــــــــــا والبرتغال ما كانت في حدود كميات لا تحدث اضطراب في السوق الداخلي للمجموعة الاوربية ، والا فان دول المجموعة سوف تفرض عليها القيود التي تعالج هذا الخلل .

د - تشكل لجنة لمراقبة التبادل التجارى برئاسة اللجنة الاوربية وعضوية مصر لمتابعة حـجـم الواردات وتنفيذ الاتفاق التجارى بين البلدين .

هـ - تشكيل مجموعة عمل استشارية خاصة بصدارات مصر من البطاطس المبكرة حتى يتم وضع جدول زمنى لها والعمل على عدم حدوث أى مشكلات خاصة بهذه السلعة .

واذا كان هذا هو الاتفاق فان مصر من ناحيتها حاولت تصحيح هذه الاوضاع فى اتفاقيات لاحقة وأمكنها تحسين هذه الشروط والتقليل من القيود الكمية والزمنية للمنتجات المصرية .

هذه الاتفاقية انتهت بعقد اتفاقية للتعاون الشامل فى عام ١٩٧٧ وقد بدأ سريانها مــــن أول نوفمبر عام ١٩٧٨ .

خلال هذه الفترة تم عقد عدة اتفاقيات جانبية منبثقة عن الاتفاق الاساسى تقضى بتنظيم جميع التعاملات مع دول السوق الاوربية ، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية المحتمل أن تفسر بها دول السوق .

وبجانب الاتفاقيات التى نظمت التبادل التجارى فى السلع الزراعية فانه تم توقيع اتفاقيــــــــــــة بتاريخ ١٨ يناير عام ١٩٧٨ ومدة سريانها أربعة سنوات تنتهى فى عام ١٩٨١ وتم التوصل الى مدها لمدة عام آخر تنتهى فى ديسمبر ١٩٨٢ وهى اتفاقية تجارة المنسوجات .

وفى هذا الاتفاق تم وضع قيود كمية على تجارة المنسوجات مع مصر خاصة وأن المملكة المتحدة تتمتع بهذه التجارة وحددت بعض الاصناف والمواصفات الفنية لهذه التجارة مع مصر وذلك لضمان عدم حدوث أى مشاكل فى السوق الداخلى للمجموعة الاوربية .

ولقد حاولت مصر فى تعديل هذه الاتفاقية ولكن كان الجانب الاوربى غير مستجيب لمطالب

الجانب المصرى والخاص بزيادة كمية الغزل المصدر الى السوق الاوربية بالاضافة الى الغاء بعض القبود المفروضة على الصادرات المصرية من بقية بنود المنسوجات وعددها ٣٢ بندا .

أيضا تم توقيع اتفاقية معقودة بين مصر والدول الاعضاء فى المجموعة الاوربية للفحم والملب تم توقيعها عام ١٩٧٧ وبدء تنفيذها فى منتصف عام ١٩٧٨ وهى توضح العديد من شروط التبادل التجارى بين الدول الاعضاء ومصر .

استكمالا للبروتوكول المالى الاول والموقع فى سبتمبر ١٩٧٦ ضمن الاتفاق الشامل^(١) المعقود بين الدول الاوربية وبين مصر فان قيمة المبالغ المتاحة لمصر هى ١٧٠ مليون وحدة حسابية أوربية موزعة كالتالى :

١ — ٦٣ مليون منحا خصص منها ٨٪ لمواجهة دعم سعر الفائدة على قروض بنك الاستثمار الاوربى .

٢ — ١٤ مليون قروضا ميسرة من موازنة المجموعة الاوربية وشروط هذه القروض ١ ٪ فائدة والسداد ٤٠ عاما .

٣ — ٩٣ مليون قروضا تجارية (بسعر فائدة السوق) من بنك الاستثمار الاوربى وقد تم استخدام هذه القروض فى الآتى :

- مشروعات تطوير قناة السويس
- مشروع محطة محولات شمال القاهرة
- مشروع استغلال الغاز الطبيعى فى أبو قبر
- مشروع تحسين التربة فى شمال الدلتا
- مشروع تحسين المستودعات وتخزين الحاصلات الزراعية
- مشروع مجارى حلوان

— اعداد دراسات الجدوى للمشروعات

— اعداد برامج تدريبية بوزارة الاسكان وهيئة قناة السويس

وهذا التخصيص لهذه القروض جاء وفقا لخطة التنمية الاقتصادية للدول والتي تغطي الفترة ٧٨ — ١٩٨١ ، ووفقا للاحتياجات الفعلية للدولة وتم اعتماد هذه المبالغ وتنظيم عملية استخدام هذه القروض من قبل لجان فنية واستشارية على مستوى عالي من الخبرة .

وأهم مميزات قروض المجموعة الاوربية أنها لاتضع شروط لاستخدامها سوى أن يشرف على استخدام القرض وتنفيذه أحد بيوت الخبرة الفنية والاستشارية العالمية ، وتتولى هي دفع مصاريف هذه الخبرة الفنية من ميزانية خاصة بالتسهيلات والمساعدات الفنية ، هذا بالاضافة الى أنها لاتتشرط أن يكون بيت الخبرة من دول السوق أو خلافه ، بالاضافة الى أنها لاتتشرط أيضا أن يتم شراء أى مستلزمات من سوقها ولكن يشترط أن تكون من أرخص الاسواق ، حتى أن بعض هذه المشروعات تستخدم مستلزمات يابانية لرخصها على سبيل المثال ، كما أيضا لاتتشرط استخدام بواخر أو طيران من دول السوق لشحن البضائع وخلافه كما تفعل شروط القروض الممنوحة من الجانب الامريكى (هيئة المعونة الامريكية) وعلى ذلك فان شروطها تعتبر أفضل الشروط مقارنة بغيرها من الدول التي تساعد الدول النامية .

٣ — اتفاقية عام ١٩٨١

وهو بروتوكول فنى مالى تم توقيعه مع دول البحر الابيض المتوسط بهدف تحديد المساعدات الفنية والمالية لدول البحر الابيض المتوسط والتي من أهمها مصر والمغرب ويغطي الفترة من ٨٢ — ١٩٨٦ .

ولقد بلغت جملة المساعدات المالية المعتمدة فى هذا الاتفاق الى ١٠١٥ مليون وحسدة حسابية أوروبية (ECU) تمول كالتالى :

٦٠٠ مليون وحدة	من بنك الاستثمار الاوربي
٢٦٠ مليون وحدة	(منح) من ميزانية المجموعة الاوربية
١٥٥ مليون وحدة	قروض ميسرة من ميزانية المجموعة الاوربية

وبلغت جملة القروض المتاحة لمصر من هذا البرتوكول ٢٧٦ مليون وحدة حسابية أوروبية
بوزعة كآلاتي :

١ - ٧٦ مليون
منح لا ترد منها ٢٨ مليون لدعم سعر الفائدة لقروض بنسك
الاستثمار الاوربي بنسبة ٣٪٠

ب - ٥٠ مليون
قروضا ميسرة من ميزانية اللجنة الاوربية .

ج - ١٥٠ مليون
قروضا تجارية من بنك الاستثمار الاوربي .

وكانت أهم المشروعات التي تم استخدام فيها مخصصات هذا البرتوكول هي :

- مشروع انتاج الاسمنت الابيض في المنيا

- محطة شبرا الخيمة الكهربائية

- الجامعة العمالية

- المرحلة الثانية لمجاري حلوان

- دراسات جدوى المشروعات

- برامج تدريبية

- بحيرة البردويل

وتعرضت هذه الاتفاقية الى تحسين بعض شروط التبادل التجاري بين المجموعة الاوربية

وبين مصر بتخفيض حدة القيود الكمية والزمنية للصادرات المصرية علاوة على تشجيع بعض الاستثمارات

الخاصة التي أعطت دفعة لبعض المشروعات التنموية سواء داخل مصر أو مشروعات بالمناطق الحرة .

ولقد بلغت جملة الاستثمارات الاوربية في مصر حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ حوالى ٤٠٩ مليون جنيه ساهمت في ٣٣٦ مشروعا رأس مالها حوالى ١٥٧٩ مليون جنيه مصرى ، تم تخصيص ماقيمته ٣٧٣٢ مليون جنيه من هذا المبلغ المستثمر في ٢٨٧ مشروعا داخل مصر والباقي وقسمه ٣٥٧ مليون جنيه استثمر في ٤٩ مشروعا بالمناطق الحرة .

لقد احتلت ألمانيا الاتحادية المركز الاول في استثماراتها داخل مصر ، حيث بلغ اجمالها استثماراتها حوالى ١١٩٢ مليون جنيه ، تليها فرنسا حيث بلغت جملة استثماراتها ٨١٦ مليون جنيه ثم تأتى لوكسمبرج وبريطانيا وايطاليا واليونان والدنمارك وبلجيكا وهولندا وفقا للاهمية وحجم الاستثمارات في مصر .

بلغت جملة المساعدات الممنوحة لمصر خلال الفترة ٨٢ - ١٩٨٥ وهى فترة سريان هذا الاتفاق حوالى ٥٤٠ ألف طن قمح ، ٣٣٢٥ ألف طن لبن مجفف ، ١٠ ألف طن مسسلي ، ٤٠٠٠ طن سكر .

٤ - اتفاقية عام ١٩٨٦

يعتبر الاتفاق المعقود بين دول السوق ودول حوض البحر الابيض المتوسط عام ١٩٨٦ أحد الاتفاقيات المالية والتجارية والاقتصادية الهامة ويعتبر امتداد لاتفاق ١٩٨١ وتطوير للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوربية.

حيث بلغت جملة المساعدات الممنوحة لدول حوض البحر الابيض المتوسط ١٧,٨ مليون وحدة حسابية اوروبية (ECU) وتغطي الفترة من ٨١ - ١٩٩٠ ، وبلغت حصة مصر من هذا الاتفاق ٤٤٩ مليون وحدة حسابية اوروبية تمثل نحو ٢٦٪ من جملة المساعدات الممنوحة لسدول حوض البحر الابيض المتوسط ، وأيضا المغرب بلغ نصيبها نحو ١٨,٩ ٪ من جملة المساعدات المعتمدة.

ولقد تم تمويل هذا البرتوكول من خلال ميزانية اللجنة بمبلغ وقدره ٦١٥ مليون وحدة حسابية اوروبية بينما ساهم بنك الاستثمار الاوربي لـ ١٠٠٣ مليون وحدة حسابية.

خصصت المجموعة الاوربية من خلال البرتوكول مبالغ أخرى لتمويل مشروعات مغذية لبرامج التنمية الاقتصادية فى الدول النامية حيث بلغت جملة هذا الاعتماد ٤٤ مليون وحدة حسابية حصلت مصر على ١١ مليون وحدة حسابية والمغرب على ١١ مليون وحدة حسابية أى كل دولة حصلت على ٢٥٪ وبالتالي فان المغرب ومصر حصلا على ٥٠٪ من جملة المخصصات الاستثمارية للدول النامية مما يشير الى أهمية مصر كأحد الدول الأكثر رعاية واهتمام بالنسبة للسوق الاوربية والمغرب أيضا.

حصلت مصر من دول السوق الاوربية على حوالى ١٩٪ من جملة المعونات الغذائية المقدمة من دول المجموعة الاوربية للدول النامية حيث حصلت عام ١٩٨٦ على نحو ١٨٥ ألف طن قمح ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ الى حوالى ١٩٠ ألف طن قمح. أيضا حصلت مصر على حوالى ٣١ ألف طن لبن ، ٢,٥ ألف طن مسلى ،

ثانياً : التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوربية

يعتبر تكتل المجموعة الاوربية أحد ثلاث تكتلات فى العالم الآن والتي تمثل خطراً حقيقياً على اقتصاديات الدول النامية ، ولذا فان أهم عنصر من عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول هو التبادل التجارى حيث أنه المحك المباشر بين اقتصاديات الدول ، لذا دأبت مصر كما اتضح من العرض السابق على عقد الاتفاقيات والبرتوكولات التى من أهم أهدافها هو تخفيض حدة أساليب الحماية المتبعة فى دول المجموعة الاوربية ، وذلك يرجع الى أهمية دول السوق كمستورد للسلع المصرية وأيضاً كمصدر من مصادر حصول مصر على معظم وارداتها .

وسنحاول هنا القاء الضوء على الهيكل الجغرافى للتبادل التجارى بين مصر ودول السوق وكذلك أهمية الدول الاوربية كمصدر للسائحين لمصر .

١ - التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوربية

حيث يشير جدول رقم (٣) أن جملة صادرات مصر بلغت حوالى ٧٨٣ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٩٠٣ر٢ مليون دولار بزيادة بلغت نحو ١٥ر٣ % .

وبلغت صادرات مصر الى دول السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٢٤٠ر٨ مليون دولار تمثل ٣٠ر٨ % من جملة صادرات مصر لنفس العام ارتفعت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٣٥٥ر٢ مليون دولار تمثل نحو ٣٩ر٤ % من جملة صادرات مصر .

أيضاً عقب انتهاء دول الكومپكون (أوروبا الشرقية) فانه مخطط صادرات مصر الى الدول الاوربية جميعها بلغت حوالى ٤٣٧ر٣ مليون دولار تمثل ٥٥ر٨ % من جملة صادرات مصر لعام ١٩٩١/٩٠ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ حوالى ٤٩٣ر٤ مليون دولار بزيادة بلغت حوالى ١٣ % عن عام ١٩٩١/٩٠ بينما تمثل صادرات مصر لعام ١٩٩٢/٩١ الى الدول الاوربية نحو ٥٥ % من جملة صادرات مصر لنفس العام .

أما بالنسبة للانتاج الصناعى المصرى وأثر العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوربية خلال هذا الاتفاق ، فانه تم عقد اتفاق سمى اتفاق المنسوجات عام ١٩٨٧ وذلك لتنظيم صادرات مصر من المنسوجات الى دول المجموعة الاوربية ، بالإضافة الى أن روح الاتفاق قضى بتحرير المنتجات الصناعية المصرية من كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية ، الا أن الاجراءات التى اتخذتها السوق يفرض قيود على كمية الواردات من بعض السلع الصناعية قد أضر بهذه الصناعات خاصة غزل القطن والمنسوجات القطنية التى تقدم المجموعة بتجديد حصص لكل دولة ، ويرجع ذلك فى الحقيقة الى انضمام المملكة المتحدة بالإضافة الى أن صناعة المنسوجات أحد الصناعات الهامة فى المملكة المتحدة وبعض الدول الاوربية الاخرى . أيضا فان اجراءات الحماية لاتعنى فقط دول البحر الابيض المتوسط وخاصة مصر ولكن أيضا تعنى دول شرق آسيا والتى تكاليف الانتاج بها منخفضة مقارنة بتكاليف انتاج المنسوجات فى الدول الاوربية .

ولقد حاولت مصر تعديل بنود الاتفاق ولكن المجموعة الاوربية أنه لا يوجد داع لتعديل بنود الاتفاق خاصة وأن ٩٥٪ من الصادرات المصرية لدول المجموعة الاوربية معفاة من الرسوم الجمركية وأن الجانب المصرى عليه أن يشجع الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية سواء من حيث الجودة والتوقيت الزمنى للأسواق الاوربية ، بالإضافة الى أن الاتحاد الكامل للدول الاوربية سوف يكون ذو تأثير سلبي فى المستقبل على جميع الدول ذات العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع دول المجموعة الاوربية بما فيها مصر ، اذا لم يتم تنويع الانتاج وتحسينه وخلق طلب حقيقى فعال عليه لى دول السوق ، بالإضافة الى التركيز على السلع الزراعية والصناعية التى لاتنتج بالقدر الذى يحقق الاكتفاء لدول الوحدة الاوربية وأن يتم دراسة السوق على أنها كتلة واحد وسوق واحدة وليس عدة دول .

جدول رقم (٣) : الأهمية النسبية للهيكل الجغرافي لتجارة مصر الخارجية
خلال الفترة ٩١/٩٠ - ٩١/٩٢ مليون دولار

إجمالي واردات			إجمالي مبيعات			
١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩٠		
الأهمية النسبية %	المجموعات عن الواردات	الأهمية النسبية %	المجموعات عن الواردات	الأهمية النسبية %	المجموعات عن الصادرات	
٣	٧٢٤	١٤	٣٧٤	١٢,٨	٥,٨	٤٥,٣
٣١	٧٤٢,٦	٣٦,٣	٩٩٨,٨	٣٩,٤	٣٠,٨	٢٤٠,٨
١٢,٥	٣٠٥,٦	١٢,٣	٣٤٠,٣	١,٩	٣	٢٤,٣
٧,١	١٨٠,٣	٧,٧	٢١٢,٧	١٣,٤	٢٢	١٧٢,٣
١٢,١	٢٩٦,٤	١٤	٣٨٧	١٤,٩	٢٢,٩	١٧٩,٤
١٧,٤	٤٢٨,٣	١٦	٤٤١,٧	٦,٨٩	١١,٢	٨٧,٧
١,٧	٤٤,٣	٢,١١	٥٨,٦	٠,١	٠,٣	٣
١٥	٣٦٥,٣	١٠,٣	٢٨١,٧	١٠,٧	٤,٣٧	٣٣
١٠٠	٢٤٣٥,١	١٠٠	٢٧٥٨,٢	١٠٠	٩٠٣,٣	٧٨٣
						دول الجامعة العربية
						دول السوق الأوروبية المشتركة
						دول أوربية أخرى
						دول أوروبا الشرقية
						دول أفريقية آسيوية
						الولايات المتحدة الأمريكية
						إستراسا
						دول ومناطق أخرى
						إجمالي

المصدر : جمع وحسب من بيانات التجارة الخارجية

— الجهة ا ز المركزي للتعقيد العامة والإحصاء — إدارة التجارة الخارجية
— البنك المركزي المصري — النشرة الاقتصادية — أعداد متفاوتة

وتحليل جانب الصادرات يشير الى أهمية السوق الاوربية للصادرات المصرية حيث تستوعب السوق الاوربية سواء الصناعية أو الشرقية مايزيد عن ٥٠٪ من صادرات مصر مما يؤكد أهمية التبادل التجارى ، وأن مصر لها أن تعيد حساباتها بالنسبة للسلع المصدرة للسوق الاوربية خاصة بعد الوحدة الاوربية الشاملة والتي تشمل كل الدول الاوربية واتساع السوق فان ذلك سوف يعقد عمليات دخول السلع المصرية الى السوق وسوف يزيد من اجراءات الحماية الجمركية والقيود الكمية والزمنية على الصادرات المصرية .

أيضا يشير الجدول فى تحليله الى الجانب الآخر لتجارة مصر الخارجية وهو جانب الواردات حيث يتضح من جانب الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩٢/٩٠ أن جملة الواردات المصرية بلغت حوالى ٢٧٦ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ انخفضت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٢٤٤ مليار دولار بانخفاض قدره ١٣٪ .

تستورد مصر من دول السوق الاوربية بنحو ٩٩٨ر٨ مليون دولار تمثل ٣٦٢٪ من جملة الواردات المصرية لعام ١٩٩١/٩٠ ، انخفضت قيمة واردات مصر من دول السوق الاوربية لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٧٤٢ر٦ مليون دولار تمثل ٣١٪ من قيمة الواردات المصرية لنفس العام .

ولكن فى ظل الوحدة الاوربية المشتركة ودخول دول أوروبا الشرقية ضمن الوحدة الاوربية فان واردات مصر تبلغ نحو ١ر٥٥ مليار دولار تمثل ٥٦٣٪ من جملة الواردات المصرية لعام ١٩٩١/٩٠ بينما بلغت واردات مصر من الدول الاوربية عام ١٩٩٢/٩١ نحو ١ر٢٣ مليار دولار تمثل ٥١٣٪ من قيمة واردات مصر لنفس العام .

ويشير ذلك التحليل الى أهمية الدول الاوربية فى التبادل التجارى مع مصر حيث تمثل السوق الاوربية المركز الاول سواء فى استيعاب الصادرات المصرية أو فى سد العجز من الاحتياجات المصرية من الواردات السلعية وهذا ما يوضحه الجدول السابق بالنسبة للمعاملات السلعية بين مصر ودول العالم حيث يلاحظ أن دول السوق الاوربية ودول أوروبا الشرقية تحتل المركز الاول بالنسبة

للاهمية النسبية للمعاملات السلعية لتجارة مصر الخارجية وننتقل بعد ذلك الى تحليل أ—— عناصر المعاملات الخدمية فى تجارة مصر الخارجية وهو قطاع السياحة.

٢ — الاهمية النسبية لدول أوروبا للسياحة المصرية

وتعتبر السياحة من أهم مصادر النقد الاجنبى للاقتصاد المصرى حيث تبلغ ايرادات السياحة عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ٦٣٦٧ مليون جنيه تمثل ماقيمه ١٢٤٪ من جملة متحصلات الصادرات السلعية والغير سلعية ، ارتفعت لتصل عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٧٧٤ مليون جنيه بزيادة بلغت ٢١٦٪ عن العام السابق ممثلة نحو ١١٦٪ من متحصلات الصادرات المنظورة والغير منظورة ، واستمرت حصيلة السياحة فى الارتفاع لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ١٥ مليار جنيه مصرى ممثلة بذلك نحو ١٥٣٪ من حصيلة متحصلات الصادرات لعام ١٩٩٢/٩١ ، وبزيادة بلغت حوالى ٩٦٪ عن عام ١٩٩١/٩٠ فى حين بلغت الزيادة نحو ١٣٨٪ عن بداية الفترة ١٩٩٠/٨٩ — ١٩٩٢/٩٠ .

من التحليل السابق يلاحظ أهمية السياحة كقطاع مساهم فى ميزان المدفوعات المصرى بنحو يتراوح بين ١١٦ الى ١٥٣٪ من حصيلة الصادرات المنظورة والغير منظورة.

وبدراسة الاهمية النسبية للهيكل الجغرافى لعدد السائحين والليالى السياحية المقدمة لمصر من دول العالم ، أوضح جدول رقم (٤) الآتى :

أن دول الشرق الاوسط تحتل المركز الاول خلال الفترة محل الدراسة لمساهمتها فى عدد السائحين والليالى السياحية المصدرة لمصر بمايزيد عن ٥٠٪ من اجمالى ايرادات السياحة.

يلى ذلك فى المركز الثانى مباشرة دول السوق الاوربية المشتركة (أوروبا الغربية) حيث تساهم بنحو ٣٠٪ من عدد السائحين القادمين لمصر وبنحو ٢٢٪ من عدد الليالى السياحية المصدرة لمصر.

وبذا نلاحظ أن الدول الاوربية تحتل المركز الثانى من مساهمتها فى ايرادات السياحة لمصر

جدول رقم (٤) : الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي لعدد السائحين والليالي السياحية
 خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩٢

" بالآلاف "

١٩٩٢/٩١		١٩٩١ / ٩٠		١٩٩٠ / ٩٠								
الليالي السياحية	السائرون	الليالي السياحية	السائرون	الليالي السياحية	السائرون							
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%						
٢٦	١٤٦٨	٣٠,١	٢٢٨	٢٢,٨	١٦٠٣	٣٠,٤	٢٣٩	١٨,٨	١٤٨٢	٢٨,٥	٢١٢	أوروبا الغربية
١	٥٦	١,٥	١١	١	٧٠	١,٤	١١	٧	٥٢	١,٥	٨	أوروبا الشرقية
٢٧	١٥٢٤	٣١,٦	٢٣٩	٢٣,٨	١٦٧٣	٣١,٨	٢٥٠	١٩,٥	١٥٢٥	٢٠	٢٢٠	إجمالي أوريسا
٥٥,٧٣	٣١٣٦	٥٢,٧	٣٩٩	٥٢,٩	٣٧٩٠	٤٥,٥	٢٥٨	٦١,٢	٤٨٣١	٤٩,٢	٣٧٠	دول الشرق الأوسط
٨,٣	٤٦٧	٦,٥	٤٩	١١,٤٦	٧٩٦	١١,٨	٩٣	١٠,٢	٨٠,٩	٨,٦	٦٤	الدول الأفريقية
٢,٨	٢١٢	٤,٨	٢٧	٤,٧	٢٢٣	٦	٤٧	٤,٢	٢٣٣	٦,٦	٥٠	دول الأمريكتين
٥,١	٢٨٥	٤,٣	٢٣	٦,١	٤٣٢	٤,٩	٢٩	٤,٨٧	٢٨٨	٥,٢	٤٠	آسيا والباسيفيك
٥,٧	٤		...	٤,٥	٢		...	٣,٣	٢		...	آخرون
١٠٠	٥٦٢٨	١٠٠	٧٥٧	١٠٠	٧٠٢٧	١٠٠	٧٨٧		٧٨٩٩	١٠٠	٧٤٤	إجمالي

... تعني أقل من الألف

المصدر :

البنك المركزي المصري - النشرة الاقتصادية - أعداد متفرقة

خلال الفترة ٨٩ — ١٩٩٢ وذلك للعلاقات الفنية بين مصر والدول العربية جعل تدفق السياحة العربية لمصر أكثر من ذي قبل ولكن اذا قورنت هذه الفترة ببداية الثمانينات نجد أن الدول الاوربية تحتل المركز الاول على الاطلاق ، وبذا نجد أن مساهمة دول المجموعة الاوربية فى ايرادات السياحة المصرية مستمر وثابت خلال عقدى السبعينات والثمانينات مما يشير الى ثبات ايرادات السياحة المتحصلة من دول المجموعة الاوربية ومما يؤكد روابط العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول السوق الاوربية .

٣ — الميزان التجارى مع أهم دول المجموعة الاوربية

لقد بلغ العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول السوق الاوربية المشتركة حوالى ٧٥٨ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ انخفض لىبى عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٣٨٧٤ مليون دولار بانخفاض بلغ نحو ٤٨٩٪ تقريبا نتيجة لتحسن شروط التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوربية حيث ارتفعت الصادرات من ٢٤٠٨ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ الى ٩٩٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة بلغت حوالى ٣١٤٪ ، وبالرغم من زيادة الواردات السلعية من ٣٥٥٢ مليون دولار ٩٠ / ١٩٩١ الى ٧٤٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة بلغت ١٠٩٪ الا أنها تقل عن زيادة التصـاـدـرات مما يخفض فى العجز فى الميزان التجارى مع دول السوق الاوربية علاوة على بعض الامتيازات والاعفاءات التى شجعت عمليات التصدير السلعى الى دول السوق .

ويشير جدول رقم (٥) الى التبادل التجارى السلعى بين أهم دول السوق الاوربية ومصر حيث يتضح وجود عجز مستمر فى الميزان التجارى مع جميع الدول خلال الفترة ٨٦ — ١٩٩٠ حيث نجد أن عجز الميزان التجارى يبلغ أقصاه مع ألمانيا الاتحادية تليها فرنسا وبريطانيا ثم ايطاليا وهولندا وذلك يتوقف على حجم التبادل التجارى مع الدول الاوربية حيث تبلغ واردات مصر من ألمانيا حوالى ٧٧٧٥ مليون جنيه فى بداية الفترة تزيد لتصل الى ٢٦ مليار جنيه فى نهاية الفترة محققة عجزا فى الميزان التجارى لصالح ألمانيا قدره ٢٢ مليار جنيه عام ١٩٩٠ فى حين بلغت واردات مصر من فرنسا عام ١٩٨٦ حوالى ٥٣٨ مليون جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٢٣ مليار جنيه عام

وبدا بلغت الزيادة فى الواردات المصرية من ألمانيا وفرنسا حوالى ٢٣٧٪ ، ٣٣٢٪ على

الترتيب.

وبتحليل صادرات مصر الى كل من الدولتين نجد أن صادرات مصر لألمانيا بلغت نحو ٦١٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٣٨٦ مليون جنيه بزيادة بلغت حوالى ٥٢٤٪ ، بينما بلغت صادرات مصر بفرنسا نحو ٧٧٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٢٧٨٤ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٢٥٨٪ .

أيضا بتحليل العجز فى الميزان التجارى المصرى البريطانى. ارتفع ارتفاع العجز من ٢٦٨٦ مليون جنيه عام ١٩٨٦ الى ٧٨٣٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ بزيادة بلغت حوالى ١٩١٪ . وحقق الميزان التجارى المصرى الايطالى والموندى عجزا بلغ حوالى ٢٦٩٥ ، ١٢٩٩ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٨٦ ، ارتفع هذا العجز ليصل الى ٧٧٠٧ ، ٣٢١٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ بزيادة بلغت حوالى ١٨٦ ، ١٤٧٥٪ على الترتيب.

وارتفاع العجز فى الميزان التجارى السلعى مع دول المجموعة الاوربية انما يعبر عن

الآتى :

- ارتفاع الواردات السلعية المصرية من دول السوق عن صادرات مصر لدول السوق .
- وجود قيود كمية وزمنية على الصادرات المصرية .
- أهمية سعى مصر للحصول على شروط تبادل تجارى أفضل مع دول السوق خاصة فى ظل الوحدة الاوربية المستقبلية وانهيار المعسكر الاشتراكى واتجاه دول السوق الاوربية لمؤازرة اخوانهم من الاوربيين الشرقيين مما يحتم على واضعى السياسة المصرية الاهتمام المطلق بالحصول على امتيازات أفضل أو حتى المحافظة على المكاسب التى حصلت عليها مصر خلال الثمانينات والسابق سريها .

— فى وجود عملة أوروبية موحدة سوف يؤثر ذلك ولاشك على التبادل التجارى بين مصر ودول السوق خاصة وأن مازال الاقتصاد المصرى مرتبط الى حد ما بالاقتصاد الأمريكى

وتحركه ، وأنه متوقع بعد الوحدة الأوروبية أن تؤثر سلبا على الاقتصاد الأمريكى ، والذي يادر بعقــــــــــــد
اتفاق جديد خاص بإعاقية منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكــــــــــــا نافــــــــــــتا
والتي تضم كلا من كندا والولايات المتحدة والمكسيك وأعلن هذا الاتفاق أغسطس ١٩٩٢ بالاضافة الى أنه
قد سبقها اتفاق موقم بين الولايات المتحدة وكندا لإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينهما والتي بدأت التنفيذ
عام ١٩٨٩ .

لذا فاننا كسوق عربية ومصرية لابد من التحرك السريع نحو تكتل اقليمي قوى يواجهه التكتلات الدولية
الثلاث تكتل الدول الأوروبية وتكتل الدول الأمريكية والذي يسمى بالعملاق الأمريكى وتكتل النمر الاسيويــــــــــــة
والتي فى طريقه للإنشاء ، لذا لابد للعرب من صحوه ووحدة واتحاد وعمل مشترك ، لان استمرار التكتلات
الاقليمية فى المنطقة العربية سوف يزيدها تفككا وتأخرا وسوف تكون شروط التبادل التجارى جميعــــــــــــها
فى غير صالح الدول العربية .

المراجع باللغة العربية

- ١ - اجلال راتب
المدخل المختلفة لتخطيط التكامل الاقتصادى العربى ،
الندوة المشتركة بين معهدى التخطيط بالقاهرة —
وبغداد — القاهرة ١٢-١٤ أبريل ١٩٨٧ .
- ٢ - اجلال راتب
التعاون والتكامل الاقتصادى العربى — معهد التخطيط
القومى ١٩٧٨ .
- ٣ - أحمد الغندور
" الاندماج الاقتصادى العربى " —
معهد البحوث والدراسات العربية العالمية — القاهرة ١٩٧٠ .
- ٤ - البنك الاهلى
النشرة الاقتصادية — اعداد متفرقة .
- ٥ - البنك المركزى المصرى
النشرة الاقتصادية — اعداد متفرقة .
- ٦ - الاهرام الاقتصادى
أعداد متفرقة .
- ٧ - البنك الدولى
" تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ " ترجمة مركز
الاهرام للنشر والنشر — القاهرة ١٩٩٣ .
- ٨ - الامانة الفنية لجامعة الدول العربية
التقرير الاقتصادى العربى الموحد — ٨٩، ١٩٩١ .
- ٩ - بنك ليبيا
موجز عن تنظيم السوق الاوروبية المشتركة وسياساتها
ادارة البحوث الاقتصادية — ديسمبر ١٩٦٨ .
- ١٠ - بنك مصر
النشرة الاقتصادية — أعداد متفرقة .
- ١١ - رضا هلال
" لعبة البترودولار " —
سينا للنشر — القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٢ - صلاح الدين فايق
(التجارة الدولية) دار المعارف الطبعة الثانية — القاهرة
١٩٦٦ .
- ١٣ - صندوق النقد العربى
أثر السوق الاوروبية الموحدة ١٩٩٢ على القطاع المصرفى،
والمصارف العربية — ابريل ١٩٨٩ .

- ١٤ — د. عبد الحكيم الرفاعي
السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية —
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع — القاهرة
١٩٧٦ .
- ١٥ — فتحى الخضراوى
"نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الاسود"
مجلس العلوم الاجتماعية ، مجلد ١٦ — العدد ٣ خريف
١٩٨٨ — جامعة الكويت .
- ١٦ — د. مجدى محمد خليفة
التجارة الخارجية لاقطار مجلس التعاون العربى — المركز
القومى للتخطيط — العراق — ١٩٨٩ .
- ١٧ — مجلس الشورى
مصر والمجموعة الاقتصادية الاوروبية — التقرير رقم (٢٤) .
- ١٨ — محمد سعيد بسيونى
"تحقيق التنمية فى اطار التكامل الاقتصادى بين الدول
الاسلامية"
رسالة ماجستير — جامعة الرقازيق — فرع بنها — ١٩٩٢ .
- ١٩ — مصطفى أحمد مصطفى
"مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل لما يسمى بالنظام
العالمى الجديد"
معهد التخطيط القومى — مذكرة داخلية رقم ٩٠٠ — القاهرة
١٩٩٢ .
- ٢٠ — محمد عبد الشفيق عيسى
"الحماية التجارية فى العالم الصناعى وأثارها على العالم
الثالث — المشكلة والحلول المطروحة"
الجزء الثالث من دراسة بعنوان :
"الاتجاهات المعاصرة فى التجارة الدولية — الدول النامية
فى مواجهة الدول المتقدمة" معهد التخطيط القومى — مذكرة
خارجية رقم ١٤٩٦ — القاهرة ١٩٨٩ .
- ٢١ — محمد عبد المنعم غر
"التكامل الاقتصادى العربى"
معهد التخطيط القومى — مذكرة داخلية ٢٧٤ — القاهرة
١٩٧١ .

”فهوم التنمية ومنطلقات الإدارة الحديثة — من منظور
إسلامي”

معهد التخطيط القومي — مذكرة خارجية رقم ١٥٢١ —
القاهرة ١٩٩١ .

٢٢ — محمود محمد عبد الحى

”أفريقيا والسوق الأوروبية المشتركة”

مجلة السياسة الدولية — يناير ١٩٦٨ — القاهرة

٢٣ — محمود محمد عبد الحى

- B.B.: "Milnes, Economic Integration in East and West", Croomtielm, London 1976.
- Balassa. Bela: "The Theory of Economic Integration" George Allen & Unwin, London, 1962.
- BYE: Maurice & DE Bernis. G.D.
"Relations Economiques Internationales"
4^{eme} Edit. Dalloz, Paris, 1977.
- DE LA MAHOTIERE Stuart: "The Common Market" Hodder & Stoughton, London, 1961.
- GLESKE Leonard: "Monetary Integration Has Made Progress" Intereconomic. March/April 1989.
- L.B. KRAUSE, "The Common Market, Prentice-Hall Inc.Englewood Cliffs 1964.
- SALAH, Mahmoud: "Les Terme de L'echange Factoriels du Tiers Monde" These d'Etat. La Sorbonne, Paris 1981.
- KRAKOWAKI Michael: "The Requirements For EC Merger Control" Intereconomics, May/June 1989.
- OLIVIER Patrick: "Le System Monetaire Internationale" Hatier, Profile Actualite, 410, Paris 1970.
- WELLS-SIDNEY: "International Economics" Minerwa Series, George Allen & Unwin, London 1973.
- World Bank: "Finance & Development - Several Volumes.

سلسلة من القضايا صدرتها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٢) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منظمة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى

عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهتها

(١٩٧٠ / ٦٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر

العربية . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980 (١٥)

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية .

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٢)
- (٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٢)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأشارها على السياسات الزراعية فى مصر . (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند وبنغلاديش . (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين) . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة الحجر فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى . (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوضات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الاجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ١٩٨٥ .
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأشارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

- ٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح واللقاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى
أكتوبر ١٩٨٨
- التابع لوزارة الصناعة .
- ٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٩
- ٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر .
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩
- ٤٨ - دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
على تطوير التنمية للقطاع الزراعى
فبراير ١٩٩٠
- ٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية
والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر .
مارس ١٩٩٠
- ٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر
وفرض الاستثمار المتاحة للتنمية .
مارس ١٩٩٠
- ٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى
مايو ١٩٩١
- ٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
وتكنولوجى
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه
والطاقة ..
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠

- ٥٩ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية) نوفمبر ١٩٩٠
- ٦٠ - بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية ديسمبر ١٩٩٠
- ٦١ - الامكانيات والاتاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانماج والتوزيع يناير ١٩٩١
- ٦٢ - امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى يناير ١٩٩١
- ٦٣ - دور المبادئ العربية فى تمويل القطاع الزراعى ابريل ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانماجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
- الجزء الاول : القطاعات الانماجية اكتوبر ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانماجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
- الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية اكتوبر ١٩٩١
- ٦٥ - مستقبل انماج الريوت فى مصر اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانماجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانماجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية اكتوبر ١٩٩١
- ٦٧ - خلفية وضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوريا - ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى ديسمبر ١٩٩١
- ٦٨ - ميكنة الاسطلة والخدمات فى مركز النوثيق والنشر ديسمبر ١٩٩١
- ٦٩ - ادارة الطائف فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا ديسمبر ١٩٩١
- ٧٠ - واقع واطاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد يناير ١٩٩٢
- ٧١ - انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى يناير ١٩٩٢
- ٧٢ - الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى مايو ١٩٩٢
- ٧٣ - خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر يوليو ١٩٩٢
- ٧٤ - بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٥ - تطوير سناجح التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٦ - السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية
- السياسة النقدية فى الجانب العالى والاقتصاد المصرى سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٧ - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة اكتوبر ١٩٩٢

٧٨ - احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى
للتخطيط التأسيرى - المرحلة الاولى .

٧٩ - بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى

٨٠ - تقويم التعليم الاساسى فى مصر

٨١ - الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى

82- The current development in the methodology and applications of operations
research obstacles and prospects in Developing Countries.- Nov, 1993.

٨٣ - الآثار البيئية للتنمية الزراعية

٨٤ - تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية

نوفمبر ١٩٩٣

ديسمبر ١٩٩٣